



الموسم الثاني
للانصات المركزي

تغطية خاصة : كل ما تريد معرفته حول انتخابات التجديد النصفي الامريكية

المركز

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 33

الاحد

2026/11/01

No. : 8132

من كوردستان إلى عمان و المنامة..

الاتحاد الوطني في قلب معادلة الديمقراطية والأمن الإقليمي



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هه‌لۆ ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين



اخبار العراق واقليم كردستان

من كوردستان إلى عمان.. خطاب ديمقراطي في مواجهة أزمات المنطقة
دعوة الشركات العالمية إلى المساهمة في تطوير القدرات التقنية في كوردستان
الاتحاد الوطني: الشباب محرك الثورات وصناع التاريخ في كوردستان
من كوردستان إلى حوار المنامة.. الاتحاد الوطني في قلب معادلة الأمن الإقليمي
اشادات امريكية بجهود توحيد وإعادة تنظيم قوات البيشمركة
مجلس الوزراء الاقليم: نحو اتفاق عادل يحفظ الحقوق والمستحققات
لقاءات الفخامة.. الرئيس يحث على تكامل أدوار السلطتين التنفيذية والتشريعية
9 مذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية بين العراق والاردن
قرارات وتوصيات مهمة امام مجلس الوزراء الاتحادي لانصاف الكورد الفيليين
اهمية دعم استقرار كركوك وتطويرها على جميع الاصعدة

رؤى حول القضايا الكردستانية

عماد أحمد: الدستور، إرث النضال وأمانة الأجيال
جاتام هاوس : الاتحاد والديمقراطي وضرورة اللجوء الى حلول مبتكرة وخلاقة
لطيف فاتح فرج: كركوك وضرورات درء النعرة القومية

رؤى حول قضايا العراق

الزبيدي: جنبنا العراق عزلة دولية وأضعفنا الفساد
لقاء الزبيدي-الشرع... تقارب اقتصادي وأمني تهدده "فصائل الحدود"

المرصد الإيراني

استعدادات امريكية لاستئناف الضربات وطهران تهدد بالرد
عباس عراقجي: الافتراضات الخاطئة بشأننا خطيرة

المرصد الامريكي وانتخابات التجديد النصفى

كل ما تريد معرفته بشأن انتخابات التجديد النصفى الأمريكية 2026

رؤى حول قضايا عالمية

مركز دراسات: اجتماع طهران الأمني.. حلول أم اقتراب من المواجهة؟
الغارديان: عن خريف الغضب وتماسك الاتحاد الأوروبي
فرانسييس فوكوياما: روح الديمقراطية لا تزال قوية
د. عدالت عبد الله: توتر العلاقة بين ترامب ووسائل الإعلام الامريكية



من كوردستان إلى عمّان..

خطاب ديمقراطي في مواجهة أزمات المنطقة وصعود التطرف

الاتحاد الوطني.. صوت ديمقراطي فاعل في صياغة مستقبل التحالف الديمقراطي الاجتماعي العربي

الاتحاد الوطني.. حضور فاعل في رسم مستقبل التحالف الديمقراطي العربي

تحالف من أجل المستقبل.. الاتحاد الوطني يدعو إلى تجديد المشروع الديمقراطي العربي

*المرصد/فريق الرصد

تكتسب مشاركة الاتحاد الوطني الكوردستاني في المؤتمر العام الثالث للتحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي، المنعقد في العاصمة الأردنية عمّان، أهمية سياسية وفكرية تتجاوز الحضور البروتوكولي، لتؤكد موقع الاتحاد الوطني بوصفه قوة سياسية ديمقراطية فاعلة، وحضوره في الحوارات الإقليمية المعنية بمستقبل الديمقراطية والتعددية والعدالة الاجتماعية في المنطقة.

ففي مرحلة تشهد فيها المنطقة تصاعدا للصراعات والحروب، وتراجعا لفرص الاستقرار والتنمية، فيما يواجه العالم تحولات سياسية مقلقة وصعودا متزايدا لتيارات اليمين المتطرف، تبرز الحاجة إلى خطاب ديمقراطي مسؤول، قادر على قراءة جذور الأزمات وتقديم بدائل سياسية واقتصادية واجتماعية واقعية، بعيدا عن الشعبوية والاستقطاب، وقائما على احترام التنوع والحريات والمساواة والعدالة الاجتماعية.



ومن هذا المنطلق، جاءت مشاركة وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني، برئاسة سعدي أحمد بيره، ممثلا لرئيس الاتحاد الوطني بافل جلال طالباني، لتجسد انخراط الحزب في الجهود الرامية إلى توحيد القوى الديمقراطية والتقدمية، وتعزيز علاقاتها وتنسيق مواقفها إزاء التحديات التي تواجه شعوب المنطقة.

وقد عكست الكلمة التي ألقاها رئيس الوفد رؤية الاتحاد الوطني إزاء طبيعة المرحلة، من خلال التأكيد على أن مواجهة الأزمات لا تكون بالشعارات أو الخطابات الشعبوية، وإنما بتبني رؤى سياسية وفكرية متكاملة، تستثمر ثروات المنطقة وطاقاتها البشرية في بناء مجتمعات آمنة ومستقرة، توفر لمواطنيها الحياة الحرة والكرامة.



كما حملت الكلمة تأكيدا واضحا على أن الديمقراطية ليست مجرد آليات سياسية أو تنافس انتخابي، بل مشروع مجتمعي متكامل يركز على الحريات العامة والفردية، والعدالة في توزيع الثروات، والمساواة بين

الجنسين، وإشراك الشباب في البناء والتنمية، فضلا عن حماية التعددية الثقافية والدينية ومعالجة القضايا القومية عبر الحلول الديمقراطية. وهي مبادئ تنسجم مع تجربة الاتحاد الوطني الكوردستاني وتوجهاته في إطار النظام الاتحادي الذي أقره الدستور العراقي.

وتبرز أهمية هذه المشاركة أيضا في توقيتها، إذ يواجه التحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي استحقاقا سياسيا وتنظيميا يتمثل في تجديد رؤيته وآليات عمله، والانتقال من التنسيق بين

الأحزاب إلى بناء إطار أكثر فاعلية وتأثيراً في مجتمعاته. فمستقبل القوى الديمقراطية لا يتوقف على قدرتها في مواجهة اليمين المتطرف فحسب، بل يرتبط أيضاً بمدى قدرتها على استعادة ثقة المواطنين، وتقديم حلول ملموسة لمشكلاتهم، وتحويل مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية إلى سياسات وبرامج قابلة للتطبيق.

ومن هنا، فإن حضور الاتحاد الوطني الكوردستاني في هذا المؤتمر يمثل تأكيداً على أهمية الشراكة بين القوى الديمقراطية في العالم العربي وكوردستان، وعلى ضرورة بناء تحالف سياسي وفكري قادر على الدفاع عن التعددية، ومواجهة التطرف والإرهاب، وصون الاستقرار، وفتح آفاق جديدة أمام مستقبل أكثر ديمقراطية وعدالة لشعوب المنطقة.

مجريات المؤتمر

هذا و نيابة عن رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني، شارك وفد رفيع المستوى من الاتحاد الوطني الكوردستاني، برئاسة سعدي أحمد بيبر، في أعمال المؤتمر العام الثالث للتحالف الديمقراطي الاجتماعي في العالم العربي، المنعقد في العاصمة الأردنية عمّان، بمشاركة قيادات وممثلي الأحزاب والقوى الديمقراطية والتقدمية في المنطقة.

واستضاف الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني المؤتمر، الذي اختتم أعمال يومه الثاني والختامي، في الجمعة ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٦، وسط جدول أعمال تناول مستقبل التحالف على المستويين السياسي والتنظيمي، وشمل مناقشة وإقرار الوثيقة السياسية واللائحة الداخلية، وانتخاب اللجان والمناصب القيادية في الهيئة التنفيذية، فضلاً عن تسليم رئاسة التحالف وإعلان البيان الختامي.

وشهدت جلسات المؤتمر، الذي انطلقت أعماله الخميس، حوارات بشأن عدد من القضايا الإقليمية، في مقدمتها القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والأزمة اليمنية وسبل استعادة مؤسسات الدولة وتحقيق السلام، إلى جانب القضية الكوردية وآفاق معالجة قضايا التنوع الثقافي والديني عبر الحلول الديمقراطية.

كما تناولت المناقشات سبل توحيد جهود القوى الديمقراطية والتقدمية، وتعزيز العمل الحزبي المشترك لمواجهة تصاعد نفوذ تيارات اليمين، والدفاع عن مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة. وتعكس مشاركة الاتحاد الوطني الكوردستاني في هذا المؤتمر اهتمامه بتعزيز علاقاته مع القوى والأحزاب الديمقراطية في العالم العربي، والمشاركة في الحوارات السياسية الرامية إلى دعم الديمقراطية والتعددية والاستقرار في المنطقة.

يتوجب علينا أن نمضي في طريقنا نحو بناء مجتمعات آمنة ومستقرة

وممثلاً للرئيس بافل جلال طالباني، القى رئيس وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني كلمة خلال فعاليات المؤتمر،

فيما يأتي نصها:

الرفاق الأعزاء السادة الحضور،

في بداية حديثي، أتقدم، باسم رفاقي في قيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني ونيابة عن رئيسه الأستاذ بافل طالباني، بخالص الشكر والامتنان لدعوتنا إلى جانب رفاقنا في قيادة الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني الشقيق لهذا المؤتمر، شاكرين التفاتتهم الكريمة لحضورنا في هذا المؤتمر السياسي المهم، الذي ينعقد في ظل ظروف بالغة الحساسية والتعقيد تمر بها منطقتنا والعالم. ونأمل أن يخرج هذا المؤتمر بقرارات وتوصيات تخدم مسيرة أحزابنا وبلداننا، بما يؤمن مستقبلاً أفضل لشعوب المنطقة عموماً.



أيها الرفاق الأعزاء،

لا يخفى عليكم أن المنطقة تعيش في هذه المرحلة على وقع تطورات إقليمية وعالمية بالغة التعقيد، حيث تشتعل الصراعات والحروب التي لامصلحة لشعوب المنطقة فيها، لكنها، للأسف، هي التي تضطر إلى أن تدفع الثمن الباهظ لهذه الصراعات. وقد أدت هذه الصراعات إلى إيجاد حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقليص فرص التنمية والاستثمار في بلداننا، مما يؤثر سلباً في الحياة الديمقراطية والاجتماعية لشعوبها، ويزيد من حالة القلق والخوف على مستقبلها. ولذلك، فإن



انعقاد هذا المؤتمر في ظل مثل هذه الظروف المعقدة يكتسب أهمية بالغة في رسم سياساتنا المقبلة، بما يعيد الأمل ببناء مستقبل أفضل لشعوبنا.

ولاننسى، ونحن نجتمع هنا لمناقشة آفاق المستقبل، أن نثمن دور المملكة الأردنية الهاشمية في سعيها الدائم إلى الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها، من خلال مواقفها الثابتة في التعاطي مع القضايا العربية والدولية، واعتمادها خطاباً سياسياً متوازناً وبناءً في ظل قيادة الملك تجاه مختلف التطورات التي تشهدها المنطقة. ولابد لنا هنا من الإشارة إلى الدور الإيجابي الذي تقوم به المملكة في الحفاظ على الهوية العربية للمقدسات الإسلامية والمسيحية، وسعيها

الدائم إلى إيجاد حل عادل للصراع العربي الإسرائيلي، بما يضمن مستقبلاً أفضل للشعوب العربية، ويطوي الصفحة الدامية من تاريخ هذه القضية التي استمرت لأكثر من ثمانية عقود.

أيها الإخوة الأعزاء،

في الوقت الذي ندين فيه ونستنكر بشدة العملية الإرهابية الأخيرة التي استهدفت إحدى الكنائس المسيحية في الأردن الشقيق، والتي كان الغرض منها النيل من سمعة المملكة الأردنية وتقويض استقرارها السياسي والاجتماعي، نود أن نؤكد لكم أن مثل هذه العمليات الإرهابية، التي تقوم بها قوى الشر والظلام، لاتستهدف دولة معينة بعينها في المنطقة، بل أصبحت عمليات شاملة تستهدف مختلف الدول والأنظمة المستقرة في المنطقة.

فنحن في العراق وكوردستان عانينا من مثل هذه العمليات الإرهابية لسنوات طويلة، ودفعنا أثمناً باهظة في مواجهتنا لتلك القوى الظلامية، ومازالت التهديدات مستمرة. وقد تعرضت دول أخرى أيضاً للعديد من العمليات الإرهابية، وهذا يؤكد لنا حقيقة المقولة: «إن الإرهاب لاوطن له». فجميع الدول معرضة لتهديدات قوى الشر والظلام التي تستهدف أمن بلداننا واستقرارها.

وفيما يتعلق بنا، نحن أحزاب الديمقراطية الاجتماعية والاشتراكية، يتوجب علينا أن نمضي في طريقنا نحو بناء مجتمعات آمنة ومستقرة، على الرغم من كل هذه التهديدات الإرهابية، وأن نتمسك بقيمنا ومبادئنا التي آمنّا بها، وفي مقدمتها تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الحريات السياسية، وضمان المساواة بين الجنسين، إلى جانب السعي إلى تشجيع مشاركة الشباب في عملية البناء والتنمية. وكل ذلك من شأنه أن يساعدنا على التطلع إلى آفاق التحول الديمقراطي لشعبنا، وبناء مجتمعات قائمة على الحريات والمساواة والعدالة الاجتماعية. وهذه المبادئ تقع في صلب مهامنا بوصفنا قوى وأحزاباً سياسية تقدمية وديمقراطية.

نحن في الاتحاد الوطني الكوردستاني مازلنا نواصل مسيرتنا وفق منهج حزبنا ومبادئه، من أجل بناء مجتمعنا الديمقراطي القائم على أسس العدالة الاجتماعية والمساواة وتحقيق الحريات، على الرغم من التهديدات التي نواجهها. وسنعمل، في إطار النظام الاتحادي الطوعي الذي أقرّه الدستور العراقي، على تحقيق تلك القيم التقدمية، وسنسير جنباً إلى جنب مع الأحزاب والقوى الديمقراطية في سائر دول المنطقة والعالم، لتحقيق هذه المبادئ والأهداف التي نؤمن بها، خدمةً لشعبنا الكوردستاني والشعب العراقي عموماً.

وعليه، فإننا بحاجة ماسة ودائمة إلى دعم الأحزاب الديمقراطية في البلدان الشقيقة والصديقة، بما يعزز توجهاتنا نحو تحقيق تلك الأهداف السامية. ويُعدّ الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني من أقرب الأحزاب إلينا في مجال التعاون لتحقيق هذه المساعي النبيلة.

أيها الإخوة الأعزاء،

لاشك في أنكم لاحظتم، مثلنا، التراجع الذي شهدته وتشهده الأحزاب الديمقراطية في العديد من دول العالم، وخصوصاً الدول الأوروبية، أمام صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة. فعلى سبيل المثال، هناك تقدم ملموس للأحزاب والقوى اليمينية المتطرفة على حساب الأحزاب الديمقراطية والاشتراكية في ألمانيا، منها صعود حزب البديل من أجل

ألمانيا (AfD). ولكن رغم أن هناك بالمقابل أحزاب ديمقراطية اشتراكية نجحت في عقد تحالفات سياسية وبرلمانية وخصوصاً في هولندا التي شهدت تحالفاً بين الحزب الاشتراكي والعمال والخضر، ولكن تبقى هناك مخاوف حقيقية من صعود أحزاب يمينية متطرفة في دول أوروبية أخرى تزامناً مع تصاعد الخطابات السياسية المناهضة للهجرة واللاجئين.

وبطبيعة الحال هناك أسباب عديدة تقف وراء هذا الصعود المقلق لأحزاب اليمين المتطرف، لعل أهمها إخفاق بعض الأحزاب الديمقراطية والتقدمية في تحقيق أهدافها، نتيجة اتباعها سياسات شعبية، الأمر الذي يسهم في صعود أحزاب اليمين المتطرف.

إن الصراع السياسي، باعتقادنا، لا يقوم على مبدأ «مع أو ضد»، كما أن السياسة ليست معركة بين الشعب والنخب السياسية أو الاقتصادية، ولا تقتصر على مخاطبة مشاعر المواطنين وإثارة غرائزهم العاطفية، بل تقوم السياسة الصائبة على تقديم حلول عقلانية لمشكلات المواطنين، تستند إلى أيديولوجية راسخة ورؤية اقتصادية واجتماعية متكاملة، تحقق تطلعات الشعب إلى بناء مجتمع متوازن ومستقر، ينعم بالرفاهية والحريات العامة والفردية. نحن في هذه المنطقة نمتلك ثروات ضخمة وطاقات بشرية هائلة، ينبغي للأنظمة والسلطات القائمة أن تستثمرها في تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء أسس دولة متينة، لاتتأثر بالصراعات والحروب وحالة عدم الاستقرار الدولي والإقليمي.

وتكمن مشكلتنا الأساسية في غياب رؤية سياسية وفكرية قادرة على إحداث التغيير الاجتماعي، إلى جانب عدم قدرة السلطات على استغلال هذه الثروات وتوظيفها في بناء المجتمع. ولهذا نرى أن الكثير من عقولنا المبدعة تهاجر، وأن الملايين من أبناء أوطاننا يلجؤون إلى الدول الأوروبية هرباً من انعدام فرص الحياة الحرة الكريمة في بلدانهم، وغياب فرص العمل والحريات، وفي مقدمتها غياب العدالة في توزيع الثروات.

لقد كانت هذه المشكلات، وما زالت، تعيق بناء مجتمعات عربية قائمة على العدالة الاجتماعية. وعليه، نأمل أن يخرج مؤتمرنا هذا برؤية فكرية شاملة تحدد سبل التوجه نحو حل هذه المعضلات، والبحث عن معالجات حقيقية لمختلف هذه التحديات، بما يضمن لشعبنا فرص الحياة الحرة الكريمة، ويضع حداً لهذا النزيف المؤسف في قدرات شعبنا، ويعيد الأمل بالمستقبل، ويعزز التعايش السلمي بين شعوبنا، ويؤمن لها حياة أفضل ومستقبلاً مشرقاً تتحقق فيه العدالة الاجتماعية والمساواة والأخوة بين الجميع. وهذه كلها من مبادئنا وقيمنا الأساسية.

في الختام،

أتمنى لرفاقنا في هذا التجمع السياسي التوفيق والنجاح في رسم سياسات صائبة تحقق أهداف هذا المؤتمر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سعدي أحمد بيره

عضو المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكردستاني - العراق



دعوة الشركات العالمية إلى المساهمة في تطوير القدرات التقنية في كردستان

شارك قوباد طالباني، نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان، الاثنين ٢٦/١٠/٢٠٢٦ في مهرجان الذكاء الاصطناعي الدولي في دبي، الذي شهد مشاركة واسعة من الخبراء والشركات والمؤسسات والجهات المعنية من أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم.

وشهد المهرجان مناقشات مهمة بشأن مستقبل الذكاء الاصطناعي في منطقة الشرق الأوسط، وآفاق توظيف التقنيات الحديثة في تطوير المؤسسات، وتعزيز كفاءة الأداء، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. وعلى هامش المهرجان، أجرى قوباد طالباني مباحثات مع عدد من المؤسسات والشركات الرائدة، بهدف تعزيز فرص التعاون المشترك، وتشجيع هذه الجهات على الحضور إلى إقليم كردستان والمساهمة في تطوير قطاع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إلى جانب دعم قدرات الشباب الكوردستاني وتأهيلهم للاستفادة من التطورات التقنية المتسارعة.

كما تناولت المباحثات أهمية تبادل التجارب والخبرات، وبناء جسور التواصل بين الشركات والمؤسسات الدولية من جهة، والمختصين والمراكز والمؤسسات المعنية في إقليم كردستان من جهة أخرى، بما يساهم في نقل المعرفة وتطوير الإمكانيات المحلية وفتح آفاق جديدة أمام الشباب.



الاتحاد الوطني: الشباب محرك الثورات وصناع التاريخ في كوردستان

أكد مسؤول مجلس حماية مصالح الاتحاد الوطني الكوردستاني العليا، شيخ جعفر شيخ مصطفى، أهمية الدور الذي اضطلع به الشباب في الثورات والتحولت التي شهدتها كوردستان، مشيدا بتضحياتهم وإسهاماتهم في تحقيق الحرية، ومجددا دعمه لنضالهم وتطلعاتهم نحو مستقبل أكثر تطورا وازدهارا للإقليم.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده، السبت ٣١ تشرين الأول، مع عدد كبير من شباب حدود مركز تنظيمات السليمانية، في مقر المجلس، بحضور عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، سهركهوت زهكي، ونائب محافظ السليمانية، شاهو عثمان، إلى جانب أعضاء هيئة إدارة المركز.

ووصف شيخ جعفر شيخ مصطفى اللقاء بأنه من الاجتماعات المهمة، لكونه يجمعه بفئة الشباب، مشيرا إلى أن جميع مفجري الثورة الجديدة كانوا من الشباب، وأن هذه الشريحة شكلت على الدوام القوة المحركة للثورات وصناعة التاريخ.

وأضاف أن الحرية التي تنعم بها كوردستان تحققت بفضل تضحيات الشباب ودمائهم، مؤكدا أن الشعب يعول على سواعدهم وطاقاتهم، معربا عن أمله في أن تكون كوردستان، بجهودهم، أكثر تطورا وازدهارا وإعمارا.



من كردستان إلى حوار المنامة..

الاتحاد الوطني في قلب معادلة الأمن الإقليمي

جلال الشيخ ناجي: أمن كردستان جزء من أمن المنطقة

*المرصد/ فريق الرصد

تأتي مشاركة الاتحاد الوطني الكردستاني في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر حوار المنامة، عبر حضور جلال الشيخ ناجي، رئيس وكالة الحماية والمعلومات/زانياري، في سياق يعكس أهمية الدور الذي تضطلع به المؤسسات الأمنية في إقليم كردستان والعراق ضمن منظومة الأمن والاستقرار الإقليمي. فالمؤتمر، الذي يجمع مسؤولين أمنيين واستخباراتيين ووزراء دفاع وخارجية ومستشاري أمن قومي من أكثر من خمسين دولة، يشكل منصة دولية مهمة لتبادل الرؤى بشأن التحديات الأمنية المتصاعدة، وبحث سبل مواجهة الإرهاب والتهديدات السيبرانية، وحماية الممرات البحرية، وتعزيز التعاون بين الدول في منطقة تشهد تحولات وصراعات متشابكة.

وتكتسب مشاركة الاتحاد الوطني الكردستاني أهمية تتجاوز الحضور في مؤتمر أمني دولي، بالنظر إلى موقعه ودوره السياسي والمؤسسي في إقليم كردستان والعراق، وإلى ما يمثله الأمن والاستقرار من مرتكزات أساسية في رؤيته السياسية وعلاقاته الإقليمية والدولية، لإقليم كردستان، بحكم موقعه الجغرافي والسياسي، جزء حيوي من معادلة

أمن المنطقة، وأمنه لا ينفصل عن أمن العراق واستقرار محيطه الإقليمي، الأمر الذي يجعل تعزيز الشراكات والتنسيق الأمني والاستخباراتي ضرورة لمواجهة المخاطر المشتركة.

رسالة : أمن المنطقة لا يمكن أن يتحقق بمعالجات منفردة أو مؤقتة

وفي هذا الإطار، حمل حضور جلال الشيخ ناجي رسالة تؤكد أهمية الانتقال من التنسيق الثنائي إلى تعاون أمني واستخباراتي أوسع، يقوم على تبادل المعلومات والخبرات وتطوير آليات العمل المشترك.

كما عكست اللقاءات التي عقدها على هامش المؤتمر مع رؤساء ومسؤولي الأجهزة الأمنية والاستخباراتية للدول المشاركة حرص المؤسسات المعنية في إقليم كردستان على توسيع قنوات التواصل الدولي، وتعزيز التعاون في حماية المصالح العليا ومواجهة التهديدات التي تتجاوز الحدود الوطنية.

وتبرز في هذا السياق دلالة تأكيد الشيخ ناجي أن ضمان الأمن والاستقرار مسؤولية مشتركة، وأن المؤسسات الأمنية والاستخباراتية في إقليم كردستان والعراق تواصل التنسيق لمواجهة الإرهاب والمخاطر الأمنية وهي رسالة تنطلق من إدراك أن أمن المنطقة لا يمكن أن يتحقق بمعالجات منفردة أو مؤقتة، بل يحتاج إلى شراكة مستمرة ومسؤولية جماعية، تجعل من التعاون الدولي ركيزة لحماية الدول والمجتمعات وصون الاستقرار.

وبذلك، تندرج مشاركة الاتحاد الوطني الكوردستاني في حوار المنامة ضمن حضوره في الملفات الاستراتيجية التي تمس أمن كردستان والعراق والمنطقة، وتؤكد أهمية إسهام القوى والمؤسسات الفاعلة في بناء بيئة إقليمية أكثر أمناً واستقراراً، عبر الحوار والتنسيق والعمل المشترك.

لقد شارك رئيس وكالة الحماية والمعلومات / زانباري، جلال الشيخ ناجي ، في أعمال الدورة الـ ٢٢ لمؤتمر حوار المنامة (IISS Manama Dialogue) الذي يُعقد في العاصمة البحرينية المنامة.

ويعقد المؤتمر بحضور عدد كبير من رؤساء الأجهزة الاستخباراتية، وزراء الدفاع والخارجية، ومستشاري الأمن القومي، الذين يمثلون أكثر من ٥٠ دولة حول العالم، وفي إطار أعماله، يتم بحث آخر تطورات منطقة الشرق الأوسط، أمن الممرات البحرية، ومواجهة التهديدات السيبرانية.

وعلى هامش المؤتمر، عقد رئيس وكالة الحماية والمعلومات / زانباري، عدداً من اللقاءات والاجتماعات رفيعة المستوى مع رؤساء ومسؤولي الأجهزة الأمنية والاستخباراتية للدول المشاركة، بهدف تعزيز التعاون الاستخباراتي، حماية المصالح العليا، وإيجاد آليات مشتركة لمواجهة التحديات الأمنية واستقرار المنطقة.

وأكد جلال الشيخ ناجي خلال المؤتمر، أن تعزيز واستمرار التعاون الاستخباراتي والأمني بين الدول سيكون عاملاً قوياً لحماية أمن الدول والمنطقة، بشكل يجعل المرحلة القادمة بحاجة إلى تنسيق مستمر للتغلب على التحديات الأمنية.

وأشار إلى أن المؤسسات الأمنية والاستخباراتية في إقليم كردستان والعراق في تواصل مستمر لمواجهة الإرهاب والمخاطر الأمنية، وأن ثمرة هذه الجهود كانت عاملاً قوياً في حماية أمن بلادنا.

كما أوضح رئيس وكالة الحماية والمعلومات / زانباري في مؤتمر المنامة، أن توفير الأمن والاستقرار عملية دقيقة ومستمرة، ولا يمكن تحقيقها دون تنسيق دولي شامل، وعليه فهي مسؤولية وطنية ومهنية للجميع بأن نعمل - التزاماً بالقيم السامية والمصالح العامة - على تحقيق هذا الهدف المتمثل في حماية أمننا القومي.



إشادات أمريكية بجهود توحيد وإعادة تنظيم قوات البيشمركة

اجتمع وزير البيشمركة في حكومة إقليم كردستان، شورش إسماعيل، مع نائب مساعد وزير الحرب الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، مايكل ديمينو، على هامش مشاركتهما في منتدى «حوار المنامة» المنعقد في مملكة البحرين.

وذكرت وزارة البيشمركة، في بيان، أن الاجتماع تناول مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة الحرب الأمريكية (البنتاغون) ووزارة البيشمركة، مؤكدة تنفيذ جميع البنود المتعلقة بها بنجاح.

من جانبه، أشاد ديمينو بجهود توحيد وإعادة تنظيم قوات بيشمركة كوردستان، وبالتقدم المحرز في تنفيذ مذكرة التفاهم بين الجانبين، واصفا توحيد قوات البيشمركة بأنه خطوة مهمة.

وأضاف البيان أن الجانبين بحثا عددا من القضايا المهمة المتعلقة بالأوضاع الأمنية في المنطقة والتنسيق المشترك، وأعربا عن أملهما في حل مشكلات المنطقة عبر الحوار والوسائل السلمية.



مجلس الوزراء الاقليم:

نحو اتفاق عادل يحفظ الحقوق والمستحقات ويعزز دعائم الشراكة الاتحادية

عقد مجلس وزراء إقليم كردستان، الأربعاء ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٦، اجتماعه الاعتيادي برئاسة رئيس مجلس الوزراء مسرور بارزاني، وناقش عددا من الموضوعات المهمة المدرجة ضمن جدول الأعمال.

وأكد المجلس ضرورة تحديد حصة إقليم كردستان من الموازنة بناء على نسبة السكان البالغة (١٤/١٤٪)، ووفقا لنتائج التعداد العام الأخير، بما يضمن كافة الحقوق والمستحقات المالية للإقليم.

ووجه مجلس الوزراء وفده التفاوضي بإيضاح مكامن الخلل الدستوري لغياب الدقة في صحة الفقرات والجداول الواردة في مسودة موازنة ٢٠٢٧ والمعدة من قبل وزارة المالية الاتحادية، والتي تنتهك حقوق الإقليم، وتقديم هذه الملاحظات مع البدائل المقترحة والأدلة الدستورية والقانونية والمالية إلى السلطات الاتحادية والأطراف السياسية المشكلة للكاينة الحكومية، بغية مراجعة وتصحيح المسودة.

كما دعا مجلس وزراء الإقليم، مجلس الوزراء الاتحادي إلى عدم عرض مسودة الموازنة بصيغتها الحالية للنقاش والتصويت قبل إجراء المراجعات اللازمة وتضمين الحقوق والمستحقات الدستورية والمالية للإقليم.

وترى حكومة الإقليم أن التوصل إلى تفاهم مشترك حول مشروع قانون الموازنة لسنة ٢٠٢٧ في ظل الحكومة الاتحادية برئاسة علي الزيدي يمثل فرصة للتوصل إلى حل جذري للمشاكل المالية العالقة وتجاوز الأزمة المالية المتكررة في كل سنة مالية جديدة.

كما جدد المجلس التأكيد على أن حكومة الاقليم أوفت بجميع الالتزامات الدستورية والقانونية المطلوبة دون التنازل عن الحقوق الدستورية والاستحقاقات المالية لمواطني إقليم كردستان.

وفي الختام، عبر مجلس الوزراء عن دعمه لوفده التفاوضي، مؤكدا المضي في الحوار مع الحكومة الاتحادية بهدف التوصل إلى اتفاق عادل يحفظ الحقوق والمستحقات ويعزز دعائم الشراكة الاتحادية.



لقاءات ومباحثات فخامة ..

رئيس الجمهورية يحث على تكامل أدوار السلطتين التنفيذية والتشريعية

توثيق للرؤية الرئاسية ومسارات الدولة العراقية

لا تقتصر أهمية اللقاءات والمباحثات التي يجريها فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي على ما تتناوله من ملفات وقضايا آنية، أو ما تفضي إليه من مواقف وتفاهمات، بل تتجاوز ذلك لتشكل سجلا توثيقيا لمسارات العمل الرئاسي، ورؤية مؤسسة الرئاسة إزاء أولويات الدولة العراقية وتحدياتها السياسية والأمنية والاقتصادية والخدمية والدبلوماسية، فمن خلال هذه الحوارات واللقاءات، تتبلور ملامح الدور الدستوري لرئيس الجمهورية في متابعة شؤون البلاد، وتعزيز التواصل بين مؤسسات الدولة، وتقريب وجهات النظر بين القوى السياسية، وترسيخ الحوار بوصفه مدخلا لمعالجة الخلافات وتوحيد الجهود الوطنية.

وتكشف حصيلة لقاءات هذه الفترة عن تعدد الملفات التي تحظى باهتمام فخامة الرئيس، بدءا من تطوير المؤسسة العسكرية ورفع جاهزيتها لحماية العراق وصون سيادته، مروراً بتحديث الإدارة الحكومية واعتماد الاقتصاد الرقمي والحوكمة الإلكترونية، وصولاً إلى معالجة احتياجات المحافظات وتعزيز الشراكة بين الحكومات المحلية ومجالسها. كما تبرز تأكيداته على تكامل أدوار السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتسريع إقرار التشريعات،

وتفعيل الرقابة البرلمانية، ومكافحة الفساد، وتحسين المستوى المعيشي والخدمي للمواطنين. وعلى الصعيد السياسي، تعكس لقاءاته مع ممثلي القوى والكتل والشخصيات الوطنية نهجا قائما على الانفتاح والتشاور واحترام الدستور ومكانة المؤسسات الدستورية، فيما تؤكد لقاءاته الدبلوماسية واهتمامه بعلاقات العراق الخارجية حرص مؤسسة الرئاسة على توسيع الشراكات الدولية، وتعزيز حضور البلاد في محيطها الإقليمي والدولي. ويكتمل هذا البعد الوطني في مواقفه تجاه المكونات العراقية، كما تجسد في تهنئته للصابئة المندائيين بعيد الازدهار، وتأكيداته أصالة وجودهم ومكانتهم في النسيج الوطني العراقي.

ومن هنا، تكتسب هذه اللقاءات قيمة توثيقية خاصة؛ فهي لا تسجل نشاطا رئاسيا فحسب، بل تقدم مادة مرجعية للباحثين والمتابعين وصناع القرار، ترصد طبيعة الأولويات الوطنية، وتوثق اتجاهات الرئاسة في إدارة الملفات والتفاعل مع مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع والعالم الخارجي. إنها محطات متتابعة في سجل مؤسسة الرئاسة، تكشف كيف تتكامل المسؤولية الدستورية مع الحوار الوطني، وكيف تتصل قضايا الأمن والتنمية والإصلاح والدبلوماسية بهدف واحد: ترسيخ دولة المؤسسات، وحماية الاستقرار، وخدمة مصالح العراقيين جميعا.

مباحثات مع وزير الدفاع

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأحد ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، وزير الدفاع السيد نايف الشمري. وهنأ فخامته، في مستهل اللقاء، السيد الشمري بمناسبة انتخابه وزيرا للدفاع، متمنيا له التوفيق والسداد في أداء مهامه الوطنية.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أهمية مواصلة تطوير القدرات العسكرية للقوات المسلحة، وترسيخ مبادئ الانضباط والكفاءة، بما يسهم في رفع مستوى جاهزيتها والارتقاء بأدائها. كما أشار فخامته إلى ضرورة استناد خطط تطوير المؤسسة العسكرية إلى قراءة دقيقة للتحديات الراهنة تواكب التطورات في أساليب العمل العسكري، وتعزيز قدرتها على أداء مهامها في حماية العراق والدفاع عن أمنه واستقراره ومصالحه الوطنية.

من جانبه، استعرض وزير الدفاع أولويات عمل الوزارة وخططها خلال المرحلة المقبلة، مثمنا دعم فخامة رئيس الجمهورية واهتمامه بتطوير المؤسسة العسكرية وترسيخ دورها في حماية البلد وصون سيادته.

أهمية تسخير الاقتصاد الرقمي والحوكمة الإلكترونية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الثلاثاء ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، وزير الاقتصاد الرقمي والحوكمة المهندس محمد صاحب الدراجي.

وفي مستهل اللقاء، هنأ رئيس الجمهورية الوزير بمناسبة تسلمه منصبه الجديد، متمنيا له التوفيق والسداد في أداء مهامه.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية ضرورة دعم جهود الوزارة الجديدة في ترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية،

وتسهيل الإجراءات الإدارية، والتوسع في اعتماد الأنظمة الإلكترونية بمؤسسات الدولة، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء الحكومي ومواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة.

وأشار فخامة الرئيس ثاميدي إلى أهمية الاستفادة من الخبرات العراقية في مجالي البحث العلمي والاقتصاد الرقمي وتسخيرها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبلد، ودعم مسارات الإصلاح الإداري والمؤسسي، بما يخدم مسيرة التنمية الوطنية، وبوابك متطلبات المرحلة الراهنة.

بدوره، استعرض السيد الوزير أبرز التوجهات والخطط المستقبلية المتعلقة بتطوير الاقتصاد الرقمي وتعزيز الحوكمة الإلكترونية، مؤكداً أهمية التنسيق والتعاون بين مؤسسات الدولة لتحقيق الأهداف المنشودة في هذا المجال.

استقبال محافظ صلاح الدين ورئيس مجلس المحافظة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الاثنين ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، محافظ صلاح الدين السيد هيثم الزهوان ورئيس مجلس المحافظة المهندس عادل الصميدعي.

وجرى خلال اللقاء، الذي حضره عضو مجلس النواب عمار يوسف، والنائب السابق كريم شكور، استعراض الواقع الخدمي في المحافظة، ومناقشة أبرز احتياجاتها ومتطلبات أبنائها، فضلاً عن التحديات القائمة وسبل معالجتها.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أهمية أن تحظى محافظة صلاح الدين باهتمام ينسجم مع ثقلها الاجتماعي ومكانتها التاريخية وإمكاناتها الاقتصادية، وأن تنعكس احتياجات أبنائها في الخطط والبرامج الحكومية، بما يسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

كما شدد فخامته على أهمية تعزيز الشراكة بين الحكومة المحلية ومجلس المحافظة، والتنسيق في تحديد الأولويات، والتكامل في إدارة الملفات، وبما يضمن توجيه الجهود والإمكانات نحو الاحتياجات الحقيقية للمحافظة.

بدورهما، أعرب المحافظ ورئيس مجلس المحافظة عن تقديرهما لاهتمام رئيس الجمهورية بشؤون المحافظة وحرصه على دفع عجلة الإعمار والتنمية فيها، مؤكداً حرصهما على مواصلة العمل بروح المسؤولية لتجاوز العقبات والتحديات، والمضي في تنفيذ المشاريع والخطط الكفيلة بتحقيق تطلعات أبناء صلاح الدين.

أهمية توحيد الجهود لمعالجة التحديات وتحسين المستوى المعيشي والخدمي للمواطنين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأربعاء ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، رئيس كتلة أبقرياً عراق النيابية النائب علي حاتم الحسن والوفد المرافق له.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء الذي حضره عدد من أعضاء كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني النيابية، حرص رئاسة الجمهورية على تعزيز الحوار والتفاهات بين القوى السياسية لمواجهة التحديات الراهنة وحماية أمن واستقرار العراق، إضافة إلى تكثيف الجهود لتسريع إقرار القوانين والتشريعات، وبما يسهم في دعم الحكومة على

تنفيذ برنامجها وتلبية احتياجات المواطنين وتحقيق تطلعاتهم. وأشار فخامة الرئيس ثاميدي إلى ضرورة تكامل الأدوار بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لمعالجة التحديات الاقتصادية والخدمية، مؤكداً أهمية ممارسة الرقابة البرلمانية على الأداء المؤسسي، بوصفها الضمانة الأساسية لترسيخ الشفافية والمساءلة، وتعزيز النزاهة ومبادئ الحوكمة الرشيدة. بدورهم، أكد رئيس وأعضاء كتلة أبعشريا عراق النيابية أهمية مواصلة التنسيق والتعاون بين الأطراف السياسية ومؤسسات الدولة، ودعم خطوات الإصلاح المالي والإداري، ومكافحة الفساد، كما أشادوا بدور فخامة رئيس الجمهورية في تقريب وجهات النظر بين القوى السياسية، بما يخدم المصالح العليا للبلاد.

استقبال الأمين العام للمشروع الوطني العراقي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الخميس ٢٩ تشرين الأول ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، الأمين العام للمشروع الوطني العراقي الشيخ جمال الضاري. وجرى خلال اللقاء بحث تطورات الأوضاع في البلاد والتحديات الراهنة، حيث أكد السيد الرئيس أهمية تغليب لغة الحوار والتفاهم بين القوى السياسية، وتكثيف التشاور بشأن القضايا الوطنية وصولاً إلى رؤى مشتركة تسهم في ترسيخ الاستقرار وتلبية تطلعات العراقيين، مع التأكيد على أهمية احترام الدستور والالتزام بأحكامه وصون مكانة المؤسسات الدستورية ودورها في ترسيخ سيادة القانون وحماية النظام الديمقراطي. من جانبه، أعرب الشيخ جمال الضاري عن شكره وتقديره لرئيس الجمهورية على حفاوة الاستقبال، مثنياً حرص فخامته على التواصل مع مختلف القوى والشخصيات الوطنية والاستماع إلى آرائها، خدمة للعراق وشعبه.

تهنئة الصابئة المندائيين بمناسبة عيد الازدهار (دهوا حنينا)

«أحر التهاني وأطيب التبريكات إلى إخواننا الصابئة المندائيين بمناسبة عيد الازدهار (دهوا حنينا). إن المندائيين عنصر أصيل من نسيجنا الوطني، أثبتوا على الدوام تمسكهم ببلدهم وهويتهم رغم مختلف المصاعب والتحديات، وهم يستحقون منا كل الدعم والتقدير لجهودهم وإسهاماتهم الجليلة في بناء الوطن. كل عام وأنتم بخير وسلام وازدهار.»

استقبال سفير العراق لدى هنغاريا وبلغاريا

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الثلاثاء ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، كلا على حدة، السفير إحسان علاوي حسين الدليمي، والسفير حيدر علي كوزاد سلطان، وسلمهما أوراق اعتمادهما سفيرين لجمهورية العراق لدى هنغاريا وبلغاريا، على التوالي. وأكد فخامة رئيس الجمهورية، خلال اللقاءين، أهمية تعزيز علاقات العراق الثنائية مع هنغاريا وبلغاريا، وتطوير مجالات التعاون المشترك بما يحقق المصالح المتبادلة للبلدان والشعوب الصديقة، مشيراً إلى حرص العراق على إقامة علاقات متوازنة مع محيطه الإقليمي والدولي، وبناء شراكات فاعلة مع الدول الصديقة والشقيقة،

تسهم في دعم الاستقرار والتنمية والازدهار في المنطقة.
كما شدد السيد الرئيس على أهمية الدور الذي تضطلع به البعثات الدبلوماسية العراقية في تمثيل البلاد، وتعزيز حضور العراق على الساحة الدولية، متمنيا للسفيرين التوفيق والنجاح في أداء مهامهما الدبلوماسية الجديدة.

بدورهما، أعرب السفيران عن اعتزازهما بالثقة الممنوحة لهما، مؤكدين حرصهما على تمثيل العراق بما يعكس مكانته ومصالحه الوطنية، والعمل على تنمية العلاقات الثنائية بين العراق وكل من هنغاريا وبلغاريا، وتوسيع آفاق التعاون المشترك، مثنين توجيهات فخامة رئيس الجمهورية واهتمامه بتطوير العمل الدبلوماسي وتعزيز علاقات العراق مع الدول الشقيقة والصديقة.

استقبال السفير السوداني

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي الاثنين ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، سفير جمهورية السودان لدى العراق السيد عبد الرحيم سر الختم عبد الرحمن بمناسبة انتهاء مهام عمله الدبلوماسي. وأشاد رئيس الجمهورية بجهود السفير خلال فترة عمله في العراق ودوره في تعزيز العلاقات الثنائية وتطوير آفاق التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين، متمنيا له التوفيق والنجاح في مهامه المقبلة. من جانبه، أعرب السفير عن تقديره للعلاقات الأخوية التي تجمع العراق والسودان، مؤكدا التزام بلاده بمواصلة العمل على تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع مجالات التعاون بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين.

برقية عزاء الى ملك إسبانيا

وبعث فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الخميس ٢٩ تشرين الأول ٢٠٢٦، رسالة تعزية إلى جلالة الملك فيليب السادس، ملك مملكة إسبانيا، بضحايا حادث تصادم قطارين في مقاطعة توليدو. وفي ما يلي نص الرسالة:

«جلالة فيليب السادس المحترم

ملك مملكة إسبانيا

تلقينا بأسف بالغ نأ حادث تصادم القطارين في مقاطعة توليدو.
وإذ نعرب لجلالتكم ولعوائل الضحايا والشعب الإسباني الصديق عن خالص تعازينا وصادق مواساتنا، نسأل الباري عز وجل الشفاء العاجل للجرحى، وأن يتغمد الضحايا بواسع رحمته.
مع أسمى اعتباري

نزار ثاميدي

رئيس جمهورية العراق



9 مذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية بين العراق والاردن

رعى رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزبيدي، ورئيس مجلس الوزراء الأردني جعفر حسان، الإثنين ٢٧/١٠/٢٠٢٦، مراسم التوقيع على ٩ مذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية. وذكر المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، في بيان، أن «رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزبيدي، ورئيس مجلس الوزراء الأردني جعفر حسان، رعيا مراسم التوقيع على ٩ مذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية وهي:

- ١- مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المنافسة ومنع الاحتكار.
- ٢- مذكرة تفاهم في مجال حماية البيئة.
- ٣- مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، للأعوام ٢٠٢٦-٢٠٣١.
- ٤- مذكرة تفاهم للتعاون في مجال حماية المستهلك.
- ٥- مذكرة تفاهم في مجال الوثائق والمحفوظات.
- ٦- مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين المعهد الدبلوماسي ومعهد الخدمة الخارجية في جمهورية العراق.

- ٧- آلية التعاون في مجال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ٨- نسخة معدلة من البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي، للأعوام ٢٠٢٦ - ٢٠٢٨.
- ٩- البرنامج التنفيذي للتعاون التربوي للأعوام ٢٠٢٦ - ٢٠٢٨.

مباحثات مع العاهل الأردني

والتقى رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزبيدي، الاثنين، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين، وذلك خلال زيارته الرسمية الى العاصمة عمان. وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تعزيز التعاون المتبادل وفق الاتفاقات ومذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين، والتأكيد على ضرورة مواصلة التنسيق الثنائي، حيال مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، وبما يحقق مصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

وأوضح السيد رئيس مجلس الوزراء ان هذه الزيارة تهدف الى تقوية العلاقات التاريخية التي تجمع البلدين الشقيقين، وللتعبير عن حرص الحكومة العراقية ومواصلة تعزيز التعاون الثنائي، خصوصا في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وتطوير المشروعات المشتركة في هذه المجالات.

وأكد سيادته أن العراق يمثل اليوم نقطة لقاء للجميع، ويعتمد على مبدأ التوازن وتحقيق المصالح المشتركة في علاقاته مع الدول الشقيقة والصديقة، مشيرا إلى مواصلة التنسيق والجهود الرامية إلى إنهاء الأزمات والتوترات في المنطقة وارساء دعائم الاستقرار فيها. من جانبه، أكد الملك عبد الله الثاني حرص بلاده على تعزيز التعاون مع العراق على المستويات كافة، لا سيما السياسية والاقتصادية والتنمية، لافتا إلى دعم الأردن لدور العراق المحوري ومساغيه لفرض الأمن والاستقرار في المنطقة.

من جهة اخرى أكد رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزبيدي، الإثنين، أهمية إنشاء منطقة حرة بين العراق والأردن لتعزيز التبادل التجاري بين البلدين. وذكر المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، في بيان، أن «رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزبيدي، ورئيس مجلس الوزراء الأردني جعفر حسان ترأسا في العاصمة عمان، جلسة المباحثات الموسعة بين الوفدين العراقي والأردني».

وأضاف البيان أن «الاجتماع شهد استعراض العلاقات الثنائية، وسبل تعزيزها وتنميتها في مختلف المجالات، ولا سيما في قطاعات الطاقة والاقتصاد والاستثمار، بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين».



قرارات وتوصيات مهمة امام مجلس الوزراء الاتحادي لانصاف الكورد الفيليين

برئاسة وزير العدل الدكتور خالد شواني، عقدت لجنة الأمر الديواني المرقم (٨٠) لسنة ٢٠٢٦، المعنية بمتابعة وتنفيذ تعهدات الحكومة بإزالة الآثار السيئة التي لحقت بالكورد الفيليين، اجتماعا بمشاركة ممثلي عدد من الوزارات والهيئات المعنية، لمناقشة الملفات المتعلقة بإنصاف أبناء هذه الشريحة واستعادة حقوقهم.

وأكد الوزير موقف الحكومة الثابت في إزالة الآثار السيئة التي لحقت بالكورد الفيليين، وحرص الحكومة على إنصافهم.

وشهد الاجتماع إصدار عدد من القرارات والتوصيات تمهيدا لعرضها على مجلس الوزراء للمصادقة عليها، تضمنت متابعة استعادة الممتلكات والعقارات والأراضي المصادرة، فضلا عن توثيق الانتهاكات التي تعرض لها الكورد الفيليون خلال حقبة النظام السابق على المستوى الدولي، من خلال إضافة ممثل عنهم إلى لجنة إعداد التقارير الدولية الخاصة بقضايا حقوق الإنسان.

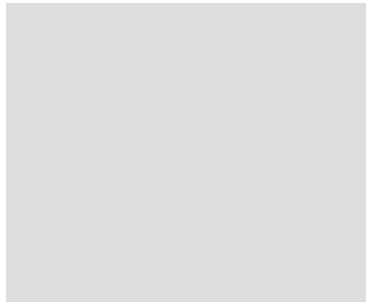
كما شملت التوصيات إعداد الأرشيف الوطني لجرائم الإبادة الجماعية والتهجير القسري، وتأكيد ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل إنجاز المعاملات أمام أبناء هذه الشريحة، إلى جانب اتخاذ قرارات وتوصيات أخرى تسهم في معالجة الملفات العالقة وإنصاف المتضررين. وفي ختام الاجتماع، أكد وزير العدل أهمية مواصلة الجهود لمعالجة الملفات العالقة، والعمل على إنصاف المتضررين بما يضمن استعادة حقوقهم وترسيخ مبادئ العدالة والمساواة.

ضرورة إزالة الآثار السيئة التي لحقت بالكورد الفيليين واستعادة حقوقهم

من جهة أخرى أكد وزير العدل د. خالد شواني، موقف الحكومة الثابت، بإزالة جميع الآثار السيئة التي لحقت بأبناء هذه الشريحة بسبب السياسات الإجرامية للنظام السابق. جاء ذلك خلال استقبال وزير العدل، بصفته رئيس لجنة الأمر الديواني الرقم (٨٠) لسنة ٢٠٢٦، في مقر الوزارة، وفدا من الكورد الفيليين برئاسة الأمين العام للجبهة الفيلية ماهر رشيد، والوفد المرافق له.

وبحسب بيان لوزارة العدل، فقد جرى خلال اللقاء «بحث الملفات المتعلقة بإنصاف أبناء هذه الشريحة، ومعالجة الآثار التي خلفتها السياسات الإجرامية للنظام السابق بحقهم». وأضاف البيان: «شهد اللقاء بحث عدد من القضايا والمقترحات الهادفة إلى اتخاذ قرارات جديدة تسهم في إنصاف الكورد الفيليين، فضلا عن الاستماع إلى ملاحظاتهم ومطالبهم، مع التأكيد على توثيق الجرائم والانتهاكات التي تعرضوا لها بالمستويين المحلي والدولي، وما خلفته من مظالم وانتهاكات طالت حقوقهم، بما يعزز مسارات العدالة والإنصاف ويحفظ حقوقهم المشروعة».

وأكد د. خالد شواني «موقف الحكومة الثابت إزاء إزالة جميع الآثار السيئة التي لحقت بأبناء هذه الشريحة جراء السياسات الإجرامية للنظام السابق، مشددا على أهمية مواصلة الجهود لمعالجة الملفات العالقة، والعمل على إنصاف المتضررين، بما يضمن استعادة حقوقهم وترسيخ مبادئ العدالة والمساواة».





اهمية دعم استقرار كركوك وتطويرها على جميع الاصعدة

استقبل النائب الأول لمحافظة كركوك ريبوار طه ووزير الدولة محمد سمعان أغا، سفير الجمهورية التركية لدى العراق أنيل بورا إينان، يرافقه عدد من رجال الأعمال الأتراك، بحضور عدد من أعضاء مجلس المحافظة والمعاونين والمستشارين.

وأكد السيد النائب الأول للمحافظة خلال اللقاء أهمية توسيع آفاق التعاون والتنسيق المشترك، بما يسهم في دعم واستقرار كركوك وتطويرها على جميع الاصعدة.

وشدد النائب الأول لمحافظة كركوك، أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين الجانبين، بما يسهم في تطوير الواقع الاقتصادي للمحافظة، وفتح آفاق جديدة أمام الاستثمارات والمشاريع المشتركة، مؤكدا حرص إدارة المحافظة على تهيئة الظروف الملائمة للتعاون مع الجانب التركي، بما يخدم كركوك وأبنائها.

ويأتي هذا اللقاء في إطار تعزيز العلاقات العراقية التركية، وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري، بما يدعم فرص التنمية في محافظة كركوك.

قضايا كردستانية



عماد أحمد:

الدستور، إرث النضال وأمانة الأجيال

***ترجمة : نرmin عثمان محمد / عن صحيفة كوردستاني نوي**

بعض الكتابات تأخذ بأيدينا وتُعيدنا إلى طريق قطعناه بالألم، نقرأ الكلمات، فتمثل أمام أعيننا وجوه أصدقائنا، أولئك الذين ضحوا بأعمارهم لكي ينال شعبنا حقوقه وكرامته في وطنه. في العدد (٩٧٧١) الصادر يوم الاثنين من جريدة «كوردستاني نوي»، وفي الصفحة الثالثة، قرأت مقالا

تعزير مكانة الكورد يبدأ من الداخل، من ثقة المواطنين والتوافق السياسي

تُكتسب هذه المنجزات بسهولة، ف خلف كل حق كان هناك تاريخ من التضحيات والمفاوضات والصمود، وحين أتحدث عن الدستور، يعود بي التفكير إلى تلك الأيام التي ارتبط فيها النضال من أجل البقاء ارتباطاً وثيقاً بالاعتراف بكياننا، وما نقرأه اليوم على الورق، كان بالأمس أمنية لأناس كثيرين لم يرى أكثرهم تحقق تلك الأمنية.

وفي هذه المناسبة، لزامٌ علينا أن نستذكر بتقدير واحترام الدور البارز والتاريخي للرئيس مام جلال، والأستاذ مسعود بارزاني، و الأستاذ نوشيروان مصطفى أمين، فكل واحد منهم، من منطلق موقعه ومسؤوليته، كان له تأثيره في صياغة الموقف الكوردي والمباحثات الخاصة بتأسيس العراق الجديد، إن العدالة في كتابة التاريخ تبدأ بالاعتراف بنصيب الجميع، فعند كتابة الدستور العراقي، كان الأستاذ نوشيروان، بوصفه قائداً بارزاً ومؤثراً في الاتحاد الوطني الكوردستاني، يمثل الاتحاد الوطني الكوردستاني - بعد مام جلال - ونياية عنه، وفي بعض اجتماعات المكتب السياسي، كان يتحدث عن آخر مساعي الفريق الكوردستاني، بدءاً من العراقيين التي تواجه مطالب شعب كوردستان، وصولاً إلى كيفية تأسيس دولة العراق الحديثة وحماية المدنية والحريات والديمقراطية في إطار عراق فيدرالي. وكعادته دائماً، كان الأستاذ نوشيروان يغادر الاجتماع

لأختنا العزيزة، (سوزان خاله شههاب) وهي باختصار شديد، وضعت يدها على مخاطر تعديل الدستور العراقي في ظل هذه الظروف التي تمر بها المنطقة، والعراق، وإقليم كوردستان، وقبل كل شيء، أحياها وأقول لها : لتتبارك جهودكم الخيرة في الكتابة، إن اسم «سوزان» يُحيي في نفوسنا ذكرى (خاله شههاب) أحد أبرز قادة نضال شعبنا، إن هذه الشهبانة هي فرحة ذلك الصقر الذي كان يحلق في سماء كوردستان، يسعدني حقاً أن أرى الشغف الوطني مستمرا اليوم في قلم ابنته، فعندما يُورث نضال جيل إلى جيل آخر، ينبت أمل جديد في القلوب.

وأنا بدوري أتفق مع هذا القلق، فالدستور نص بشري وتعديله يمكن أن يؤدي إلى تطوير الحقوق ومعالجة المشكلات، لكن السؤال الذي يطرح نفسه اليوم هو: في أي ظروف، وبأي توازن للقوى، ولأي هدف يتم المساس بالدستور وتعديله؟ هل ستعزز النتيجة الشراكة، أم ستخلق فرصة لتضييق الحقوق؟

لقد كُتِبَ الدستور العراقي وعُرض للاستفتاء في مرحلة كان للكورد وقيادته فيها دور ووزن بارزين في إسقاط النظام الديكتاتوري البعثي وتأسيس العراق الجديد، وكان نضال شعبنا الطويل، وتجربة إدارة الإقليم، والعلاقات السياسية والدولية، كانت كلها دعائم مهمة لتثبيت الفيدرالية والاعتراف بإقليم كوردستان، لم

حين يكون بيتنا الداخلي قويا، سيكون لكلمتنا وزنها في الخارج.

وفي ظروف كهذه، فإن فتح باب تعديل الدستور دون تحضير وموقف مشترك، قد يلحق ضررا جسيما بحقوق شعب كوردستان.

لذا، ينبغي على القوى السياسية، بالتعاون مع الخبراء الدستوريين، دراسة المخاطر والفرص بعناية، والاتفاق على حماية الحقوق والمكتسبات، والذهاب إلى بغداد بموقف موحد ومفهوم، كما أن التعاون مع القوى العراقية المؤمنة بالفيدرالية والشراكة ودولة القانون يعد أمرا بالغ الأهمية، فحماية الدستور تتطلب تحالفات وعملا مستمرين.

إن تعزيز مكانة الكورد يبدأ من الداخل، من ثقة المواطنين، والعدالة، والتوافق السياسي، فحين يكون بيتنا الداخلي قويا، سيكون لكلمتنا وزنها في الخارج.

لقد أعادني مقال الأستاذة (سوزان) إلى قناة علمتنا إياها تجارب السنين الا وهو الحق الذي انتزع بالتضحيات، يمكن أن يضيع بسبب الغفلة، إن الوفاء ل(خاله شهاب)، ومام جلال، والأستاذ نوشيروان، ولكل من ناضل في هذا الطريق، يتجسد في حماية ثمرة نضالهم.

الدستور أمانة بين أيدينا، والأجيال القادمة ستسألنا كيف حفظناه، فلنحذر أن ننتهي إلى الاكتفاء بالثناء على الأسماء السابقة بينما نُفَرِّط بحقوق الأجيال القادمة عن إهمال.

قبل الجميع، وفي أحد الأيام، وبعد ذهابه، أراد أحد رفاق المكتب السياسي التقليل من شأنه ودوره، فالتفت إلى مام جلال وقال: مام جلال، لماذا لا تشارك بنفسك في اجتماعات كتابة الدستور في بغداد؟

فأجابه مام جلال: نحن على تواصل دائم بشأن الدستور، ولكي تعلموا، ليس منا من هو بدقة وحرص ومعرفة الأستاذ نوشيروان، بحيث يستطيع بتلك الأقوال والتعبيرات تثبيت رؤى ومواقف الاتحاد الوطني الكوردستاني ومطالب الكورد وكوردستان في الدستور.

وللأسف، فإن رئيس إقليم كوردستان، الأستاذ نيجيرفان بارزاني، في ملتقى (ميري)، نسي ذكر اسم الأستاذ نوشيروان عند تعداد أولئك الذين كان لهم دور في إعداد الدستور، ولكوني صديقا مطلعاً على رؤى ونوايا وشغف الأستاذ نيجيرفان، فإنني أعد هذا سهوا غير مقصود.

إن استذكار دور أولئك الذين شاركوا في كتابة الدستور هو وفاء لحقيقة تاريخية تخصنا جميعا، لكن الأمانة لا تقتصر على ذكر الأسماء فحسب، بل تشمل أيضا حماية الحقوق التي تثبتت بالجهود المشتركة، وفي تقييمنا اليوم، نرى أن توازن القوى وشكل الدعم الدولي قد تغيرا مقارنة بمرحلة كتابة الدستور، فضلا عن تراجع الثقة والتوافق السياسي، وانشغال البيت الكوردي الداخلي بأزماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية،



*وينثروب م. رودجرز

الاتحاد والديمقراطي وضرورة اللجوء الى طول مبتكرة وخلاقة

الانقسام يهدد بتقويض الحكم الذاتي لإقليم كردستان

معهد تشاتام هاوس (Chatham House)/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

حكومة جديدة، إلا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وهما أكبر حزبين في الإقليم، ما زالا عاجزين عن التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل الحكومة الجديدة.

وفي ظل هذا التعثر، لا تزال حكومة تصريف الأعمال، التي جرى انتخابها في أيلول ٢٠١٨، تتولى إدارة شؤون الإقليم.

إن هذا الوضع يدفع إقليم كردستان نحو مسار من

«يتفق الحزبان الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني إلى حد كبير بشأن القضايا الكردية في تركيا وإيران وسوريا، لكن خلافهما حول كيفية إدارة شؤون الإقليم داخليا قد يفتح الباب أمام التدخلات الخارجية، ويقوض مكتسبات الحكم الذاتي التي تحققت بشق الأنفس.» -تعليق محلل سياسي-

قبل عامين من الآن، توجه إقليم كردستان العراق إلى صناديق الاقتراع لانتخاب برلمان جديد، تمهيدا لتشكيل

يتفق الحزبان إلى حد كبير بشأن القضايا الكردية في تركيا وإيران وسوريا

ولا تزال المنطقتان غير منفصلتين تماما، كما كان الحال خلال مرحلة الإدارتين المنقسمتين بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٥، إلا أن هذا الترتيب ينطوي على تعقيدات كبيرة، فالمؤسسات الحكومية والقوات الأمنية باتت ترجع في توجيهاتها إلى قادة حزبيين غير منتخبين، بدلا من الرجوع إلى وزارات حكومة إقليم كردستان.

وتشير تقارير إلى فرض إتوات على سائقي الشاحنات والتجار عند نقاط التفتيش الواقعة على الحدود الفاصلة بين المناطق الخاضعة لنفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني وتلك الخاضعة لنفوذ الاتحاد الوطني الكردستاني.

وحتى الآن، ظل الحزبان يؤكدان أن إقليم كردستان لا يزال كيانا موحدا ومتماسكا، على الرغم من الانقسام الحزبي القائم، ففي السادس من تشرين الأول، دعا رئيس حكومة إقليم كردستان، مسرور بارزاني، الأحزاب إلى إعادة تفعيل برلمان كردستان، الذي لم يعقد جلسة فعلية لممارسة مهامه منذ أكثر من أربع سنوات، قائلا: «لا أعرف ممّ يخشون» غير أن تطورات أعمق قد تكون جارية تحت السطح.

مقترح أكثر جذرية لتغيير نظام الحكم

لدى قيادات سياسية في الاتحاد الوطني الكردستاني مقترح أكثر جذرية، يتمثل في نقل الصلاحيات الإدارية والمالية إلى المحافظات ورؤساء البلديات ومديري الأقضية على أن يحتفظ كل من حكومة إقليم كردستان وبرلمان كردستان ببعض الصلاحيات، فيما تُنقل معظم القرارات الأساسية المتعلقة بالشؤون اليومية إلى مستويات إدارية وحكومية أدنى.

ويستشهد مؤيدو هذه الخطة بالنظام القائم على الكانتونات في سويسرا، وبنظام الإمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة، باعتبارهما نموذجين استلهما منهما مقترحه.

الانقسام العميق، الذي قد يصبح مستداما وربما دائما، فقد بدأت الشراكات التقليدية للإقليم مع أوروبا والولايات المتحدة تشهد حالة من الإحباط إزاء الخلل الوظيفي الكامن في مؤسساته، ولم تعد تلك الأطراف مستعدة للقيام بدور الوسيط بين الحزبين وهذا ما يجعل الإقليم أكثر عرضة للتدخلات من جانب القوى الإقليمية، التي تمتلك قدرة أكبر على التكيف مع المتغيرات، كما أنها قادرة على تبني استراتيجيات بعيدة المدى.

ولا تكمن العقبة الرئيسية أمام إحراز التقدم في الخلافات الثانوية بين الحزبين بشأن توزيع المناصب الوزارية، كما يُطرح أحيانا. بل إن جوهر الأزمة يعود إلى انهيار الاتفاقية الاستراتيجية الموقعة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني عام ٢٠٠٦، فالحزبان لم يعودا يتقاسمان الرؤية الأساسية ذاتها بشأن الكيفية التي ينبغي أن يُدار بها إقليم كردستان.

كما أن الأطر الرسمية وغير الرسمية التي كانت تجمع الحزبين وتؤطر علاقتهما على مدى العقدين الماضيين، لم تعد تؤدي دورها أو تعمل بالفاعلية التي كانت عليها سابقا، بل إن إقليم كردستان قد انقسم فعليا إلى منطقتين جغرافيتين، تسيطر على كل منهما إحدى القوتين السياسيتين، فالحزب الديمقراطي الكردستاني يتولى زمام السلطة في محافظتي أربيل ودهوك، فيما يهيمن الاتحاد الوطني الكردستاني على محافظتي السليمانية وحلبجة.



إقليم كردستان يخاطر بالتحول إلى ساحة تتنازعها الأطراف الأخرى



في المفاوضات الرامية إلى تشكيل حكومة جديدة. ومن المتوقع أن يعارض كثير من النخبين الكرد تعزيز نفوذ الأحزاب الحاكمة من دون إخضاع سلطتها لأي ضوابط أو آليات رقابة حقيقية وفاعلة. ورغم شعورهم بالتأكيد بخيبة الأمل إزاء الأوضاع الراهنة، فإنهم يدركون جيدا المخاطر التي قد تترتب على خطة الاتحاد الوطني الكردستاني، وما يمكن أن تشكله من تهديد للمكانة الدستورية الهشة لإقليم كردستان ضمن العراق.

بغداد تستفيد من الانقسام

وخلال السنوات الخمس الماضية، عملت الحكومة الاتحادية العراقية تدريجيا على تقليص قدرة حكومة إقليم كردستان على إدارة شؤونها السياسية والاقتصادية بنفسها، مستفيدة في ذلك من حالة الانقسام بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، التي أسهمت في إتاحة المجال أمام هذا التراجع.

توقيت غير مناسب للانقسام

إن احتمالات حدوث انقسام داخل إقليم كردستان تأتي في توقيت جيوسياسي غير ملائم على الإطلاق، فالجهد الأمريكي الإيراني أفرزت حالة كبيرة من عدم الاستقرار، فيما تنشغل الأطراف الدولية الشريكة بمشكلاتها الداخلية.

وفي الوقت نفسه، تشهد المنطقة تحولات في موازين القوى، تدفع الدول ذات السيادة إلى إعادة تأكيد

وتقوم الفكرة، وفق هذا الطرح، على أن يفسح كل طرف المجال للآخر، وأن تُوزَّع الصلاحيات التنفيذية بدلا من تركيزها في سلطة واحدة.

ونظرا إلى النفوذ الواسع الذي يمارسه الحزبان، كلٌّ على حدة وبصورة منفردة، على مستوى المحافظات والإدارات المحلية، فإن من شأن هذا التغيير أن يضيف طابعا رسميا على السيطرة الحزبية على إدارة الحكم داخل المنطقتين اللتين يتوزع بينهما إقليم كردستان، وهو ما سيمثل أكبر تغيير دستوري تشهده المنطقة منذ جيل كامل.

كما أن هذا التوجه من شأنه أن يشكل تنصلا من الفرضية الأساسية التي قامت عليها جهود بناء السلام في أعقاب الحرب الأهلية الكردية، ومفادها أن وجود مؤسسات قوية وموحدة ومشاركة يشكل ضرورة لتعزيز الحكم الذاتي الكردي وترسيخ استقلالية إدارة شؤون الإقليم.

ومجرد طرح هذا المقترح للنقاش يعكس مدى التدهور الذي وصلت إليه العلاقات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. ولا تزال جوانب عديدة من الخطة غامضة وغير محددة، فكيف ستؤثر هذه التغييرات في طبيعة العلاقة بين السلطات المحلية والحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان؟

وكيف ستوزع الإيرادات، إن كان هناك توجه أصلا لتقاسمها؟

وكيف ستتخذ القرارات المتعلقة بالقطاعات الحيوية، مثل النفط والغاز والكهرباء والتجارة؟

في الوقت الراهن، لا يزال هذا المقترح محصورا بالاتحاد الوطني الكردستاني، فيما تبقى فرص تطبيقه غير مؤكدة.

ويعارض الحزب الديمقراطي الكردستاني هذه الخطة، وهو أحد الأسباب التي تقف وراء محدودية التقدم المحرز

الخلافاً قد يقوض مكتسبات الحكم الذاتي التي تحققت بشق الأنفس

نفوذها على الفاعلين من غير الدول.

إن الوجود الأمريكي في إقليم كردستان لم يعد بالقوة والتأثير اللذين كان يتمتع بهما في السنوات الماضية فقد استكملت الولايات المتحدة انسحابها العسكري في نهاية أيلول، بعد اثني عشر عاماً من مشاركتها في إطار التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية. كما أن النشاط الدبلوماسي في أربيل، حيث مقر حكومة إقليم كردستان، واجه عراقيل خلال معظم أشهر العام الحالي، بسبب المخاوف الأمنية الناجمة عن الحرب الأمريكية الإيرانية.

ويشعر الدبلوماسيون الأمريكيون والأوروبيون بالإحباط إزاء عجزهم عن تقريب وجهات النظر بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، رغم مساعيهم المتواصلة لحث الحزبين على تشكيل حكومة جديدة.

ويعكس هذا العجز مؤشراً على تراجع نفوذ الغرب وقدرته على التأثير في القيادات الكردية العليا ومن شأن هذا النفوذ أن يتراجع بصورة أكبر إذا ما اضطرت الدبلوماسيون إلى التعامل مع مسؤولين محليين يمتلكون صلاحيات أوسع، لكنهم يخضعون في المقام الأول لتوجيهات قيادتي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

أما دول الجوار المباشر لإقليم كردستان، مثل تركيا وإيران، فهي أكثر قدرة بكثير على التكيف مع إقليم منقسم ومفكك الصلاحيات إذ تستطيع هذه

الدول اعتماد استراتيجيات بعيدة المدى، والتحرك على المستوى المحلي من خلال الروابط الاقتصادية والاجتماعية والدينية، بدلا من النهج العسكري والسياسي القائم على التعامل من أعلى إلى أسفل، الذي تتبعه الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

وبالنسبة إلى هذه الدول، فإن وحدة العلاقات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني لا تحتل الأهمية ذاتها التي تحظى بها في الحسابات الغربية.

ويتمثل الهدف المباشر لتركيا في إقليم كردستان في ضمان استمرار مسارها السياسي الخاص بالقضية الكردية، والذي يشهد حالياً عملية إلقاء حزب العمال الكردستاني (PKK) سلاحه وقد أبدى كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني دعماً قوياً لهذا المسار، وقدمتا تدخلات ومساهمات مهمة لتسهيل تقدمه.

كما أيد الحزبان عملية دمج قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، التي يقودها الكرد، في مؤسسات الدولة السورية الجديدة.

في المدى القريب، من غير المرجح أن يبتعد الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني كثيراً عن هذا المسار، غير أن مكنم الخطر يتمثل في أن يؤدي تعمق الانقسام داخل الإقليم إلى تشظي مواقف الحزبين إزاء القضايا التي تتجاوز حدود إقليم كردستان، وإذا حدث ذلك، فقد تنحاز أنقرة إلى أحد الحزبين، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار.

أما الهدف الأول لإيران، فيتمثل في ضمان عدم انخراط الجماعات الكردية في حربها مع الولايات المتحدة. وحتى الآن، يتبنى الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني موقفاً متطابقاً بشأن أهمية تجنب إعطاء أي انطباع باحتمال تدخلهما

لدى قيادات سياسية في الاتحاد الوطني مقترح أكثر جذرية

ولكن ليس من بين تلك الحلول ما من شأنه تعميق الانقسام، أو إضعاف المؤسسات المشتركة، أو تقويض المبادئ الديمقراطية وإلا، فإن إقليم كردستان بالتحول إلى ساحة تتنازعها الأطراف الأخرى وتعمل على تفكيكها، على حساب الحكم الذاتي الكردي.

*** زميل مشارك في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - تشاتام هاوس**

*** تشاتام هاوس (Chatham House)، المعروف رسمياً باسم المعهد الملكي للشؤون الدولية (The Royal Institute of International Affairs)، هو مركز أبحاث ودراسات مستقل تأسس في لندن عام ١٩٢٠، ويُعد من أبرز المؤسسات البحثية المتخصصة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والشؤون الجيوسياسية في العالم.**

يكتسب المعهد أهميته من مكانته الفكرية والبحثية، ومن إسهامه في تحليل التحولات الدولية والإقليمية، وإعداد الدراسات والتقارير التي تتناول قضايا الأمن والصراعات والسياسات الدولية، فضلاً عن استضافة كبار السياسيين والدبلوماسيين والخبراء وصناع القرار.

ويمثل ما يصدر عنه من دراسات وتعليقات وتحليلات مصدراً مهماً للباحثين والصحفيين والمهتمين بفهم توجهات السياسة الدولية وموازين القوى الإقليمية والدولية.

ضد إيران.

ويتمثل الهدف الثاني لطهران في الحد من أنشطة الجماعات الكردية المسلحة التابعة لها، حتى إن الأمر وصل إلى حد المطالبة بإخراجها من إقليم كردستان العراق غير أن ضعف المؤسسات الحكومية في إقليم كردستان وانقسامها يجعل تحقيق هذا الهدف أمراً صعباً. وهذا بدوره يزيد من احتمالات أن تبادر إيران إلى التدخل بنفسها واتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة.

وفي ظل غياب الوجود الأمني الأمريكي، فإن تدخلات دول الجوار الإقليمية قد تدفع أيضاً القيادات العراقية في بغداد إلى الانخراط بصورة أكثر مباشرة في إدارة الملفات والشؤون المتعلقة بإقليم كردستان وسيكون مثل هذا التطور نتيجة سلبية بالنسبة إلى الحكم الذاتي الكردي، كما أنه من المرجح أن يؤدي إلى تأجيج التوترات السياسية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

إن أجواء الاستياء التي سادت إقليم كردستان خلال الانتخابات التي جرت قبل عامين لم تتراجع، بل ازدادت حدة وعمقا، ويُطرح نقل القرارات المتعلقة بإدارة الحكم إلى المستوى المحلي، في محاولة لتجاوز حالة الانسداد الحزبي المستعصية على مستوى القيادة العليا، بوصفه أحد الحلول المقترحة. غير أن هذا التوجه قد تترتب عليه تداعيات واسعة النطاق تمتد آثارها إلى جوانب أخرى.

إن استمرار حالة الانسداد السياسي بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يهدد بإطلاق مسار تراجع لا رجعة فيه، يطال الأطر والمؤسسات التي أتاحت للكرد إدارة شؤونهم بأنفسهم على مدى العقدين الماضيين.

وللخروج من حالة الجمود هذه، يتعين على قيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أن تدرس حلولاً مبتكرة وخالقة،



لطيف فاتح فرج:

كركوك وضرورات درء النعرة القومية

***ترجمة : نرمين عثمان محمد / عن صحيفة كوردستاني نوي**

عقوبة، فلا ينبغي قراءة هذا الإجراء من منظور الصراع القومي، أو تصويره على أنه مشكلة بين القوميات. وإذا افترضنا أن شخصا تركمانيا قتل تركمانيا آخر، أو أن شخصا كرديا قتل كرديا آخر، فهل يجوز لشرطي عربي أن يقول إن إلقاء القبض على القاتل ليس من اختصاصه، وإن على التركمان التعامل مع القاتل التركماني، وعلى الكرد التعامل مع القاتل الكردي؟ فكيف يمكن، في ظل هذا المنطق، بناء مدينة تقوم على التعايش واحترام الاختلاف؟ إن كركوك بحاجة إلى تضافر جهود الجميع للقضاء على الظواهر البشعة والمسيئة فيها. وفي

تحتاج كركوك إلى وعي شامل يساعد أبناءها على معرفة ذواتهم وفهم الآخر، ووعي يمنع تحوّل النزعة القومية إلى أداة للنيل من بعضهم بعضا، أو الإساءة المتبادلة، أو تصوير الآخر بصورة قبيحة. فعندما يتولى شخص كردي أو عربي أو تركماني منصبا معينا، ويعمل على معالجة مشكلة أو مواجهة ظاهرة سلبية، سعيا إلى جعل المدينة أجمل وأكثر تنظيما، لا يجوز تفسير عمله على أنه تعبير عن عداا قومي يستهدف مكوّنا آخر. فإذا ألقى أحد أفراد الشرطة في كركوك، أيا كانت قوميته أو انتماءاته، القبض على شخص مخالف ينتمي إلى مكوّن آخر، أو فرض عليه

إخضاع تطبيق القانون لرغبات المكونات أو أهوائها، لأن ذلك قد يفضي إلى التمييز والانقسام على أسس قومية. فإذا فرض شرطي عقوبة على شخص بسبب مخالفة للقانون، أو ألقى القبض عليه، فلا ينبغي أن يكون السؤال الأول عن هوية الشرطي القومية أو هوية الشخص المعني، بل يجب النظر إلى مدى قانونية الإجراء وسلامته.

فالشرطي في المدينة، ولا سيما في كركوك، يمثل المدينة بجميع مكوناتها وتنوعاتها، ولا يمثل قومية بعينها أو مكوناً محدداً. ومن هذا المنطلق، يتعين على جميع أبناء كركوك، سواء أكانوا داخل مؤسسات الحكومة أم خارجها، أن يتعاملوا مع هذه القضايا بوعي ومسؤولية كبيرين، وأن يضعوا انتماءهم إلى كركوك في مقدمة الاعتبارات الأخرى.

إنني أؤمن إيماناً راسخاً بأن التربية على التعايش وقبول الآخر يجب أن تبدأ منذ مرحلة رياض الأطفال والمدارس الابتدائية، وأن تستمر في مختلف مراحل التعليم. كما أؤمن بضرورة أن يواصل السياسيون ورجال الدين وأفراد المجتمع، بصورة عامة، العمل من خلال وسائل الإعلام على تعزيز ثقافة قبول الآخر، وترسيخ قيم التعايش المشترك، والانتماء المدني إلى المدينة.

لقد ارتبط موضوع زاوية هذا العدد بأحد الموظفين المخلصين والحريصين على مصلحة المدينة، الذي سعى إلى أداء واجبه وخدمة كركوك، لكنه تعرض لمحاولات لتشويه صورته والإساءة إليه.

إدارة شؤون المدينة والمجتمع، وتنظيم الحياة العامة، ومواجهة السلوكيات غير الحضارية، ينبغي ألا تكون الهوية القومية معياراً للتعامل، بل يجب أن تتقدم الهوية المدنية الجامعة على سائر الهويات الفرعية. وتعني الهوية المدنية أن يشعر كل مواطن من أبناء المدينة بأنها مدينته، وأن يعمل من أجل أن يكون مستقبلها أفضل من حاضرها.

وكان من المفترض أن يبلغ الوعي في كركوك مستوى يجعل الأشخاص الذين جلبوا من مناطق أخرى لتغيير طابع المدينة وتركيباتها الديموغرافية، إن حدث ذلك في سياق سياسات النظام السابق، يرفضون بأنفسهم

مواصلة الظلم الذي ارتكبه نظام البعث، بدلاً من أن يسعى أحفادهم إلى البحث عن ذرائع لتحويل مكونات المدينة إلى أعداء لبعضها بعضاً.

وعندما يؤدي شرطي أو موظف أو مسؤول أو شرطي مرور عملاً جيداً، حتى لو ترتب عليه ضرر أو عقوبة لشخص ينتمي إلى أحد المكونات، وكان الموظف أو الشرطي من مكون آخر، فلا ينبغي اتخاذ ذلك ذريعة لإثارة العداء القومي. بل إن المكون الذي ينتمي إليه الشخص الذي ارتكب المخالفة هو الأجدر بأن يشيد بعمل الموظف أو الشرطي الذي أدى واجبه على نحو سليم، لأن هذا الموظف يخدم المدينة في نهاية المطاف، وهذا تحديداً ما تحتاج إليه كركوك.

إن بناء المدن يتطلب، قبل كل شيء، سيادة القانون، والتفاهم، والعمل المشترك. ولا يجوز

ينبغي ألا تكون الهوية القومية معياراً للتعامل

رؤى حول قضايا العراق



جنبنا العراق عزلة دولية وأضعفنا الفساد والعام المقبل سيكون أفضل اقتصاديا

حوار رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزيدي مع قناة «العراقية»

*الاعداد والتحرير-المرصد

أكد رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزيدي، أن الحكومة حققت خلال الأشهر الخمسة الماضية تقدما في عدد من الملفات المهمة، أبرزها تجنيب العراق العزلة الدولية، ومكافحة الفساد، وحصر السلاح بيد الدولة، فيما

كشف عن تفاهات مع خمسة فصائل لاستكمال ملف السلاح، وخطط اقتصادية تتضمن توزيع مليون قطعة أرض سكنية مجانا، وإنشاء مدن جديدة، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وتطوير قطاع الطاقة، وتعزيز علاقات العراق الخارجية.

وقال رئيس مجلس الوزراء، خلال لقاء خاص مع كريم حمادي بثته العراقية الإخبارية إن «الحكومة حققت خلال الأشهر الخمسة الماضية عددا من الإنجازات، بعضها غير ملموس وغير مرئي للمواطنين، وتعرف تفاصيلها دائرة محدودة من أصحاب الشأن والاختصاص»، مبينا أن «العراق كان، خلال فترة تكليفنا بتشكيل الحكومة، على أبواب عزلة دولية، وهي حالة يدرك خطورتها كل من عاش فترة الحصار قبل عام ٢٠٠٣، وما ترتب عليها من تداعيات ومعاناة».

وأضاف، أن «الحكومة نجحت في تجنب العراق العزلة الدولية، وهذا ملف خطير ومهم للغاية؛ لأن دخول البلاد في عزلة دولية كان سيؤدي إلى تأخير التنمية وتعطيل الكثير من متطلبات الشعب العراقي»، مؤكدا أن «تجاوز هذا الخطر يمثل إحدى أهم الخطوات التي حققتها الحكومة».

خطر العزلة الدولية

وأوضح رئيس مجلس الوزراء، أن «العراق كان على بُعد أيام من الدخول في عزلة دولية قبل تسلمنا المسؤولية، وكان من الممكن أن تتطور الأمور إلى فرض حصار وخروج السفارات الأجنبية من البلاد».

وأضاف، أن «الحديث عن احتمال فرض عزلة دولية على العراق كان حقيقيا، وقد تناولته بعض وسائل التواصل الاجتماعي والصحف الغربية»، مشيرا إلى أن «العراق لم يشهد منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الفترة التي سبقت تكليفنا حديثا مماثلا عن خطر العزلة الدولية».

وتابع، أن «المجتمع الغربي كانت لديه قناعة بأن الدولة العراقية مختطفة من قبل مجموعات معينة، ولذلك كان لا بد من معالجة الأسباب التي أدت إلى تكوين هذه القناعة».

وأشار إلى أنه «خلال فترة التكليف، وأثناء إعداد المنهاج الحكومي، عملت على دراسة المشكلات والبحث عن حلول لها، ولم أكن أريد معالجات ترقيعية، بل حولا جذرية»، مبينا أنه «درس ملف الفصائل بعمق، وانطلق من سؤال أساسي: هل نحن دولة لديها فصائل أم فصائل لديها دولة؟».

وأكد، أن «وجود دولة لديها فصائل يعني أن المشكلة قابلة للمعالجة، أما إذا كانت الفصائل هي التي تمتلك الدولة، فسيكون الوضع مختلفا تماما»، موضحا أن «تسلم السلاح من أكثر من فصيل وجّه رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي بأن العراق دولة لديها فصائل، وليس فصائل لديها دولة».

وشدد على أن «العراق سيكون قريبا، إن شاء الله، دولة خالية من الفصائل، أسوة بدول العالم، وسيكون السلاح حصرا بيد القوات الأمنية العراقية».

وأكد رئيس مجلس الوزراء، أن «الحكومة تتعامل مع هذا الملف بجدية، وتعمل على تقديم ضمانات عملية للمواطنين بأن السلاح سيكون حصرا بيد المؤسسات الأمنية الرسمية».

وأوضح، أن «مبرر حمل السلاح خلال السنوات الماضية كان يتمثل بوجود قوات أجنبية داخل الأراضي العراقية،

وهو أمر لا يمكن لأي شخص يمتلك روحا وطنية أن يتحدث خلاف ذلك»، مبينا أن «هذه القوات الأجنبية غادرت العراق، كما أجرينا مباحثات مع الجانب التركي بشأن مغادرة قواته خلال الفترة المقبلة».

وأضاف، أن «انتفاء وجود القوات الأجنبية يعني انتفاء المبرر الذي كان يُطرح لحمل السلاح خارج إطار الدولة»، متسائلا: «هل حمل السلاح مهنة أم حاجة؟ فإذا كان حاجة فقد انتفت، وإذا كان مهنة فلا يجوز أن يتحول امتلاك السلاح إلى مهنة».

وتابع، أن «الحكومة جاءت لحل المشكلات وليس لإنتاج مشكلات جديدة، ونحن صادقون في معالجة ملف الفصائل»، لافتا إلى أن «الحكومة أنجزت الملف مع ثلاثة فصائل، وتعمل على استكمالها مع فصيلين خلال الفترة المقبلة، فيما يتوقع التوصل إلى اتفاق مع الفصيلين المتبقيين خلال الأيام المقبلة».

وأكد، أنه «حتى تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٢٧ لن يبقى سلاح خارج إطار الدولة».

حول معالجة ملف الوجود العسكري التركي

وبشأن الوجود العسكري التركي والأمريكي، أوضح رئيس مجلس الوزراء، أنه «أجرى مباحثات مباشرة مع الجانب الأمريكي في البيت الأبيض، وكذلك مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بشأن مستقبل العلاقات العسكرية والسياسية والاقتصادية».

وقال: إن «العلاقة العسكرية لا تخلق بالضرورة علاقة مجتمعية حقيقية أو علاقة متينة بين دولتين، فيما تستطيع العلاقات الاقتصادية أن تحقق ذلك»، مبينا أن «العراق لم يعد بحاجة إلى وجود قوات عسكرية أجنبية، ولذلك عملنا على نقل طبيعة العلاقات من الإطار العسكري إلى التعاون الاقتصادي».

وأكد، أن «الحكومة نجحت في هذا التوجه وبدأت بتنفيذه على أرض الواقع، والنتائج تغني عن التصريحات»، مشيرا إلى أن «القوات الأمريكية غادرت العراق وسلمت القواعد بصورة رسمية، رغم أن الكثيرين كانوا يشككون بإمكانية تحقيق ذلك».

وشدد على أنه «لا يوجد حاليا أي جندي أمريكي في العراق، سواء ضمن قوات قتالية أو بصفة مستشارين عسكريين».

وأضاف، أن «الحكومة تعمل أيضا على معالجة ملف الوجود العسكري التركي، وقد جرى التفاهم مع قوات وحدات حماية سنجار، المعروفة بـ(البيشة)، بشأن تسليم جبل سنجار خلال الفترة المقبلة».

وبيّن، أن «التفاهمات تتضمن انخراط عناصر تلك القوات في الحشد الشعبي، وتسلم الجيش العراقي جبل سنجار، على أن يتولى الجيش، بعد ذلك، تسلم قاعدة بعشيق».

وأكد، أن «الحكومة تتعامل مع السيادة بوصفها مضمونا وقرارا عمليا وليس مجرد شعارات أو تصريحات»، مشددا على أن «حصر السلاح بيد القوات الأمنية قرار نهائي وليس خيارا قابلا للتراجع».

وأضاف، أن «الحكومة لا تنشغل بالرد على كل تصريح أو انتقاد، وإنما تعمل على تحقيق النتائج، وستثبت الإجراءات العملية أن السلاح لن يبقى خارج القوات الأمنية العراقية».

العلاقات مع إيران والتطورات الإقليمية

وفي ملف العلاقات مع إيران والتطورات الإقليمية، أكد رئيس مجلس الوزراء، أن «العراق لن يشترك في أي حرب، وسيكون نقطة لقاء بين الأطراف المختلفة، وليس ساحة للعداء أو المواجهة».

وأوضح، أن «العراق يمكن أن يؤدي دورا تحتاج إليه الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مرحلة معينة، كما يمكن أن يحتاج المجتمع الدولي أو الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدور العراقي في مرحلة أخرى».

وأضاف، أن «سياسة الحكومة تقوم على التهذئة وإطفاء فتيل الأزمة، وما زلنا مستمرين في جهودنا وتحركاتنا لتحقيق هذا الهدف».

وبشأن احتمالات استمرار التهذئة ومستقبل التطورات الإقليمية بعد الانتخابات النصفية الأمريكية، قال رئيس مجلس الوزراء، إن «جميع الاحتمالات واردة، لكن النهاية لا بد أن تكون الوصول إلى اتفاق».

وفي ما يتعلق بالحدود مع إيران وحركة الطيران بين البلدين، أكد رئيس مجلس الوزراء، أن «إغلاق الحدود العراقية الإيرانية ليس من مصلحة العراق ولا من مصلحة إيران».

وأوضح، أن «العراق يمتلك حدودا برية مع إيران تمتد لأكثر من ١٢٠٠ كيلومتر، ويستورد جزءا كبيرا من احتياجاته من الخضراوات والفواكه من الجانب الإيراني»، مبينا أن «إغلاق الحدود في مثل هذه الظروف سيعني أن العراق يحاصر نفسه اقتصاديا، وليس إيران».

وأضاف، أن «العراق أبقى على حركة الطيران مع إيران، وجرى فتح مطار النجف الأشرف، وهناك رحلات جوية مستمرة تنفذها الخطوط الجوية العراقية والشركات الإيرانية».

وأشار إلى أن «الجانب الإيراني يقدم مطالب إلى العراق، بعضها يُطرح بصورة سرية وبعضها الآخر بصورة علنية، فيما كانت للعراق أيضا مطالب واضحة جرى إبلاغ الجانب الإيراني بها».

وتابع، أن «إغلاق مضيق هرمز لم يتأثر به العراق وحده، بل شمل دولا أخرى، وأصبح العراق جزءا من الدول المتضررة من الإغلاق»، مبينا أن «الحكومة كانت تطمح، بحكم طبيعة العلاقات السياسية والشعبية والدينية بين العراق وإيران، إلى استثناء العراق من القيود المفروضة على الملاحة».

رسالة مهمة من إيران تجاه العراق

وأكد، أن «استثناء العراق وحده كان سيمثل رسالة مهمة من إيران تجاه العراق»، مشيرا إلى أن «الهدف الإيراني من إغلاق المضيق لا يتعلق بالعراق تحديدا، وإنما ممارسة الضغط عبر رفع أسعار الطاقة في الأسواق العالمية».

العلاقات مع دول الخليج

وفي ملف العلاقات مع دول الخليج، أكد رئيس مجلس الوزراء، أن العراق بلد عربي وجزء من الخليج ونؤكد أهمية تطوير علاقات العراق مع الدول العربية والخليجية وتعزيز التعاون معها، في ظل الظروف الأمنية والسياسية التي تمر بها المنطقة.

وأوضح، أن «زيارته الأخيرة إلى المملكة العربية السعودية كانت محددة مسبقا، وقبل اندلاع الأحداث الأخيرة،

ولذلك رأيت أن عدم إجرائها ليس قرارا صحيحا، رغم المخاطر والظروف الاستثنائية». وبيّن، أن «إتمام الزيارة في تلك الظروف كان يحمل رسالة إيجابية إلى المملكة العربية السعودية، ولم يكن المقصود منه توجيه رسالة تحدّ لأي طرف». وأشار إلى أن «المباحثات مع الجانب السعودي تناولت أمن المنطقة ومستقبل الأوضاع الإقليمية، فضلا عن العلاقات الثنائية بين العراق والمملكة العربية السعودية». وتابع، أنه «ناقش مع الأمير محمد بن سلمان التطورات في المنطقة وأمنها ومستقبل المنطقة وشكل العلاقة المستقبلية بين البلدين، وأوضح رؤيته بشأن تطويرها»، معربا عن ثقته بأن «العلاقات العراقية السعودية ستشهد تطورا مميزا خلال الفترة المقبلة». وشدد على أن «العراق حريص على إقامة علاقات جيدة وقوية مع الدول الخليجية والعربية، انطلاقا من الانتماء العربي والمصالح والعلاقات المشتركة التي تجمعها بهذه الدول».

ملف مكافحة الفساد

وفي ملف مكافحة الفساد، أكد رئيس مجلس الوزراء، أن «مواجهة الفساد تمثل أساس المشروع الحكومي، ولا يمكن بناء دولة حقيقية من دون معالجة هذه الظاهرة». وأضاف، أن «الفساد تحول خلال السنوات الماضية إلى منظومة متكاملة، وأصبح ثقافة لدى بعض الأطراف، ما يجعل مواجهته مهمة معقدة تنطوي على تحديات ومخاطر كبيرة». وأوضح، أن «الحكومة بدأت العمل على مكافحة الفساد من الجانب العملي، عبر تدقيق العقود قبل توقيعها وإحالتها، كما عملت على الجانب الأخلاقي والشرعي لتعزيز الالتزام والمسؤولية في إدارة مؤسسات الدولة». وأشار إلى أن «أعضاء الحكومة أدوا قسم شرف، وطلب من المحافظين ورؤساء الهيئات اعتماد إجراء مماثل، من خلال دعوة المديرين العامين والمسؤولين إلى أداء القسم». وتابع، أن «الحكومة لا تريد إجبار أحد على أداء القسم، لكن الامتناع عن هذه الخطوة سيؤخذ بنظر الاعتبار ضمن المؤشرات المتعلقة بتقييم المسؤولين». وأكد، أن «من حق المسؤول أن يرفض أداء القسم، ونحن نحترم رأيه ولا نضغط عليه، لكن عليه أيضا احترام قرارنا إذا توصلنا إلى ضرورة تغييره بناء على تقييم أدائه». وشدد على أن «غض النظر عن الفساد يعني التخلي عن مشروع بناء الدولة، وهذا أمر غير مقبول». وأضاف، أن «الحكومة لا تعتزم استنساخ أخطاء الحكومات السابقة، بل تريد إنهاء الفساد وتوجيه رسالة مفادها أن الإنسان الذي يسعى لخدمة بلده يستطيع مواجهة العقبات وتجاوزها». وأوضح، أن «معركة مكافحة الفساد لم تنتهِ بعد، والحكومة لديها صولات أخرى في هذا الملف». وأشار إلى أنه «يدرك أن الاستمرار في مكافحة الفساد سيكلفه خسارة الكثير من الأصدقاء والمحبين»، مبينا أن «عدد أصدقائه قد يصبح محدودا للغاية مع نهاية فترة حكمه، لكنه لا يمتلك خيارا آخر». وقال: إن «المسؤول أمام خيارين: إما المحافظة على علاقاته وأصدقائه والتغاضي عن أموال الناس، أو وضع

حدود واضحة أمام الجميع عندما يتعلق الأمر بالمال العام». وأضاف، أنه «أحيانا أتأمل في حجم التحديات والمغريات التي واجهتها، وأتساءل هل الوصول إلى هذا المنصب اختيار أم اختبار؟»، مبينا أن «هناك مغريات وضغوطا كبيرة يمكن أن تضعف الإنسان، وبعض الأطراف تمارس ضغوطا متواصلة لدفع المسؤول إلى الاستسلام والدخول في منظومة الفساد». وأكد، أنه «لن يستسلم لهذه الضغوط أو المغريات، وسيواصل مشروع مكافحة الفساد».

ضغوط من جهات معينة

وفي رده على سؤال بشأن تعرضه لضغوط من جهات معينة، أقر رئيس مجلس الوزراء بوجود مثل هذه المحاولات، لكنه أكد أن «هذه الأمور لا تمثل خطرا يمنعه من مواصلة عمله». وقال: إن «الحكومة لم تأت لبناء حكومة فقط، وإنما لبناء دولة للعراقيين، ونأمل أن يأتي من بعدنا من يكون أفضل منا ويواصل هذه المسيرة». وأضاف، أن «الحكومة شخضت عددا من المشكلات ووضعت لها حلولاً، لكن نتائج البناء الحقيقي لا يمكن أن تظهر خلال يوم واحد أو خمسة أشهر»، مؤكداً أن «المواطن سيبدأ بلمس نتائج الإجراءات الحكومية خلال الفترة المقبلة». وأوضح، أن «هناك الكثير من الأمور التي تنفذها الحكومة ولا يعرف المواطنون تفاصيلها حالياً، وربما لو اطلعوا على حجم الجهود المبذولة لتغيرت نظرتهم إلى ما يجري»، مشيراً إلى أن «بعض الملفات تفرض على المسؤول التزام الصمت وعدم الكشف عن جميع التفاصيل في وقتها».

منابع الفساد داخل مؤسسات الدولة،

وبشأن منابع الفساد داخل مؤسسات الدولة، أكد رئيس مجلس الوزراء، أن «الفساد موجود في مختلف المواقع والمؤسسات، ولا يكاد يخلو مكان من حالات فساد». واستدرك بالقول: إن «هناك الكثير من المسؤولين والموظفين النزيهين الذين لم تتح لهم الفرصة المناسبة لإظهار إمكاناتهم وخدمة الدولة». وأوضح، أن «هناك أيضاً قوى سياسية تريد خدمة البلد والعمل من أجله، ومن الإنصاف عدم تعميم الاتهامات على الجميع». وأشار إلى أن «الحكومة وضعت سياقاً جديداً يتمثل بقسم الشرف الذي أداه أعضاء مجلس الوزراء، ونريد أن يتحول إلى نهج تتبعه الحكومات المقبلة». وأضاف، أن «الهدف ليس فرض هذا الإجراء على القوى السياسية؛ لأنها ليست جهات تنفيذية، وإنما ترسيخ نهج يلتزم به كل رئيس وزراء وكل حكومة مقبلة». وأكد رئيس مجلس الوزراء، أن «الفساد لا يرتبط بطائفة أو قومية، ولا ينبغي التعامل معه وفق الانتماءات السياسية أو الاجتماعية».

وأوضح، أن «بعض السياسيين، وليس جميعهم، قد يختلفون في الكثير من القضايا، لكنهم يلتقون عندما يتعلق الأمر بالفساد»، مبينا أن «الفساد قد يتحول إلى نقطة لقاء بين أطراف مختلفة بدلا من أن يكون سببا للخلاف بينها».

وأضاف، أنه «من الطبيعي أن تواجه الحكومة اتهامات وتشكيكا من بعض القوى السياسية؛ لأن إرضاء جميع الأطراف أمر غير ممكن».

وتساءل: «هل الذين أُودعوا السجون لم تكن هناك أدلة أو اعترافات ضدهم؟ وهل الأموال الكبيرة التي جرى استردادها كانت أموالا ظهرت من دون مصدر؟»، مشيرا إلى أن «الأموال المستردة عُثر عليها في مواقع متعددة، بينها أماكن تحت الأرض».

وأكد، أنه «لا توجد محاباة في ملف مكافحة الفساد، وأن الإجراءات تتخذ استنادا إلى الأدلة والوقائع».

معظم الذين أُودعوا السجون في قضايا الفساد

وأشار إلى أن «معظم الذين أُودعوا السجون في قضايا الفساد، أو جزءا كبيرا منهم، معروفون لدى الرأي العام بطبيعة القضايا المرتبطة بهم».

وبشأن آليات اختيار الملفات والأسماء المشمولة بإجراءات مكافحة الفساد، أوضح رئيس مجلس الوزراء، أن «الأجهزة الرقابية تتولى تدقيق المعلومات وتشخيص حالات الفساد وجمع الأدلة المتعلقة بها».

وأضاف، أنه «بعد استكمال التدقيق تُحال الملفات إلى القضاء، الذي يتولى دراستها واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة».

وبيّن، أن «القضاء يقرر، وفق الأدلة المتوفرة، ما إذا كانت القضية تشكل جريمة تستوجب إصدار أوامر قبض، أو تحتاج إلى إعادة التحقيق والتوسع فيه قبل اتخاذ القرار».

الرواتب والنفقات الحاكمة: عشرة تريليونات و ٢٠٠ مليار دينار شهريا

وفي ملف سعر صرف الدولار والإجراءات الاقتصادية، أكد رئيس مجلس الوزراء، أن «قرار تغيير سعر الصرف جاء لمعالجة وضع اقتصادي ومالي بالغ الصعوبة كانت تمر به البلاد عند تسلم الحكومة مسؤولياتها».

وقال: إن «الحكومة تسلمت بلدا يمر بأزمة مالية شديدة، وكانت أمام خيارين، إما ترك الوضع يتدهور، أو اتخاذ إجراءات علاجية رغم تداعياتها وصعوبتها».

وأوضح، أن «الرواتب والنفقات الحاكمة تبلغ عشرة تريليونات و ٢٠٠ مليار دينار شهريا، في وقت تعاني فيه الإيرادات من ضغوط كبيرة، مع استمرار اعتماد العراق بصورة أساسية على الإيرادات النفطية».

وأضاف، أن «الخيارات التي كانت أمام الحكومة جميعها صعبة، لكننا اضطررنا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الوضع المالي».

وأكد، أن «الخطأ لم يكن في قرار الحكومة رفع سعر صرف الدولار، وإنما في قرار تخفيض سعر الصرف الذي اتخذ سابقا»، مبينا أن «تخفيض سعر الصرف لم يكن قرارا صحيحا من الأساس».

وأوضح، أن «الفارق المالي المرتبط بإجراءات سعر الصرف يقترب من ٦٠ تريليون دينار». وأشار إلى أن «المواطن لم يكن يحصل على الدولار بسعر ١٣٢ ألف دينار لكل ١٠٠ دولار عندما كان السعر الرسمي عند ذلك المستوى، بل كان يشتريه في السوق بنحو ١٥٨ ألفاً أو ١٦٠ ألف دينار». وأضاف، أن «الوضع كان مشابهاً خلال السنوات السابقة، وعندما جرى تخفيض السعر من ١٤٥ ألف دينار إلى ١٣٢ ألف دينار لم تصل فائدة التخفيض إلى المواطن، وإنما ذهبت الفروقات إلى المضاربين في السوق». وأوضح، أن «الحكومة السابقة اعتمدت على تقديرات بعض المختصين الذين قدموا اجتهادات لم تكن دقيقة، ما أدى إلى اتخاذ قرار لم يحقق النتائج المرجوة». وتابع، أن «بعض المختصين قد يتعاملون مع الأمنيات الاقتصادية باعتبارها حقائق، ويعرضونها على رئيس الوزراء الذي يثق برأيهم ويتخذ القرار بناء عليها، ثم تتحمل الحكومة نتائج تلك الأخطاء». وأكد، أن «لديه معرفة بالملف الاقتصادي وآليات عمله، وأن الحكومة تعمل بهدوء على معالجة الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق». وأضاف، أن «سعر الدولار قد يعود خلال الفترة المقبلة إلى ١٥٥ ألف دينار لكل ١٠٠ دولار أو أقل من ذلك، إن شاء الله».

وبشأن آليات خفض سعر الدولار في السوق، أوضح رئيس مجلس الوزراء، أن «الحكومة تعمل على زيادة كميات الدولار النقدي الواردة إلى العراق، بما يسهم في تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي». وقال: إن «سعر الدولار كان يمكن أن يصل إلى ١٥٢ ألف دينار لكل ١٠٠ دولار لولا الظروف الإقليمية الراهنة»، مبيناً أن «البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لديه مخاوف بشأن تزويد العراق بكميات كبيرة من الدولار النقدي». وأضاف، أن «هذه المخاوف ترتبط بتصورات لدى الجانب الأمريكي بشأن احتمال وصول جزء من الدولار النقدي إلى الفصائل واستخدامه في أنشطة محظورة». وتابع، أن «البعد الجغرافي بين العراق والولايات المتحدة يولد أحياناً بُعداً في فهم الواقع العراقي، إذ يتصور بعض المسؤولين الأمريكيين أن الفصائل ستتحكم بالكاش وتتصرف به بشكل محظور، وهذا تصور غير صحيح».

صادرات النفط وتأثير إغلاق مضيق هرمز

وفي ملف صادرات النفط وتأثير إغلاق مضيق هرمز، أوضح رئيس مجلس الوزراء، أن «صادرات العراق النفطية تشهد تذبذباً نتيجة الظروف الإقليمية والأوضاع المتعلقة بحركة الملاحة والنقل». وقال: إن «العراق قد يصدر في أحد الأيام ثلاثة ملايين و٣٠٠ ألف برميل، ثم تنخفض الكميات أو تتوقف الصادرات ليوم أو يومين بسبب الظروف القائمة». وأضاف، أن «العراق لا يعتمد بالكامل على مضيق هرمز، لكنه يعتمد عليه في الجزء الأكبر من صادراته النفطية». وأوضح، أن «الحكومة عملت على تنويع وسائل نقل النفط، بما في ذلك التحميل بواسطة الشاحنات، إلى جانب خطط لإعادة تفعيل مسار جيهان».

وأكد، أن «الحكومة تعتزم إنشاء شبكة أنابيب لنقل النفط العراقي عبر مسارات متعددة؛ بهدف ضمان عدم بقاء

العراق رهينة لمنفذ تصديري واحد». وأضاف، أن «الأزمة الحالية قدمت درسا مهما للعراق، ويجب الاستفادة منها في بناء منظومة متكاملة لنقل النفط وتصديره، حتى لا تتكرر التداعيات التي واجهتها البلاد».

وأشار إلى أن «وجود شبكة أنابيب ومنافذ تصدير بديلة كان سيمنح العراق قدرة أكبر على الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط خلال الأزمة».

وأوضح، أن «كل مليون برمیل يصدره العراق في الظروف الحالية، مع ارتفاع الأسعار، يمكن أن يحقق إيرادات تعادل ما كان يحققه مليوناً برمیل في الظروف الاعتيادية».

وأضاف، أن «تصدير ثلاثة ملايين ونصف المليون برمیل في ظل ارتفاع الأسعار كان يمكن أن يحقق إيرادات تعادل تصدير سبعة ملايين برمیل في الظروف السابقة».

وبيّن، أن «هذه الفروقات المالية كان يمكن أن تنعكس بصورة مباشرة على الخدمات والتنمية، من خلال بناء المزيد من المدارس والمستشفيات والطرق وتنفيذ مشاريع البنى التحتية».

وأكد، أن «العراق لم يتمكن من الاستفادة بالشكل المطلوب من الظروف الحالية، بل تعرض لأضرار اقتصادية كبيرة نتيجة الأزمة وتعطل بعض مسارات التصدير».

الموازنة العامة والمستحقات المالية

وفي ملف الموازنة العامة والمستحقات المالية، أكد رئيس مجلس الوزراء، أن «الحكومة تعمل على استكمال مشروع قانون الموازنة وإرساله قريباً إلى مجلس النواب لإقراره».

وأوضح، أن «الحكومة لم توقف صرف المستحقات المالية أو تمويل الاحتياجات الأساسية بانتظار إقرار الموازنة، بل اتخذت إجراءات لتأمين الأموال اللازمة للقطاعات المهمة».

وأضاف، أن «الحكومة أطلقت مستحقات للفلاحين والمقاولين، فضلاً عن تخصيصات الدواء والغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى».

وأشار إلى أن «مشروع الموازنة يتضمن مراعاة الكثير من الجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية».

وأكد، أن «الوضع الاقتصادي والمالي للعراق خلال العام المقبل سيكون أفضل من العام الحالي، في ضوء الإصلاحات الاقتصادية التي تعمل عليها الحكومة».

وأضاف، أن «المواطن سيلمس خلال العام المقبل نتائج عدد من الإجراءات والإصلاحات التي يجري تنفيذها حالياً».

وفي ملف الإيرادات غير النفطية، كشف رئيس مجلس الوزراء، أن «الحكومة وضعت خطة لزيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الموازنة العامة، وتقليل الاعتماد على بيع النفط الخام».

وأوضح، أن «الإيرادات غير النفطية كانت تتراوح سابقاً بين ٦ و ٨ بالمائة من إجمالي الإيرادات».

وأضاف، أن «الحكومة رفعت النسبة في مشروع الموازنة الجديدة إلى ما يتراوح بين ١٨ و ١٩ بالمائة».

وأشار إلى أن «هذه النسبة تحققت رغم أن الحكومة احتسبت الإيرادات الإضافية الناتجة عن إعادة تسعير النفط المجهز محلياً ضمن الإيرادات النفطية، وليس ضمن الإيرادات غير النفطية».

وبين، أن «المبالغ التي تبلغ في أصلها ٢٣ تريليونا و٨٠٠ مليار دينار، ويصل صافيها إلى ١٩ تريليونا و٨٠٠ مليار دينار، أُدرجت ضمن الإيرادات النفطية، على الرغم من أنها لم تكن تُحتسب سابقا ضمن إيرادات الخزينة بهذه الآلية».

وأضاف، أن «البعض كان يمكن أن يحتسب هذه المبالغ ضمن الإيرادات غير النفطية، باعتبار أن الإيرادات النفطية كانت تُحسب على أساس مبيعات النفط الخام فقط، لكننا اخترنا إدراجها ضمن الإيرادات النفطية». وأكد، أن «ارتفاع نسبة الإيرادات غير النفطية من ٦ إلى ٨ بالمئة سابقا، إلى نحو ١٩ بالمئة حاليا، يمثل خطوة مهمة في الإصلاح المالي».

وكشف، أن «الحكومة تستهدف رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى ٣٠ بالمئة من إجمالي الإيرادات خلال السنوات المتبقية من عمرها».

العلاقات الخارجية وتوسيع الشراكات الدولية

وفي ملف العلاقات الخارجية وتوسيع الشراكات الدولية، أكد رئيس مجلس الوزراء، أن «الحكومة تتعامل مع تطوير علاقات العراق الخارجية بوصفه جزءا أساسيا من مشروع بناء الدولة، بالتوازي مع معالجة المشكلات الداخلية المتعلقة بالفساد وحصر السلاح وتعزيز سلطة القانون».

وأوضح، أن «العراق ليس دولة عادية، وإنما دولة مهمة تمتلك موقعا وإمكانات تؤهلها لأداء دور مؤثر في المنطقة والعالم».

وأضاف، أن «الحكومة أجرت زيارات إلى عدد من الدول المهمة، بينها فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة ودول عربية، وستواصل خلال الفترة المقبلة زياراتها إلى دول أخرى لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والاستثمارية». وأشار إلى أن «العراق جزء من المجتمع الدولي، ولا يمكنه العمل بمعزل عن محيطه وعلاقاته الدولية، ولذلك فإن تطوير الشراكات الخارجية يمثل ضرورة استراتيجية».

الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة

وفي ملف الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، أكد رئيس مجلس الوزراء، أن «الولايات المتحدة دولة مهمة تمتلك تكنولوجيا متقدمة وإمكانات مالية واستثمارية كبيرة، ومن مصلحة العراق بناء شراكة استراتيجية معها».

وأوضح، أن «الحكومة اختارت الولايات المتحدة شريكا استراتيجيا، انطلاقا من إمكاناتها التكنولوجية والاقتصادية، وقدرتها على الإسهام في تنفيذ المشاريع الكبرى».

وأضاف، أن «شركات أمريكية بدأت العمل مع العراق والمباشرة بتنفيذ مشاريع ضمن مجالات التعاون المشترك».

وأكد، أن «هذه الشراكة، إلى جانب خطط تطوير قطاع الطاقة وتوسيع العلاقات الدولية، ستجعل تأثير العراق في المنطقة والعالم مختلفا عما كان عليه خلال السنوات الماضية».



لقاء الزبيدي-الشرع... تقارب اقتصادي وأمني تهدده «فصائل الحدود»

ومخطوط النقل، والاستثمار الاقتصادي، والتبادل التجاري والزراعي، والأمن، والحدود، والمعتقلون السوريون في سجون العراق الذين نقلهم التحالف الدولي من سجون «قسد»، وتعزيز التنسيق والتعاون. الزبيدي والشرع التقيا في نيويورك قبل شهر تقريبا على خلفية اجتماعات الأمم المتحدة، وهو لقاء مهّد لزيارة الزبيدي إلى دمشق، سيّما أن الملفات المشتركة بين الطرفين باتت متزايدة، الملفات التي فتحتها وزارات الخارجية، الداخلية، الدفاع، والعدل في البلدين عبر زيارات واتصالات متكررة بين المسؤولين فيها من كلا البلدين.

«المجلة» علمت من مصادر سورية وعراقية أن اللقاء

مجلة «المجلة» اللندنية-صباحي فرنجية: تُشكل زيارة رئيس الوزراء العراقي علي الزبيدي إلى دمشق ولقائه الرئيس السوري أحمد الشرع تحولا جوهريا في إطار العلاقات بين البلدين، فهي أول زيارة لرئيس الوزراء العراقي إلى دمشق بعد سقوط النظام السوري السابق، وأعلى مستوى للقاء عراقي-سوري منذ ٨ ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٢٤. لقاء يأتي في وقت حساس تعيشه المنطقة، ويعكس رغبة دمشق وبغداد في تجاوز خلافات بين الطرفين لصالح تحقيق مكاسب اقتصادية وأمنية يحتاجها الطرفان بشدة في ظلّ الواقع الصعب الذي يعيشه الشرق الأوسط جيوسياسيا وأمنيا واقتصاديا. في جعبة بغداد ودمشق كثير من الملفات: الطاقة

التجاري، وكذلك العمل المشترك لتطوير القطاع الزراعي، لتحقيق التكامل الغذائي والاقتصادي».

فرص وتحديات مشتركة

تتفق الحكومتان السورية والعراقية على أهمية تأسيس علاقة متينة بين الطرفين على عدّة مستويات، اقتصادية، أمنية، وسياسية، هذه القناة يمكن رؤيتها من خلال سياسة عدم إغلاق الأبواب منذ اليوم الأول لسقوط النظام السوري في ٨ ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٢٤. دمشق وبغداد تريدان تجاوز كثير من التحديات التي تعكر مياه العلاقة التحالفية الخاصة، وتجاوز هذه التحديات ليس من باب عدم التطرق لها، بحسب ما قال مصدر عراقي لـ«المجلة»، بل من خلال معالجتها واحدة تلو الأخرى بروية وعدم استعجال، موضحاً أن بغداد ودمشق «تريدان التركيز على نقطتين رئيسيتين في الوقت الحالي، الاقتصاد

بغداد ودمشق.. تقارب المصالح واختبار أمن الحدود

بين الزيدي والشرع يُعد بالغ الأهمية في الوقت الحالي، لأنه بحث تسريع الخطوات التجارية والاقتصادية بين البلدين، وأمن الحدود وطبيعة التنسيق بين الطرفين والتحديات التي تواجه جهود دمشق وبغداد في هذا الإطار سواء بسبب نشاط ميليشيات عراقية على الحدود أو بسبب محاولات «داعش» وخلاياه استغلال المساحات الصحراوية على طرفي الحدود للتحرك وتنفيذ عمليات في البلدين. كذلك هناك ملف المعابر وزيارات العراقيين للمرافق الدينية الشيعية في سوريا من ناحية تسهيل الزيارات وتعزيز التدقيق والتبادل المعلوماتي الأمني بين الطرفين بخصوص ذلك، وملف الواقع الحساس لمنطقة الشرق الأوسط ومواقف كل

من دمشق وبغداد من التطورات الحاصلة وسبل التعاون في إطار إيجاد بدائل اقتصادية ولوجستية في ظل أزمة مضيق هرمز التي أثرت على العالم والمنطقة اقتصادياً وأمنياً.

والحدود».

زيارة الزيدي إلى دمشق بحثت عدّة ملفات مشتركة، أبرزها ملف التعاون الاقتصادي والتجاري ومشروع خط النفط (الحديثة-بانياس) وأهميته بالنسبة للبلدين، وملف الحدود والتنسيق المشترك لمنع عمليات التهريب وحماية الحدود، وملف تنظيم «داعش» وتهديده على الأمن السوري والعراقي، وملف المعابر الحدودية والإجراءات المشتركة لتسهيل حركة الحافلات والزوار. وبحسب مصادر «المجلة» فإن هناك إجماعاً عراقياً-سورياً على تسريع عمليات التنسيق المشترك بين البلدين في ملف التعاون الاقتصادي والتجاري، ومن المتوقع تعزيز الخطوات هذه بلجان مشتركة لدراسة

رئاسة الجمهورية العربية السورية قالت في بيان لها إن الشرع استقبل الزيدي والوفد المرافق له في قصر الشعب بدمشق، وبحسب البيان «بحث الجانبان سبل تعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين، وتطوير التعاون الأمني والاقتصادي والتجاري، إلى جانب مناقشة المستجدات الإقليمية والدولية، وعدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما يخدم المصالح المتبادلة ويسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة».

وبحسب بيان مكتب الزيدي، فإن المباحثات بين الطرفين ركزت على «مناقشة عدد من القضايا، من بينها تصدير النفط العراقي عبر خط بانياس، بطاقة تصديرية تصل إلى مليوني برميل يوميا، وزيادة حجم التبادل

في تعزيز قواتها على الحدود وخدمة الأجندة الإيرانية وإدارة عمليات تهريب لصالح طهران (أسلحة، وأموال لـ«حزب الله» اللبناني)، ولمصالحها الاقتصادية (عمليات تهريب المخدرات والأفراد). ومن التحديات أيضا انفتاح مساحات كبيرة من الحدود السورية-العراقية على الصحراء التي ينشط فيها تنظيم «داعش» على طرفي الحدود، هذه المساحات تُعدّ نقطة ضعف في ملف تأمين الحدود كونها تحتاج إلى موارد بشرية ولوجستية كبيرة جدا.

إضافة إلى التحدي الذي تشكله شبكات التهريب المتجددة والتقليدية في المنطقة، وبحسب مصادر «المجلة» فإن الفصائل العراقية عملت منذ سقوط نظام الأسد على تجديد كثير من شبكات التهريب الخاصة بها التي كانت تنفذ عمليات التهريب لصالحها، وذلك لأن حقبة الأسد شهدت ظهورا علنيا لعائلات وشبكات تهريب تعمل دون كلل أو خوف في ضوء النهار، لذلك فهي شبكات مكشوفة للحكومة السورية ولا يمكن الاعتماد عليها في حقبة ما بعد نظام الأسد، سيما أن دمشق الجديدة وضعت محاربة التهريب على أولوياتها الرئيسية منذ اليوم الأول لسقوط نظام الأسد.

التهريب كتهديد أمني مشترك

بذلت كل من سوريا والعراق خلال الأشهر الماضية جهودا كبيرة في سبيل تأمين الحدود بين البلدين، وهذه الجهود تعكس رغبة الطرفين في تهيئة بنية أمنية مناسبة للاستثمارات الاقتصادية من جهة، ولقطع باب التهريب والتسلل لخلايا تابعة لإيران و«داعش» عبر

الفرص وإمكاناتها قصيرة المدى.

وتسعى كل من دمشق وبغداد إلى تحقيق خطوات فعلية في المجال الاقتصادي، لجهة الاستثمارات بين البلدين، ودراسة الخطوات المشتركة فيما يخص خط النفط (الحديثة-بانياس)، والتبادل التجاري، وتسهيل حركة الحجاج العراقيين، وعبور قوافل النفط العراقي عبر الأراضي السورية، وملفات أخرى جرى بحثها بين الطرفين.

وكانت دمشق قد وقعت 8 عقود استثمارية منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول الجاري مع شركات عربية ومحلية وأجنبية، وتركزت العقود على استثمارات في مناطق حدودية مع العراق، والمنطقتين الحرتين في التنف واليعربية، ما يعني أن دمشق وضعت في أولوياتها الاستثمار والتعاون التجاري مع العراق وتهيئة البنية التحتية لتعزيزها. وفي الوقت نفسه، يضع العراق في قائمة أهدافه

خط النفط (الحديثة-بانياس)، بهدف رفع نسبة طاقة النقل إلى مليوني برميل يوميا، إضافة إلى زيادة التبادل التجاري في قطاعات عديدة لعلّ أبرزها القطاع الزراعي بعد النفط.

وعلى مستوى الحدود والإجراءات المشتركة بين البلدين والتنسيق الأمني، أكدت المصادر الرغبة في تقوية خطوط التنسيق الأمني وتوسيعها لتصبح على شكل تبادل معلوماتي عبر لجان مختصة بين البلدين، وتذليل تحديات عدّة يواجهها هذا الملف، تبدأ بتحدي وجود فصائل عراقية موالية لإيران بالقرب من عدّة نقاط حدودية (مثل «حركة النجباء»، «كتائب حزب الله» العراقي، «منظمة بدر»، وغيرها). وهذه الفصائل مستمرة

من النفط إلى الأمن.. هل تنجح بغداد ودمشق في بناء شراكة استراتيجية؟

والمنطقة الحدودية مع سوريا بهدف تأمين المحافظة وسد الثغرات الحدودية مع سوريا، وقبل أيام من زيارة الزيدي لدمشق، تفقد وزير الدفاع العراقي الحدود العراقية-السورية وبحث مع قطاعات الجيش و«الحشد الشعبي» نتائج العملية التي أطلقها الجيش العراقي هناك.

الجهود العراقية الكبيرة تواجه تحديا كبيرا على المستوى الداخلي، وهي وجود فصائل داخل «الحشد الشعبي» تعمل لمصلحة إيران أكثر من عملها لمصلحة العراق، هذه الفصائل مستمرة في تمركزها على المناطق الحدودية مع سوريا، وتدير عمليات تهريب منظمة للسلاح والمخدرات والأموال عبر الحدود مع سوريا. وهذه الفصائل بطبيعة الحال لديها وصول إلى المعلومات الأمنية والعسكرية العراقية اللازمة لإبقاء نشاطاتها عبر الحدود، وما يثير قلق كثير من السياسيين العراقيين

أن هذه الفصائل المنضوية تحت لواء «الحشد الشعبي» مسؤوليتها ضمان الحدود وأمنها في بعض النقاط، ما يجعل كثيرا من الأسئلة تُطرح حول جدوى تعزيز التنسيق المشترك بين دمشق وبغداد في حال بقيت هذه الفصائل في مكانها على الحدود.

على المستوى السوري، فإن أمن منطقة الحدود مع العراق والبادية المتصلة بها هي ذات اهتمام كبير لدمشق يوازي الاهتمام بحدود سوريا مع لبنان، وذلك لسببين رئيسيين:

السبب الأول أن الحكومة السورية تدرك أن إيران وميليشياتها تتعامل في الوقت الحالي مع سوريا كخط

الحدود بين البلدين.

على المستوى العراقي، وسّع الجيش العراقي منذ مطلع العام الجاري عملياته على الحدود أكثر، بعد أن كانت غالبيتها تتركز على الشريط الحدودي من معبر البوكمال إلى نهاية الحدود شمالا، في حين كانت فصائل «الحشد الشعبي» هي المسؤولة عن الشريط الممتد من البوكمال جنوبا إلى معبر التنف، وهو ما جعل الحدود جنوب معبر البوكمال نقاط تهريب كثيفة النشاط- مقارنة بمناطق الجيش العراقي- تستثمرها الفصائل الموالية لإيراني داخل «الحشد الشعبي»، إضافة إلى خلايا «داعش».

هذا الحضور المتزايد للجيش العراقي على الشريط

الحدودي مع سوريا شهد أيضا- شهر أغسطس/آب الماضي- إعلان بغداد عن تشكيل «قيادة» عمليات البادية، وهي غرفة الغاية منها حماية الحدود العراقية مع كل من سوريا والسعودية

والكويت، كخطوة لمنع تجدد استهداف دول الخليج من قبل الميليشيات العراقية الموالية ل طهران.

كما تعاونت دمشق وبغداد أكثر من مرة في تفكيك خلايا تعمل في التهريب بين سوريا والعراق. وبحسب مصدر عراقي، فإن هذا التعاون الأمني يمكن وصفه بأنه محدود إذا ما تم قياسه بحجم عمليات التهريب بين طرفي الحدود، وهو ما رفع أهمية ملف تعزيز التعاون وإنشاء لجان تواصل آنية ومباشرة بين القوى الأمنية للبلدين، المصدر قال إن هذا الملف أخذ مساحة من نقاشات الشرع مع الزيدي في دمشق.

كما أطلق الجيش العراقي عملية واسعة منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول الجاري في محافظة نينوى

الحدود العراقية السورية.. ساحة للتعاون أم ممر لنفوذ الفصائل؟

مرور للسلاح والأموال من إيران والمليشيات العراقية إلى «حزب الله» اللبناني، وفي بعض الأحيان تكون هذه الأسلحة والأموال لخلايا تتبع لهذه الفصائل داخل سوريا. إضافة إلى عمليات تهريب المخدرات من لبنان عبر سوريا للاستهلاك داخل الجغرافيا السورية أو مرورها إلى الأسواق العراقية عبر سوريا. ومكافحة هذه الأنشطة بالنسبة لدمشق تتركز لتحقيق ثلاثة أهداف: تأمين الحدود، منع المليشيات التابعة لإيران من زعزعة الاستقرار السوري وحماية السوريين من المخدرات التي ينشرها «حزب الله» اللبناني في المنطقة، وقطع الطريق على إيران ومليشياتها من استخدام سوريا كخط استراتيجي لتعزيز قوة «حزب الله» اللبناني الذي

يهدد أمن سوريا ولبنان والمنطقة بشكل عام. وقد أجرت الحكومة السورية خلال العام الجاري عدّة تعديلات على مستوى قطاعات الجيش الموجودة على الحدود مع العراق

من ناحية تشكيلاتها، وانتشارها، وأعدادها، ومهامها، خصوصا بعد بدء عملية دمج «قوات سوريا الديمقراطية» داخل الجيش السوري كما قامت الداخلية بتعزيز قوات الأمن الداخلي في المنطقة، ونفذت عشرات المdahمات لمواقع مهربين ومخازن سلاح لخلايا تتبع للمليشيات العراقية و«حزب الله» اللبناني في المناطق الحدودية، كما أفشلت محاولات كثيرة لإدخال السلاح والمخدرات من العراق تجاه سوريا، وعززت وجود قوات الأمن العام والجيش في المناطق النائية في عمق البادية، إضافة إلى تعزيز مراكز الشرطة والدوريات على الطرق الفرعية وافتتاح قسم أمن أبو الشامات في البادية يوم ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول الجاري الذي زاره وزير الداخلية

أنس خطاب لتفقد مستوى جاهزيته. وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت يوم زيارة الزيدي لدمشق أنها نفذت عملية أمنية في الميادين بريف دير الزور وضبطت كمية من الأسلحة والذخائر (شملت قذائف آر بي جيه وبنادق آلية وذخائر متنوعة).

السبب الثاني أن المنطقة القريبة من الحدود مع العراق تعتبر خزان سوريا الزراعي إضافة لكونها مركزا رئيسا للنفط والغاز، والبادية والطرق الدولية المارة فيها هي عصب عمليات نقل النفط والغاز السوري أو العراقي، ما يعني أن أي نشاط معاد أو تخريبي في تلك المنطقة من داخل سوريا أو من الحدود العراقية يؤثر سلبا على أمن المنطقة وهو العامل الرئيس لتشجيع الاستثمار الدولي والنقل في

قطاعات الطاقة والزراعة، وكانت خطوط الغاز والنفط قد استهدفت بتفجيرات أكثر من مرة خلال الأسابيع الماضية، كما تم استهداف صهاريج النفط العراقي

العابر من الأراضي السورية أيضا، ومن الصعب الجزم بمعرفة الجهة التي تقف وراء هذه الاستهدافات سواء كانت المليشيات الإيرانية التي من مصلحتها إفشال خطط تحويل سوريا لطريق طاقة بديل عن مضيق هرمز، أو تنظيم «داعش» الذي بات واضحا أن هجماته باتت تتركز على عرقلة جهود الحكومة السورية الاقتصادية والأمنية، فالقوى الأمنية السورية تعرضت لأكثر من سبعة استهدافات في محافظة دير الزور والبادية خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، شملت عمليات استهداف عناصر من الجيش السوري أو دوريات للأمن العام.

الحكومة السورية، ولتأمين المنطقة وقطاعات النفط فيها، نفذت أكثر من عملية أمنية موسعة في المنطقة

خط الحديثة-بانياس.. رهان اقتصادي تحاصره التعقيدات الأمنية

حول تسليم السلاح للدولة العراقية وحصره بيدها، وهو أمر وقفت ضده بعض الفصائل العراقية المرتبطة بإيران، وعدّت أن السلاح «مقدّس» بيدها ولن تسلّمه للحكومة العراقية.

دمشق تدرك التهديد الذي تشكله هذه الفصائل على أمنها وأمن المنطقة، وكان واضحاً أهمية الملف في تصريحات الرئيس الشرع المتلفزة عشية زيارة رئيس الوزراء العراقي لدمشق، حيث أكد الشرع دعم سوريا لتوجه الحكومة العراقية نحو حصر السلاح بيدها، وعدّ تعدد الأذرع العسكرية المرتبطة بالقوى السياسية والفصائل يضعف الدولة، وأن «قرار السلم والحرب يجب أن يبقى حكراً على الدولة، فهو من أهم الأدوات التي لا ينبغي لها التنازل عنها».

ملف نشاط الميليشيات العراقية الموالية لطهران على الحدود السورية-العراقية كان على طاولة النقاش بين الشرع

والزبيدي، وهو ملفّ ترغب سوريا بشدة في التعامل معه بشكل سريع، إن كان عبر إقناع بغداد لهذه الفصائل بتسليم سلاحها للدولة أو عبر إبعادها عن منطقة الحدود مع سوريا وتعزيز وجود الجيش العراقي بدلا عنها، فدمشق ترى أن أمن الحدود ومحاربة ما تبقى من نفوذ لتنظيم «داعش» يحتاجان تنسيقاً آمناً وفعّالاً بين دمشق وبغداد، لا تشوبه إشكاليات ضمنية، على سبيل وجود فصائل بسلاحها وعتادها تعرقل هذه الجهود خدمة لدولة ثالثة (إيران) لا تريد لمنطقة الشرق الأوسط الاستقرار، وتبذل كلّ جهد ممكن لزعة أمن المنطقة وعرقلة جهود استقرارها وتقديمها الاقتصادي والاجتماعي.

كان آخرها مطلع شهر أكتوبر/تشرين الأول الجاري شملت مناطق ممتدة بين مدينة دير الزور وحمص شارك فيها أكثر من ٣٠٠ عنصر من الأمن العام، حيث قامت قوى الأمن العام بتسيير دوريات في عمق البادية والطرق الفرعية، إضافة لتمشيط مناطق خطوط النفط والغاز من قبل فرق وحدات الهندسة والكشف عن المتفجرات، فضلاً عن دوريات استطلاع جوية باستخدام المسيرات للمناطق صعبة الوصول في عمق البادية.

جهود دمشق وبغداد لتأمين الحدود جدية بما يكفي لتعبيد الطريق على خطى تعزيز عمليات التنسيق والتواصل بين الطرفين، ويرى كثير من المراقبين أن هذه الجهود الجدية يمكن الاعتماد عليها لبناء وتأسيس آليات تواصل فعّالة وآمنة بين الطرفين لتأمين الحدود المشتركة.

مستقبل العلاقات بين فرص التكامل الاقتصادي ومخاطر النفوذ الإيراني

ميليشيات عراقية تستنفر على الحدود

نشطت تحركات

الفصائل العراقية الموالية لطهران على الحدود السورية خلال الأسابيع الأخيرة، وشملت حالة استنفار وإرسال تعزيزات إلى قطاعاتها العسكرية في مناطق القائم وعكاشات والرطبة. وبحسب مصادر عراقية تحدثت لـ«المجلة» فإن عمليات نقل السلاح والجنود إلى مناطق حدودية مع سوريا تقع تحت ميليشيات تتبع لإيران كانت واضحة خلال شهري سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول، وهو ما يشير إلى أن الميليشيات العراقية التابعة لإيران ربما تتجهز لتنفيذ هجمات من تلك المناطق خدمة لإيران في حال عودة الحرب الامريكية-الإسرائيلية-الإيرانية، أو أن هذه الميليشيات تنقل بعض مخزونها للمنطقة مع احتدام السجال العراقي-العراقي

الحرب على ايران.. تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة



استعدادات امريكية لاستئناف الضربات وطهران تهدد بالرد وقطر تكثف وساطتها

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

أفادت وكالة أسوشيتد برس، نقلا عن مصادر، بأن العملية العسكرية ستستمر عدة أيام. ونظرا لاحتمال رد إيران، فمن الممكن تأجيل العملية بعض الشيء ، حيث تم إبلاغ «حلفاء» الولايات المتحدة في المنطقة مسبقا. ويُزعم أن الرئيس لم يحدد بعد موعدا دقيقا لبدء العملية.

أفادت شبكة CNN، نقلا عن مسؤولين اثنين، بأن هذه عمليات واسعة النطاق ، إذ حشد البنتاغون قوات كافية في المنطقة خلال فترة وقف إطلاق النار لاستئناف العمليات العسكرية قصيرة المدى. وستتمكن القوات الأمريكية من بدء الضربات بعد ٩٦ ساعة من تلقيها الأمر.

بحسب القناة، أعدت القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم) ووزارة الدفاع (البنتاغون) قائمة أهداف واسعة النطاق، تشمل البنية التحتية للطاقة الإيرانية، والمنشآت العسكرية والنووية. وتؤكد الاستخبارات الأمريكية أن إيران وحلفاءها الحوثيين من حركة أنصار الله اليمنية سيردون فوراً، بعد الضربة، بشن هجمات على المنشآت العسكرية الأمريكية في المنطقة وخارجها.

ويضيف موقع أكسيوس المطلع أن الولايات المتحدة تخطط «لشن غارات جوية قوية في غضون أسبوع ضد أهداف مرتبطة بالقيادة الإيرانية والطاقة والقطاع النووي والبنية التحتية».

ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن الولايات المتحدة حذرت عدة دول خليجية من احتمال شن «حملة عسكرية قصيرة ومكثفة» ضد إيران بعد انتخابات التجديد النصفي. ويستهدف الهجوم البنية التحتية والمنشآت النووية الإيرانية.

إجراءات لتعزيز قدرات الدفاع الصاروخي الإسرائيلية

لم يُحدد ترامب موعداً دقيقاً بعد. مع ذلك، فقد أجلت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) القوات الأمريكية من قواعدها في الشرق الأوسط حيث قد تكون مُعرضة للخطر، وخفّضت وزارة الخارجية عدد البعثات الدبلوماسية في الدول التي تقع ضمن نطاق طائرات إيران والحوثيين المسيّرة وصواريخهم.

وتُتخذ إجراءات لتعزيز قدرات الدفاع الصاروخي الإسرائيلية، حيث نقلت وزارة الدفاع الأمريكية منظومة باتريوت إضافية للدفاع الجوي من تكساس.

وهذا، كما قد نضيف، قد يشير إلى أن هجوماً أمريكياً سيحدث قريباً، وليس في نهاية العام. ومن المحتمل أيضاً أن يكون هذا ذريعة لتقليص عدد القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، والتي دمر الإيرانيون بعضها بالفعل، بينما لا تتمتع قواعد أخرى بحماية كافية من الغارات الجوية، وبالتالي أصبحت عديمة الفائدة.

في نوفمبر، ووفقاً لشبكة CNN، ستصل مجموعة حاملات طائرات إضافية ووحدة استكشافية من مشاة البحرية إلى المنطقة، لتنضم إلى نحو ٢٠ سفينة تابعة للبحرية الأمريكية موجودة بالفعل في مياه الشرق الأوسط. ويمكن اعتبار هذه السفن، بالمناسبة، ليس فقط قوة ضاربة، بل أيضاً غطاء لخفض كبير في القوات العسكرية الأمريكية المتمركزة هناك. والإنجاز الأبرز لهذا التوسع، كما ألمح البيت الأبيض، هو «إعادة تسمية» مضيق هرمز ليصبح «مضيق ترامب».

ترامب لا يكبح جماحه عن التفوّه بتصريحات

يواجه الرئيس الأمريكي صعوبة في كبح جماح نفسه عن الكشف عن تفاصيل الهجوم.

سألني أحدهم هذا السؤال بالأمس: «لو عاد بك الزمن، هل كنت ستهاجم إيران؟» فأجبت: «بالتأكيد. إنه أحد أعظم الأشياء التي فعلتها على الإطلاق.»

– قال الزعيم الأمريكي مخاطباً أنصاره في ولاية تكساس. وتابع قائلاً: أستطيع أن أقول لكم إننا الآن على أعتاب نصر أعظم على إيران وحرمانها الدائم من القدرة على امتلاك أسلحة نووية.

«كل شيء ممكن»، هكذا أجاب ترامب على سؤال أحد الصحفيين في قاعدة أندروز الجوية بالقرب من واشنطن عند عودته من تكساس حول احتمالات توجيه ضربات جديدة لإيران، أحتاج إلى إنهاء الحرب ضد إيران، وسأفعل ذلك بسرعة كبيرة.

قال الرئيس الأمريكي، مخاطباً الناخبين في ولاية أوهايو: «لن تمتلك إيران أسلحة نووية أبداً». وأضاف ترامب: «لن تمتلك إيران أسلحة نووية أبداً».

يمكن التعهد بذلك بشكل قاطع، إذ لم تسع إيران إليه قط، وهي الآن ليست بحاجة إليه على الإطلاق، بعد أن حصلت طهران على «أسلحة مضيق هرمز». لكن إيران ستغير موقفها بالتأكيد إذا استخدمت الولايات المتحدة أو إسرائيل هذه الأسلحة ضدها.

هل تنجح الفرصة الأخيرة لتجنب حرب جديدة؟

وبين محاولات إحياء المفاوضات الأمريكية الإيرانية، والتحركات العسكرية المتزايدة في المنطقة، تبدو الأزمة أمام منعطف جديد، تتسابق فيه الدبلوماسية مع احتمالات التصعيد، وسط تساؤلات بشأن فرص التوصل إلى اتفاق ينهي حالة المواجهة بين واشنطن وطهران.

وقد جاءت رسالة نائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس إلى أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، محسن رضائي، لتفتح قناة تواصل جديدة بين الطرفين، في محاولة لاستكشاف إطار محتمل لاستئناف المفاوضات، وتجنب شن هجمات أمريكية جديدة. ورغم حديث الرئيس دونالد ترامب عن إمكانية تقديم مساعدات إنسانية لإيران، فإن الرسالة تأتي في سياق خلافات عميقة، خصوصاً بشأن البرنامج النووي الإيراني، ومضيق هرمز، والحصار البحري والعقوبات الأمريكية.

وفي المقابل، تتمسك طهران بشروطها السبعة، وترفض تقديم تنازلات نووية مسبقة قبل اتخاذ واشنطن خطوات مقابلة، تشمل رفع الحصار وتخفيف العقوبات. وبينما تتواصل الوساطة القطرية عبر زيارات مكوكية إلى طهران، تتحرك السعودية وباكستان وتركيا دبلوماسياً لمنع تجدد المواجهة.

الخامنئي يوجه بردّ فوري وفاعل ومن دون أي قيود جغرافية

من جهته أكد القائد الأعلى للقوات المسلحة، قائد الثورة الإسلامية، مجتبي الحسيني الخامنئي خلال لقائه كبار قادة القوات المسلحة الإيرانية، أن «الجاهزية القتالية الواعية لمواجهة الأعداء بقوة واقتدار تُعدّ من متطلبات تحقيق أقصى درجات الردع، ووجهه بأن يواجه كل مستوى من مستويات التهديد، أيّاً كان نوعه، بردّ فوري وفاعل، ومن دون أي قيود جغرافية».

وشدد قائلاً: أنه إذا ما استأنف الأعداء هجماتهم العسكرية أو الإرهابية مجدداً، فإن القوات المسلحة للجمهورية الإسلامية والشعب الإيراني هما من سيحددان زمان انتهاء تلك الهجمات وظروفه. وفي جانب آخر من توجيهاته للقوات المسلحة، تقرّر «تحديث بنك الأهداف على نحو يتيح وضع مختلف أنواع الأصول المادية وغير المادية» للعدو الأمريكي-الصهيوني» في مرمى نيران القوات المسلحة».

رضائي يخاطب أوروبا: للحرب والإرهاب ثمن وقد حان دوركم لدفعه

من جهته وجّه أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني محسن رضائي رسالة حادة إلى الدول الأوروبية، قائلاً إن «الحرب والإرهاب ثمناً، والآن جاء دوركم لدفعه»، في وقت يتصدّر فيه اسمه الحراك الدبلوماسي بين طهران وواشنطن.

وقال رضائي، بحسب ما نقلت قناة «آر تي» الروسية الجمعة: «بالأمس فقط كانت أوروبا تتباهى بالأعمال القذرة التي يرتكبها الكيان الصهيوني، أما اليوم فهي تتحسّر على مليارات الدولارات التي كلّفتها الحرب مع إيران». وأضاف: «حين كنتم تصقّقون لجرائم الحرب، ألم يخطر ببالكم أن العواقب قد تطالكم أنتم أيضاً في نهاية المطاف؟».

ويأتي تصريح رضائي، القائد الأسبق للحرس الثوري، بعد أيام من رسالة وجّهها إليه نائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس. وذكرت «واشنطن بوست»، نقلاً عن مسؤول أمريكي، أن إدارة الرئيس دونالد ترامب ترى فيه نقطة الاتصال الأساسية في طهران، وأن فانس عرض لقاءه شخصياً، وأن إسطنبول أو الدوحة هما المكانان الأرجح لأي اجتماع. ونقلت الصحيفة أن البيت الأبيض يعتقد أن نافذة التوصل إلى تسوية من دون عودة إلى الحرب قد تضيق.

وأكدت وسائل إعلام إيرانية تسلّم الرسالة، من دون تعليق رسمي على مضمونها، بحسب «إيران إنترناشونال». أما ترامب فقال إنه وافق على تواصل فانس، موضحاً أنه يتعلق بالإمدادات الطبية.

عراقجي رداً على المستشار الألماني: لا خطوط حمراء بعد الآن

تعليقاً على تصريحات المستشار الألماني فريدريش ميرز بشأن تكبد أوروبا خسائر بنحو ١٠٠ مليار يورو من جراء الحرب على إيران، قال وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، اليوم السبت، إن ميرز كان قد رحب بالهجمات الجوية الأمريكية الإسرائيلية على إيران عند انطلاقها العام الماضي، لافتاً إلى أن الأخير صرّح آنذاك بأنهم يقومون بـ«العمل القذر لأوروبا». وأضاف عراقجي في منشور على منصة «إكس» أن مبلغ المائة مليار يورو «لا يُعد شيئاً يُذكر مقارنة بالضربة الساحقة والمدمرة التي ستوجهها القوات المسلحة الإيرانية لمن يجرؤ على الاعتداء على الشعب الإيراني»، مشدداً على أنه «لن تكون هناك أي خطوط حمراء بعد الآن».



عباس عراقجي*

الافتراضات الخاطئة بشأننا خطيرة

*صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية

على الرغم من اختلاف أجندات اجتماعاتي مع عدد من وزراء الخارجية على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر الماضي، فإنها جميعاً اشتركت في رسالة واحدة مفادها أن إيران تسعى إلى اتفاق عادل يحفظ كرامتها مع الولايات المتحدة. ولتحقيق هذه النتيجة، يتعين على البيت الأبيض أن يُظهر الجدية والإرادة الحقيقية لإنهاء عدوانه بصورة دائمة.

وفي حين تلتزم إيران بحزم بالسعي إلى حل سلمي للنزاع يحفظ كرامتها، فإنها مستعدة تماماً للدفاع عن نفسها أيضاً. لقد دخل الرئيس دونالد ترامب هذه الحرب استناداً إلى افتراضات خاطئة جوهرياً بشأن قدرة إيران

على الصمود والثبات. ويبدو أنه لا يزال يتلقى معلومات مضللة تفيد بأن قواتنا المسلحة غير مستعدة للدفاع عن الوطن، رغم أن جميع الأدلة تثبت عكس ذلك. وفي المقابل، تعلمت قواتنا المسلحة الشجاعة دروساً قيّمة من الأعمال العدوانية التي ارتكبتها إسرائيل والولايات المتحدة منذ عام ٢٠٢٥.

ومن باب التأكيد على ما هو واضح، فإننا لا نثق مطلقاً بصدق ما تعلنه الإدارة الأمريكية عن رغبتها في تحقيق السلام مع إيران. والأدلة واضحة أمام الجميع: ففي يونيو/حزيران ٢٠٢٥ وفبراير/شباط ٢٠٢٦، قصفتنا الولايات المتحدة بينما كنا منخرطين فعلياً في المفاوضات. وفي يونيو/حزيران من العام الجاري، تعرضنا للهجوم للمرة

كلامي وحده دليلا على ذلك؛ فبعد مرور ثمانية أشهر على حرب أخرى اختارت الولايات المتحدة خوضها في الخارج، تقول حتى مؤسسة «موديز» إن العدوان على إيران كلف المستهلكين الأمريكيين ما يُقدَّر بنحو ٢٦٥ مليار دولار خلال العام الجاري، أي ما يقارب ألفي دولار لكل أسرة.

وتشكل الزيادة الحادة في أسعار الطاقة نحو نصف هذا المبلغ، وهو تقدير لا يأخذ في الحسبان الكلفة الأكبر بكثير التي تكبدها الاقتصاد العالمي الأوسع. وإذا أضفنا إلى هذه الفاتورة الأضرار التي لحقت بالعديد من القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة والخسائر الهائلة في المعدات، فإن الكارثة التي تسببت بها هذه الحرب للمصالح الأمريكية ستتضح بصورة جلية للغاية.

والحقيقة أن إيران، بحكم موقعها الجغرافي وحده، ستظل تمتلك نفوذا لا مثيل له على حركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز. والأهم من ذلك أن هذا الممر

المائي لا يمكن الاستعاضة عنه، سواء بالنسبة إلى المنطقة أو الاقتصاد العالمي، على الرغم من الضجة المثارة بشأن المسارات البديلة.

والأمر الإيجابي هو أن إيران تعتزم الوفاء بدورها التاريخي في حماية المضيق والسفن التي تعبره بصورة قانونية.

هناك سبيل للمضي قدما، لكن هذا السبيل لن يصبح واقعا إلا عندما تقر الإدارة الأمريكية بصدق بأنه لم تعد لديها خيارات عسكرية. وكان ينبغي أن تكون هذه الحقيقة قد اتضحت بالفعل بعد ما يقرب من ثمانية أشهر من الحرب، التي لم يتحقق خلالها أي من الأهداف التي

الثالثة بعد فترة وجيزة من توقيع اتفاق بين الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان والرئيس الأمريكي دونالد ترامب. فكيف يمكننا أن نثق برئيس أمريكي مرة أخرى؟ وفي ظل عدم إبداء البيت الأبيض أي استعداد للتوصل إلى تفاهم بشأن المسار المقبل، بالتزامن مع استمرار التهديد بممارسة المزيد من العنف، لا يوجد ما يدعو كثيرا إلى توقع إحراز تقدم في الوقت الراهن. ويُظهر التصعيد الأخير في أنحاء المنطقة مدى سرعة انتشار هذا النزاع واتساع نطاق تداعياته، وهو ما يشكل دليلا على المخاطر الكبيرة التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وعلى الرغم من كل ذلك، فإنني، بوصفي دبلوماسيا مهنيا، ملزم ببذل قصارى جهدي لمنح

الدبلوماسية فرصة، حتى عندما تكون الآمال في تحقيق النجاح ضئيلة. وخلال الاجتماع الأخير للجمعية العامة للأمم المتحدة، قدمت إلى الولايات المتحدة، عبر الوسطاء، خطة الأيام

السبعة التي تحدد الإجراءات الواجب على الطرفين اتخاذها لإنهاء الحرب وإعادة فتح مضيق هرمز. ومن المهم أن هذه المبادرة لا تتطلب من الولايات المتحدة القيام بأي إجراء لم توافق عليه مسبقا. فالخطوات المحددة في الاتفاق الإطارية واضحة، وكذلك النتيجة: سيُعاد فتح المضيق في اليوم السادس، على أن تُستأنف المفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي في اليوم السابع. وإذا نُفذت الخطة، فستبدأ الحياة في المنطقة بالعودة إلى طبيعتها. في غضون ذلك، يرفض البيت الأبيض الاعتراف بالتكاليف المتزايدة للحرب التي يتحملها المواطنون الأمريكيون العاديون. وليس من الضروري أن تأخذوا

خطة الأيام السبعة تفتح طريق إنهاء الحرب وإعادة الملاحة في مضيق هرمز

وستشارك إسرائيل بنشاط، وفقا لتقارير إعلامية أمريكية، ولا يخفي ترامب ونتاجها ذلك. كما تستعد إيران لمواجهة هجوم أمريكي إسرائيلي، بما في ذلك على منشآت النوية وقيادتها. وترغب الولايات المتحدة في إغلاق الباب نهائيا كخطوة أخيرة، فهي تفتقر إلى التمويل اللازم للحرب والأسلحة الدقيقة. ويتعين على ترامب، بعد هزيمته، إعلان «انتصاره» قبل تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، قبل أن يضغط عليه الكونغرس لشن حرب على إيران. وتتوسل دول المنطقة، حيث تتمركز القوات الأمريكية حاليا، سرا إلى إيران طلبا للرحمة. سيؤدي هذا إلى ارتفاع أسعار النفط، لكن لفترة وجيزة فقط: فمثل هذه «المزايا» للميزانية

الروسية، التي تدعم إيران، لن تدوم طويلا.

يبدو أن وسائل الإعلام الأمريكية قد أصيبت بالجنون، إذ امتلأت بالتقارير التي تفيد بأنه بعد انتخابات

التجديد النصفي الأسبوع

المقبل، ستضرب الولايات المتحدة - إلى جانب إسرائيل بالطبع - إيران، التي تسري معها حاليا هدنة مفيدة إلى حد ما لكلا الجانبين.

ليست هذه حملة لتهريب إيران، التي تدرك تماما أنها على وشك أن تشهد آخر حرب دموية كبرى لها، بل هي تسريبات حقيقية. فوسائل الإعلام، التي لا تظهر تعاطفا يذكر مع دونالد ترامب، لا تخفي هذه التسريبات ببساطة لتحذير النخب من التصويت للرئيس الحالي، ولتقويض نفوذه في انتخابات الثالث من نوفمبر، إذ أن الحرب ضد إيران تحظى بشعبية متدنية للغاية في الولايات المتحدة.

* وزير الخارجية الإيراني

أعلنت الولايات المتحدة صراحة أنها تسعى إلى تحقيقها من خلال مهاجمة إيران.

وبما أننا نجد أنفسنا مرة أخرى أمام منعطف خطير، فإن من واجبي التحذير من أن أي تصعيد إضافي حول مضيق هرمز أو في أي مكان آخر من المنطقة سيعرض أرواح المدنيين ورفاه جميع دول المنطقة والاقتصاد العالمي لمخاطر جسيمة. وهذه حقيقة أثبتتها تجارب الماضي، ومن المؤكد أن الأمر سيكون كذلك في المستقبل.

وإذا اختارت الولايات المتحدة مرة أخرى العمل العسكري بدلا من الدبلوماسية، فيمكنني القول بثقة كاملة ومطلقة إن ذلك سيؤدي إلى إخفاق استراتيجي أكبر بكثير. إن إيران، بوصفها حضارة عريقة

تفخر بتاريخها، لا تركع أمام أي قوة.

ومع ذلك، فإن إيران مستعدة لمنح الدبلوماسية فرصة أخرى إذا لمسنا أدلة قوية على وجود رغبة أمريكية

صادقة في التوصل إلى حل عادل يحفظ الكرامة، وينهي هذا النزاع بصورة دائمة.

لقد بنى الرئيس ترامب قراره بدخول هذه الحرب على افتراضات خاطئة بشأن إيران. وإن تكرار هذا الخطأ في الوقت الراهن لن يؤدي إلا إلى نتائج أكثر إيلاما بكثير، وبدرجة لا تقارن بما سبقها.

«كل شيء ممكن». ستوجه الولايات المتحدة ضربة قوية، ولكنها... الضربة القاضية لإيران. ولن يطول الأمر.

حذرت الولايات المتحدة حلفاءها العرب في الخليج العربي من الاستعداد لحملة عسكرية قصيرة لكنها مكثفة ضد إيران بعد انتخابات ٣ نوفمبر/تشرين الثاني.

المرصد الأمريكي وانتخابات التجديد النصفى



كل ما تريد معرفته بشأن انتخابات التجديد النصفى الأمريكية ٢٠٢٦

معركة الكونغرس.. انتخابات قد تعيد رسم موازين السلطة في واشنطن

*المرصد-خاص/ فريق الرصد والمتابعة

تتجه الولايات المتحدة إلى انتخابات التجديد النصفى المقررة في ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٦، في استحقاق سياسي يتجاوز تجديد مقاعد مجلسي الكونغرس وحكام الولايات، ليصبح اختبارا شعبيا لأداء

الرئيس دونالد ترامب وسياسات إدارته، ومقياساً لموازن القوى بين الجمهوريين والديمقراطيين. وتكتسب هذه الانتخابات أهمية استثنائية لأنها تأتي في منتصف الولاية الرئاسية، بينما يتمتع الجمهوريون بالأغلبية في مجلسي الكونغرس، ويسعى الديمقراطيون إلى انتزاع السيطرة على أحدهما أو كليهما، بما قد يغير طبيعة العلاقة بين البيت الأبيض والسلطة التشريعية، ويضع قيوداً جديدة على قدرة الرئيس على تمرير برنامجه السياسي.

وفيما يلي أبرز المعلومات والتفاصيل التي ينبغي معرفتها عن هذه الانتخابات، وآلياتها الدستورية، وأهميتها السياسية، والرهانات الحزبية المحيطة بها.

انتخابات التجديد النصفي

هي انتخابات اتحادية تُجرى مرة كل أربع سنوات رئاسية في منتصف ولاية الرئيس الأمريكي، أي بعد مرور عامين على انتخابه.

وتتيح هذه الانتخابات للناخبين تجديد كامل عضوية مجلس النواب، وثُلث عضوية مجلس الشيوخ، إلى جانب انتخاب عدد من حكام الولايات وأعضاء المجالس التشريعية المحلية.

ولا تشمل الانتخابات منصب الرئيس، ولا تؤدي نتائجها إلى إنهاء ولايته أو انتخاب رئيس جديد، لكنها قد تغير بصورة جوهرية موازين القوى السياسية والتشريعية في واشنطن.

وتوصف هذه الانتخابات بأنها اختبار أو استفتاء سياسي على أداء الرئيس وحزبه، إذ تمنح الناخبين فرصة التعبير عن رضاهم أو اعتراضهم على السياسات التي انتهجتها الإدارة خلال العامين الأولين.

موعد الانتخابات والمناصب

- التاريخ: الثلاثاء ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٦.
- المناسبة: انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي.
- المناصب الرئيسية: أعضاء مجلس النواب، وثُلث أعضاء مجلس الشيوخ، وحكام عدد من الولايات.
- التصويت المبكر: بدأ في عدد من الولايات قبل الموعد الرسمي بأسابيع.
- إدارة الانتخابات: تتولى الولايات الأمريكية الخمسون إدارة عمليات الاقتراع بصورة مستقلة، وفقاً للقوانين والإجراءات المعمول بها في كل ولاية.

ماذا ينتخب الأمريكيون في هذه الانتخابات؟

تتوزع الانتخابات على ثلاثة مستويات رئيسية:

١. مجلس النواب: انتخاب جميع الأعضاء الـ٤٣٥، وتبلغ مدة عضوية كل نائب سنتين.

٢. مجلس الشيوخ: انتخاب ٣٥ مقعداً من أصل ١٠٠، وفقاً للجدول الدوري لتجديد المجلس.
٣. حكام الولايات: تتضمن الانتخابات سباقات على مناصب حكام الولايات، فضلاً عن انتخابات المجالس التشريعية المحلية.
وهذا يعني أن نتائج الانتخابات لن تقتصر على واشنطن، بل ستمتد آثارها إلى المؤسسات السياسية والتشريعية في الولايات الأمريكية.

لماذا لا ينتخب الأمريكيون جميع أعضاء مجلس الشيوخ دفعة واحدة؟

يرجع ذلك إلى التصميم الدستوري للنظام السياسي الأمريكي، فمدة عضوية مجلس النواب عامان، بينما تستمر عضوية مجلس الشيوخ ست سنوات، ويجري تقسيم أعضاء المجلس إلى ثلاث مجموعات انتخابية، بحيث يتنافس ثلث الأعضاء تقريباً كل عامين.

وتقوم هذه الآلية على تحقيق هدفين:

- إبقاء مجلس النواب على اتصال متواصل مع توجهات الناخبين، من خلال الانتخابات المتكررة.
 - ضمان الاستقرار والاستمرارية في مجلس الشيوخ، وعدم تغيير تركيبته بالكامل نتيجة موجة انتخابية واحدة.
- وبذلك يجمع النظام الأمريكي بين التجديد الشعبي السريع والاستقرار المؤسسي التدريجي.

كيف نشأت فكرة انتخابات التجديد النصفية؟

تعود جذور هذا النظام إلى النقاشات التي رافقت صياغة الدستور الأمريكي عام ١٧٨٧ بعد استقلال الولايات المتحدة، كشفت أحداث تمرد شايز عام ١٧٨٦ في ولاية ماساتشوستس عن ضعف النظام الكونفدرالي السابق، وعدم امتلاك الحكومة المركزية صلاحيات كافية لمواجهة الأزمات. وأثارت تلك التطورات مخاوف الآباء المؤسسين من انهيار الاتحاد، الأمر الذي دفعهم إلى صياغة نظام دستوري جديد يقوم على توزيع السلطات، وإقامة توازن بين المؤسسات، ومنع تركيز السلطة في يد جهة واحدة.

ومن هنا جاءت مدد العضوية المختلفة للمؤسسات الرئيسية:

- مجلس النواب: سنتان.
- الرئيس: أربع سنوات.
- مجلس الشيوخ: ست سنوات.

ولم تكن الانتخابات النصفية اسما انتخابيا مستقلا نص عليه الدستور، بل نتيجة طبيعية لاختلاف مدد العضوية وتوقيتاتها.

لماذا تمثل انتخابات ٢٠٢٦ اختبارا سياسيا مهما لترامب؟

تكمُن أهمية الانتخابات في أنها تأتي بينما يسيطر الجمهوريون على البيت الأبيض ومجلسي الكونغرس. وبالتالي، فإن خسارة الجمهوريين أغليبتهم في أي من المجلسين ستؤدي إلى تغيير معادلة الحكم، وقد تجعل تمرير التشريعات والميزانيات والسياسات الرئاسية أكثر صعوبة.

وتتجاوز المسألة المنافسة على المقاعد، لتشمل ثلاثة اختبارات:

- اختبار شعبية ترامب: هل ما زال يحظى بدعم انتخابي كاف بعد عامين من ولايته؟
- اختبار أداء الجمهوريين: هل يستطيع الحزب الاحتفاظ بأغليبيته في الكونغرس؟
- اختبار المعارضة الديمقراطية: هل يتمكن الديمقراطيون من تحويل الاعتراض على سياسات الإدارة إلى أغلبية برلمانية؟

ما موازين القوى الحالية داخل الكونغرس

مجلس النواب:

الجمهوريون: ٢١٨

الديمقراطيون: ٢١٤

إضافة إلى مقعدين شاغرين وعضو مستقل يصوت عادة مع الجمهوريين، وفقا للتقرير.

مجلس الشيوخ

الجمهوريون: ٥٣

الديمقراطيون: ٤٧

وفقا للأرقام الواردة في التقرير، يحتاج الديمقراطيون إلى أربعة مقاعد إضافية في كل من المجلسين لتحقيق الأغلبية، مع مراعاة أن السيطرة الفعلية على مجلس الشيوخ ترتبط أيضا بتركيبة المقاعد ونتائج الانتخابات.

وهذه الأرقام تجعل المنافسة على الدوائر المتقاربة ذات أهمية كبيرة في تحديد هوية الحزب المسيطر على الكونغرس.

ماذا يحدث إذا فاز الديمقراطيون بأغلبية مجلس النواب؟

إذا تمكن الديمقراطيون من انتزاع الأغلبية، فمن المرجح أن يتولى النائب عن ولاية نيويورك حكيم جيفريز رئاسة مجلس النواب.

حكيم جيفريز، يشغل حالياً منصب زعيم الديمقراطيين في مجلس النواب، ويعد أبرز المرشحين لتولي رئاسة المجلس إذا فاز حزبه بالأغلبية.

وإذا أصبح رئيساً للمجلس، فسيكون أول أمريكي من أصول أفريقية يتولى هذا المنصب. وتتمثل أهمية رئاسة مجلس النواب في امتلاك رئيسه نفوذاً واسعاً على جدول الأعمال التشريعي، وتوجيه عمل اللجان، وتحديد أولويات التحقيقات والرقابة.

ومن أبرز ما تتوقعه التقارير في حال فوز الديمقراطيين:

- فتح تحقيقات برلمانية بشأن أنشطة إدارة ترامب ومقربين منه.
- تكثيف الرقابة على أداء المؤسسات التنفيذية.
- التحقيق في قضايا وصفها جيفريز بأنها مستويات غير مسبقة من الفساد، وهي اتهامات منسوبة إليه.
- التركيز على خفض تكاليف الرعاية الصحية والغذاء والسكن والطاقة.
- العمل على تمرير الأولويات التشريعية للحزب الديمقراطي.
- وبذلك يمكن أن يتحول مجلس النواب من مؤسسة يسيطر عليها الحزب الحاكم إلى مركز رقابة ومساءلة تقوده المعارضة.

ماذا لو احتفظ الجمهوريون بأغلبية مجلس النواب؟

إذا حافظ الجمهوريون على الأغلبية، فسيبقى منصب رئيس مجلس النواب في أيديهم، سواء استمر مايك جونسون في المنصب أو اختار الحزب شخصية جمهورية أخرى.

وتتوقع التقارير أن تتركز الأولويات الجمهورية على:

- المزيد من التخفيضات الضريبية.
- زيادة الإنفاق الدفاعي.
- تقليص أوسع لشبكات الأمان الاجتماعي.
- استكمال تنفيذ السياسات الواردة في مشروع قانون ترامب لعام ٢٠٢٥، المعروف باسم «القانون الكبير الجميل».

وهذا يعني أن استمرار الأغلبية الجمهورية سيمنح الإدارة فرصة أكبر لمواصلة برنامجها التشريعي، وإن كانت هناك عوامل أخرى تتعلق بمواقف أعضاء الكونغرس وتوازنات المجلسين.

أهمية هذه الانتخابات خارج الولايات المتحدة

لا تقتصر أهمية الانتخابات النصفية على الداخل الأمريكي، بل تمتد إلى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، نظراً لما يمتلكه الكونغرس من صلاحيات في التشريع والإنفاق والرقابة على الإدارة.

ومن أبرز الملفات التي يمكن أن تتأثر بتغير موازين القوى:

- الشرق الأوسط: مدى استمرار الدعم السياسي والمالي والعسكري للسياسات الأمريكية في المنطقة.
 - إيران: انعكاسات الحرب والتوترات مع طهران على السياسة الأمريكية، والإنفاق العسكري، والمواقف داخل الكونغرس.
 - العراق: طبيعة النقاشات المتعلقة بالسياسة الأمريكية تجاه العراق، والاستقرار الإقليمي، والعلاقات الأمنية.
 - أوروبا وحلف الناتو: الموازنات الدفاعية والتزامات الولايات المتحدة تجاه حلفائها.
 - الصين: السياسات التجارية والأمنية والتنافس الاستراتيجي.
 - المساعدات الخارجية: حجم التمويل الذي يقره الكونغرس للبرامج والمساعدات الدولية.
- لكن ينبغي التمييز بين صلاحيات الكونغرس وتأثيره السياسي؛ فالرئيس يحتفظ بصلاحيات دستورية مهمة في السياسة الخارجية، ولا يعني تغير الأغلبية التشريعية بالضرورة حدوث تحول فوري في السياسة الأمريكية.

ما السيناريوهات السياسية المحتملة بعد الانتخابات؟

يمكن تحديد ثلاثة سيناريوهات رئيسية، وفقاً لتوزيع الأغلبية في المجلسين:

- احتفاظ الجمهوريين بالمجلسين: استمرار سيطرة الحزب على المؤسسات التشريعية، وتوفير مساحة أكبر لتمرير برنامج ترامب.
 - فوز الديمقراطيين بمجلس النواب فقط: تصاعد الرقابة والتحقيقات البرلمانية، واحتمال تعثر عدد من التشريعات الرئاسية.
 - فوز الديمقراطيين بالمجلسين: تحول موازين السلطة داخل واشنطن، واتساع قدرة المعارضة على مراقبة الإدارة ومواجهة سياساتها التشريعية.
- وهناك احتمال آخر يتمثل في احتفاظ كل حزب بأغلبية أحد المجلسين، وهو ما قد ينتج حالة من الانقسام المؤسسي ويزيد صعوبة التوصل إلى توافقات بشأن التشريعات والموازنات.



أولاً: دور الكونغرس في النظام السياسي الأمريكي

حين رسم الدستور الأمريكي ملامح الحكم، منح الكونغرس مساحة البداية؛ فخصّص له مادته الأولى المكونة من عشر فقرات، قبل أن ينتقل إلى صلاحيات الرئيس وتنظيم القضاء؛ مسنداً إلى مجلسيه، النواب والشيوخ، سلطات تمتد من فرض الضرائب وتنظيم التجارة إلى إنشاء الجيوش وإعلان الحرب.

ففي الكونغرس تُصاغ القوانين، وتُقرّ اعتمادات الإنفاق، وتُمارَس صلاحيات دستورية لمحاسبة كبار المسؤولين، وهكذا، تجتمع تحت قبته سلطة التشريع، والتحكم في المال العام، ومسألة من يتولون الحكم؛ وهي صلاحيات تجعل منه شريكاً أساسياً في تشكيل السياسات التي تحكم حياة الأمريكيين وتؤثر في العالم.

1. المهام المحورية

يؤدي الكونغرس دوراً أساسياً في صياغة السياسات ومراقبة السلطة التنفيذية، من خلال التالي:

- | | | | | |
|---|---|--|---|---|
| <p>5</p> <p>المساءلة الدستورية:
توجيه الاتهام إلى الرئيس وغيره من المسؤولين الاتحاديين عبر مجلس النواب، وإجراء المحاكمة أمام مجلس الشيوخ؛ وبذلك يشكّل الكونغرس ركيزة في نظام الفصل بين السلطات والضوابط والتوازنات.</p> | <p>4</p> <p>الدفاع والسياسة الخارجية:
إعلان الحرب وتمويل القوات المسلحة، إلى جانب اختصاص مجلس الشيوخ بالموافقة على المعاهدات وتعيينات رئيسية.</p> | <p>3</p> <p>الرقابة والمساءلة:
عقد جلسات الاستماع والتحقيقات ومراجعة أداء الوزارات والمسؤولين.</p> | <p>2</p> <p>الضرائب والإنفاق:
إقرار الضرائب وتخصيص الأموال لتمويل الحكومة وبرامجها.</p> | <p>1</p> <p>التشريع:
مناقشة مشروعات القوانين وإقرارها؛ ويتطلب المسار المعتاد موافقة المجلسين على نص متطابق، ثم إحالته إلى الرئيس.</p> |
|---|---|--|---|---|



«الكونغرس هو، ويجب أن يكون، في هذه الشؤون، عين الأمة وصوتها»

الرئيس الأمريكي الثامن والعشرون وودرو ويلسون 1885

2. أهمية انتخابات التجديد النصفى

تمثل انتخابات التجديد النصفى محطة لإعادة تشكيل موازين السلطة في الولايات المتحدة؛ فهي تحسم الأغلبية الحزبية في كل من مجلسي الكونغرس، وتؤثر في قدرة الرئيس على تمرير أجندته، وتحديد أولويات الإنفاق والضرائب والسياسات العامة. كما تحدد اتجاهات الرقابة والتحقيقات البرلمانية، وتؤثر في إقرار التعيينات القضائية والتنفيذية عبر مجلس الشيوخ، إضافة إلى إعادة توزيع السلطة داخل الولايات من خلال انتخابات الحكام والمجالس التشريعية. وتكتسب انتخابات عام 2026 أهمية خاصة لعدة اعتبارات:

1 **تحديد مسار العاميين الأخيرين للرئيس ترامب:** يعزّز احتفاظ الجمهوريين بالمجلسين قدرة الرئيس على استكمال برنامجه، في حين يمنح فوز الديمقراطيين بأحداهما أدوات لعرقلة مشروعاته التشريعية والضغط عليه للتفاوض بشأن أولوياته.

2 **تغير هيكل القوة في الكونغرس:** يجعل الفارق المحدود بين الحزبين خسارة عدد قليل من المقاعد كافية لتغيير السيطرة على أحد المجلسين، وإنهاء الحكم الموحد الذي يجمع للجمهوريين الرئاسة وأغلبية مجلسي الكونغرس.

3 **اختبار حصيلة الولاية الثانية:** تأتي الانتخابات بعد تطبيق سياسات مثيرة للانقسام بشأن الرسوم الجمركية والهجرة والإنفاق والرعاية الصحية؛ ما يجعلها اختباراً لمدى قبول الناخبين لهذه السياسات وانعكاساتها على حياتهم وتكاليف معيشتهم.

4 **احتمال اتساع التحقيقات مع الإدارة الحالية:** يمنح فوز الديمقراطيين بأغلبية أحد المجلسين رئاسة لجانه وأدوات التحقيق والاستدعاء وعقد جلسات الاستماع؛ ما يتيح تكثيف الرقابة على قرارات الإدارة، وفتح ملفات تتعلق بالمصالح المالية لعائلة ترامب.

5 **تزامنها مع حرب إيران وتداعياتها:** تضيف الحرب وأعباؤها الاقتصادية بُعداً خارجياً إلى تقييم الناخبين لأداء الإدارة. وقد تؤدي أغلبية معارضة إلى زيادة الضغوط لمراجعة العمليات العسكرية، وتعزيز الرقابة على صلاحيات الرئيس في إدارتها.

6 **تشكيل ملامح المنافسة الرئاسية لعام 2028:** تتيح الحملات الانتخابية للمرشحين الرئاسيين المحتملين بناء نفوذهم وتوسيع حضورهم. وقد تعزّز النتائج مكانة تيار ترامب وخلفائه المحتملين، أو تمنح فرصاً أكبر لبدائل وتيارات منافسة داخل الحزبين.

6- خريطة الانتخابات

أ- انتخابات مجلس النواب

- لكل ولاية عدد من المقاعد يتناسب مع سكانها؛ ويُنتخب نائب واحد عن كل دائرة.
- الولايات الأربع الأولى وحدها تضم 144 مقعداً؛ نحو ثلث المجلس.
- ست ولايات لها مقعد واحد فقط: ألاسكا، ديلاوير، داكوتا الشمالية، داكوتا الجنوبية، فيرمونت، ووايومنغ.

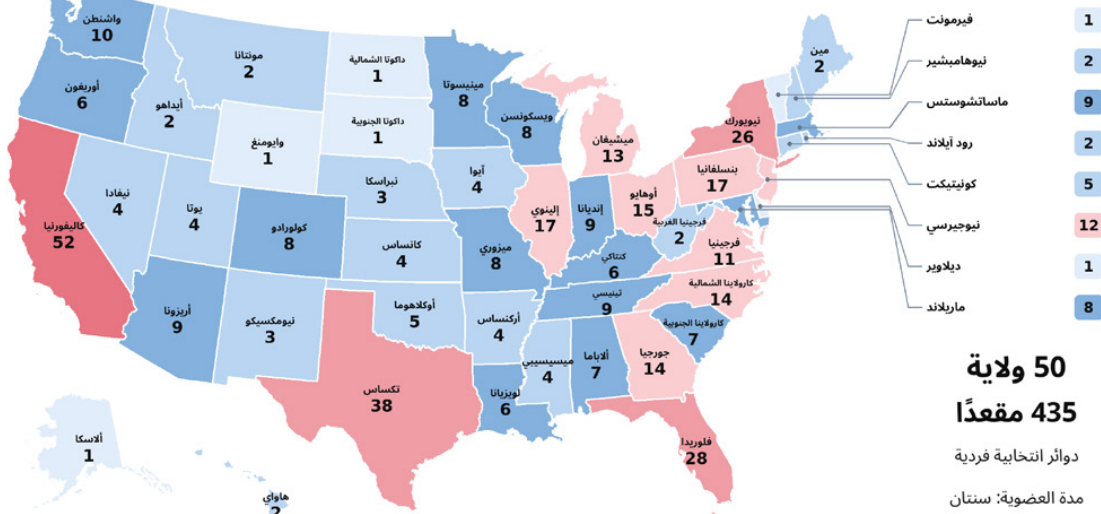
توزيع المقاعد المطروحة على الولايات الخمسين

218
أغلبية مجلس مكتمل

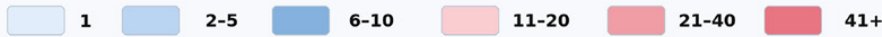
50
ولاية تشارك في الانتخابات

435
مقعداً مطروحاً للانتخاب

الرقم داخل الولاية يوضح عدد مقاعدها
الألوان تعبر عن حجم التمثيل، ولا تشير إلى الأحزاب



دليل الألوان: عدد مقاعد الولاية



الأحمر والأزرق لتمييز أحجام التمثيل، دون دلالة حزبية.

أكبر أربع ولايات تمثيلاً: 144 مقعداً مجتمعة
تمثل نحو ثلث مجلس النواب

38 مقعداً

تكساس

52 مقعداً

كاليفورنيا

26 مقعداً

نيويورك

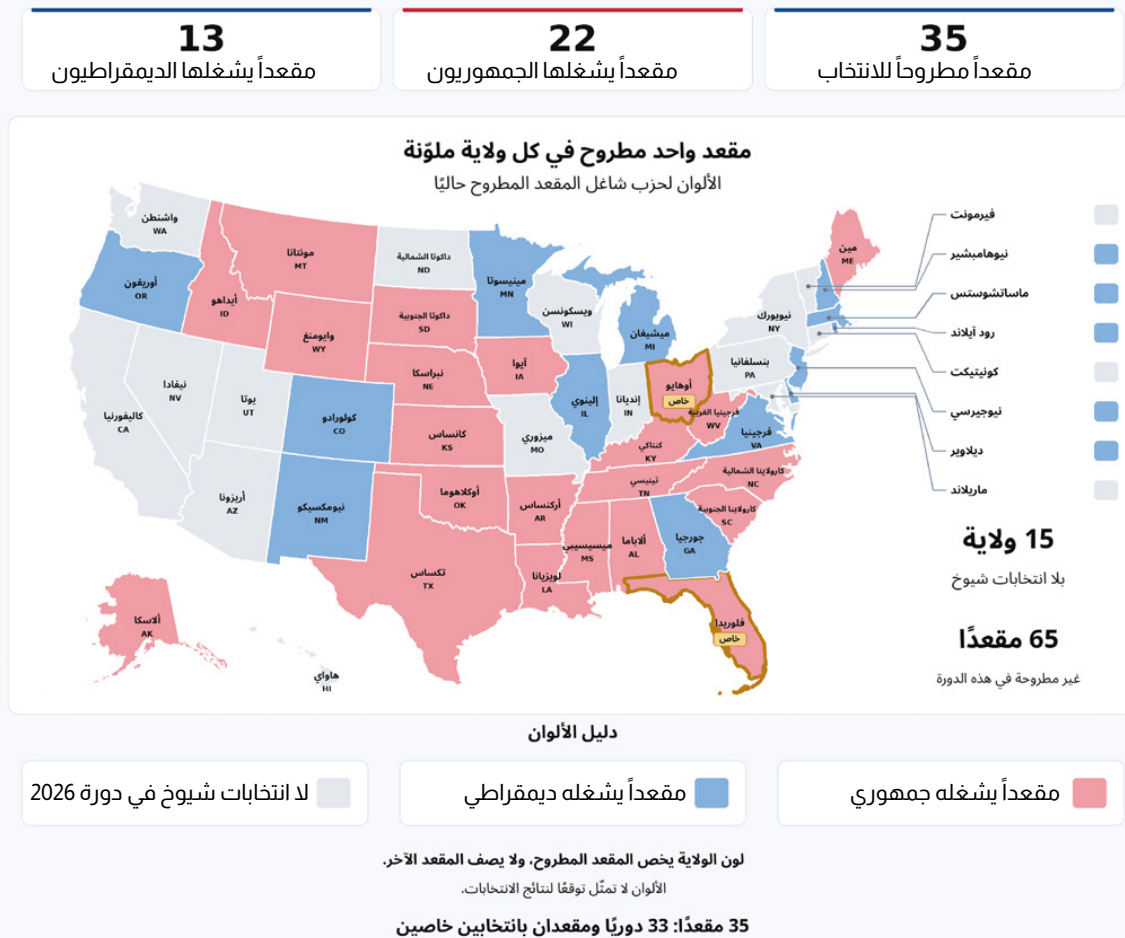
28 مقعداً

فلوريدا

ب- انتخابات مجلس الشيوخ

- تشمل 33 انتخاباً دورياً، وانتخابين خاصين في فلوريدا وأوهايو.
- 65 مقعداً لا تُطرح للانتخاب في هذه الدورة؛ ويظل العدد الإجمالي للمجلس 100 مقعد.

خريطة المقاعد المطروحة في الولايات



ترجيحات مجلس الشيوخ بحسب استطلاع ساباتو - جامعة فرجينيا، 14 أكتوبر 2026

الولايات	عدد الولايات	الترجيح
كولورادو، ديلاوير، إلينوي، ماساتشوستس، نيو جيرسي، نيومكسيكو، أوريغون، رود آيلاند، فرجينيا.	9	أفضلية كبيرة للديمقراطيين
جورجيا، نيوهامبشاير.	2	فوز الديمقراطيين مرجح
ألاسكا، ميشيغان، مينيسوتا، كارولينا الشمالية.	4	تميل للديمقراطيين مع منافسة قائمة
آيوا، كانساس، مين، أوهايو، تكساس.	5	مقاربة بلا أفضلية واضحة
نبراسكا.	1	تميل للجمهوريين مع منافسة قائمة
ميسيسيبي، كارولينا الجنوبية.	2	فوز الجمهوريين مرجح
ألاباما، أركنساس، فلوريدا، أيداهو، كنتاكي، لويزيانا، مونتانا، أوكلahoma، داكوتا الجنوبية، تينيسي، فرجينيا الغربية، وايومنغ.	12	أفضلية كبيرة للجمهوريين

رؤى و قضايا عالمية



د.فاطمة الصمادي:

اجتماع طهران الأمني.. طول أم اقتراب من المواجهة؟

***مركز الجزيرة للدراسات**

التصعيد وتجدد الحرب مع البحث عن ترتيبات أمنية إقليمية. وتنبع أهميته من اجتماع أطراف تختلف في تعريف مصادر التهديد، لكنها تتقاطع في الخشية من اتساع المواجهة وتداعياتها. غير أن هذا التقاطع لا يكفي لاعتبار اللقاء اختراقاً إستراتيجياً؛ فوزه يتحدد بقدرته على إنتاج التزامات تتجاوز تبادل الرسائل، وتؤثر في حسابات التصعيد

يفتح الاجتماع الأمني في طهران، بمشاركة رئيس أركان الجيش الباكستاني، عاصم منير، ورئيس الاستخبارات التركية، إبراهيم قالن، ووزير الدفاع السعودي، الأمير خالد بن سلمان، مجالا لاختبار العلاقة بين إيران ودول اتفاقية مكة، في لحظة تتداخل فيها محاولات احتواء عودة

المواجهة إلى الأراضي السعودية، وما تنتظره إيران في المقابل من مواقف تتعلق باستخدام المجال الإقليمي في الحرب عليها. لكن لا ينبغي استباق مضمون المحادثات؛ فوجود المسؤولين حول طاولة واحدة يثبت توافر قناة للنقاش، ولا يثبت التوصل إلى تفاهم بشأن هذه القضايا أو زوال أسباب انعدام الثقة.

وتواجه باكستان، بدورها، معضلة الجمع بين الوساطة والتزامات الشراكة الدفاعية. فهي تحتاج إلى الحفاظ على ثقة إيران، وفي الوقت نفسه مراعاة أمن السعودية وعلاقاتها بتركيا. وقد يساعد الاجتماع الرباعي على جعل هذه الاعتبارات موضوعا للتفاوض المباشر، بدل بقائها ضغوطا تحيط بحركة الوسيط. غير أن قدرة إسلام آباد على تقريب المواقف لا تعني امتلاكها ضمانات شاملة للتنفيذ. كما أن حضور قائد جيشها لا يتيح استنتاج وجود ترتيبات ردع نووي أو التزامات عسكرية إضافية؛ فهذه مسائل تحتاج إلى نصوص وتعهدات واضحة.

أما تركيا فتجتمع بين مصالح أمنية واقتصادية تتأثر باستمرار الحرب، وبين حسابات إقليمية لا تتطابق بالضرورة مع حسابات طهران أو الرياض. وقد يتيح حضور رئيس استخباراتها مناقشة تقديرات التهديد وقنوات الاتصال والملفات الحساسة بعيدا عن الخطاب الدبلوماسي العام. ومع ذلك، فإن تعاونها مع إيران في احتواء التصعيد لا يلغي الخلافات بشأن ساحات أخرى، ولا يحولها تلقائيا إلى طرف يتبنى المطالب الإيرانية. والأقرب أن الاجتماع يختبر إمكان العمل على مصالح محددة، مع استمرار التباين في ملفات أوسع.

وتستدعي هذه الحدود الحذر في تقييم المكاسب الإيرانية. فاستقبال وفود رفيعة المستوى يمنح طهران فرصة لإظهار استمرار حضورها السياسي وقدرتها على المبادرة، لكنه يظل مكسبا محدودا ما لم يتحول إلى أثر عملي. كما أن استحضار زيارة وزير الدفاع السعودي السابقة إلى طهران يطرح سؤالاً مشروعا عن المسافة بين تحسين التواصل والقدرة على منع الحرب. فحرارة الاستقبال لا توفر ضمانات



اجتماع طهران.. اختبار لاتفاقية مكة ومستقبل الأمن الإقليمي



وسلوك الأطراف.

ويمنح وصف طهران الاجتماع بأنه مبادرة لبناء أمن إقليمي نابع من دول المنطقة اللقاء معنى يتجاوز الوساطة بين إيران والولايات المتحدة. فهي تسعى إلى تثبيت موقعها شريكا في صياغة الأمن، وإلى منع تشكل ترتيبات دفاعية تتعامل معها بوصفها مصدر تهديد ينبغي احتواؤه. ويتصل ذلك بقراءتها لاتفاقية مكة؛ إذ حاولت تجنب اختزالها في تحالف موجه ضدها، مع إدراك أن الجمع بين الإمكانات السعودية والقدرات العسكرية الباكستانية والصناعات الدفاعية التركية يمكن أن يؤثر في موازين الردع. ويتيح الحوار المباشر محاولة التأثير في اتجاه هذا التعاون وحدوده.

لكن رفض القراءة الصفرية للاتفاق لا يزيل التباين بين التصورات الأمنية. فالدول الثلاث تستطيع تعزيز تعاونها الدفاعي مع الاحتفاظ بعلاقاتها الخارجية، بينما تربط طهران خطابها عن الأمن الإقليمي بتقليص الاعتماد على القوى الأجنبية. وقد تنظر السعودية إلى شراكتها مع باكستان وتركيا بوصفها إضافة إلى مصادر الحماية القائمة، في حين تأمل إيران أن يؤدي تنامي التعاون الإقليمي إلى الحد من الدور الأمريكي. لذلك، فإن الاتفاق على ضرورة الحوار لا يعني اتفاقا على بنية الأمن المستقبلية، أو على موقع واشنطن فيها.

ويكتسب الحضور السعودي أهمية خاصة لأن الرياض وطهران تواجهان أسئلة أمنية مباشرة تتعلق بالخليج واليمن والمنشآت الحيوية والملاحة. ويمكن لمشاركة وزير الدفاع أن تفتح نقاشا حول الضمانات المطلوبة لمنع انتقال

اجتماع طهران... تقاطع المصالح واختبار الثقة مع إيران

استقرار المسار السياسي.

وتظل معضلة ترتيب الالتزامات حاضرة في أي محاولة للانتقال نحو تسوية. فإيران تخشى تقديم تنازلات يصعب التراجع عنها مقابل منافع مؤقتة، بينما قد يرى الطرف المقابل أن تخفيف الضغط مبكراً يقلص قدرته التفاوضية. ويستطيع الاجتماع الإقليمي المساعدة في تصميم خطوات متزامنة أو متقاربة زمنياً، لكنه لا يستطيع وحده ضمان رفع العقوبات أو إنهاء الحصار أو منع الهجمات. ويتطلب ذلك إشراك الأطراف صاحبة القرار، وتحديد مسؤوليات التحقق، ووضع إجراءات واضحة عند الإخلال، حتى لا تصبح الضمانات مجرد تعهدات سياسية قابلة لاختلاف التفسير. وعليه، فإن قيمة اجتماع طهران ستظهر في آثاره اللاحقة: قناة أمنية مستمرة، وآلية لإدارة الحوادث، وتعهدات متبادلة بحماية المرافق والملاحة، وخطوات تقلل احتمالات سوء التقدير. فإذا تحققت بعض هذه النتائج، أمكن الحديث عن تقدم عملي، حتى مع بقاء التحالفات والخلافات. أما إذا بقيت المحادثات محصورة في العبارات العامة، فستظل جزءاً من إدارة التوتر. والسؤال الحاسم هو مدى استعداد الأطراف لتحمل كلفة منع الحرب وتقييد سلوكها؛ فمن دون ذلك، قد تتكاثر اللقاءات فيما تواصل المنطقة الاقتراب من مواجهة أوسع.

***باحثة وأستاذة جامعية أردنية مختصة في الشأن الإيراني. تعمل حالياً باحثة أول في مركز الجزيرة للدراسات وتشرف على الدراسات المتعلقة بإيران وتركيا ووسط آسيا.**

أمنية، مثلما أن وقوع التصعيد لاحقاً لا يثبت وحده انعدام قيمة الحوار؛ وإنما يكشف ضرورة معرفة ما اتفق عليه فعلاً، وحدود قدرة المشاركين على تنفيذه.

ولا يصح، في المقابل، اختزال السعودية وتركيا وباكستان في موقف واحد تحدده علاقاتها بالولايات المتحدة. فارتباطاتها متفاوتة، ومصالحها قد تدفعها إلى الاعتراض على خيارات أمريكية تهدد استقرارها، حتى مع استمرار التعاون الأمني معها. ويكون الاختبار في القرارات التي تتخذها عند تعارض هذه المصالح: هل تستخدم قنواتها للحد من التصعيد؟ وهل تقبل التزامات متبادلة تترتب عليها كلفة سياسية؟ بذلك يمكن قياس هامش استقلالها بدل افتراض استقلال كامل أو تبعية تلغي قدرتها على المبادرة.

كذلك، ينبغي التمييز بين ما قد تحققه إيران لنفسها وما قد تحققه القوى المتحالفة معها. فقد تتوصل طهران إلى تفاهات تحمي أراضيها أو تخفف بعض الضغوط من دون أن يشمل ذلك تسوية الخلافات المتعلقة باليمن ولبنان وسوريا وفلسطين. وقد تسعى الدول المشاركة إلى فصل هذه الملفات، بينما ترى إيران أن استدامة أي تسوية تقتضي معالجة ترابط الجبهات. ومن هنا، يصبح نطاق التفاهات مسألة أساسية: هل يقتصر على منع المواجهة المباشرة بين الدول أم يمتد إلى قواعد للتعامل مع الصراعات والجماعات المسلحة ومصادر التهديد غير المباشر؟

وتضيف الكلفة الاقتصادية حافزاً للتقارب لكنها لا تحل الخلافات تلقائياً. فاضطراب الملاحة وارتفاع كلفة الطاقة والتأمين وتعطل شبكات التجارة تمس مصالح أطراف تتجاوز إيران. ويمكن لهذه المصالح أن تدعم ترتيبات جزئية لحماية السفن والمنشآت والممرات، وأن تجعل منع الحرب هدفاً مشتركاً قابلاً للعمل. غير أن الحاجة الاقتصادية إلى التهئية قد تنتج أيضاً تفاهات ضيقة تحمي بعض المصالح وتترك أسباب المواجهة الأساسية قائمة. ولذلك، لا يكفي تحسن مؤقت في التدفقات التجارية للحكم على



كاثرين دي فريس:

عن خريف الغضب وتماسك الاتحاد الأوروبي

صحيفة «الغارديان» البريطانية/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

صناديق الاقتراع الشهر المقبل في انتخابات مبكرة دعيت إليها بعد رفض البرلمان إصلاحات إسكانية رئيسية . وستبدأ فرنسا عملية انتخاب رئيس جديد في أبريل، بينما ستجري بولندا وإيطاليا وعدد من الدول الصغيرة انتخابات قبل نهاية عام ٢٠٢٧ ولا شك أن المخاطر جسيمة.

في الوقت نفسه، يواجه القادة الوطنيون ضغوطا متزايدة من الخارج. فقضايا مثل أوكرانيا، والغموض الذي يكتنف الضمانات الأمنية الأمريكية، والمنافسة الاقتصادية مع

تشهد أوروبا خريفا من السخط غير المسبوق، ما يجمع المتظاهرين من باريس إلى ميلانو إلى مدريد هو قلق متزايد بشأن المستقبل وغضب متنام من الفجوة بين ما يتوقعونه من حكوماتهم وما يشعرون أن الحكومات تقدمه، سواء كانت المشكلة تتعلق بارتفاع أسعار المساكن، أو ركود الأجور، أو ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل متسارع، أو تدهور المدارس.

بدأت تظهر بالفعل التداعيات الانتخابية للفشل في السيطرة على هذا الغضب الشعبي. ستتوجه إسبانيا إلى

السابق مستحيلة.

إن السمات التي تثير حفيظة المشككين في الاتحاد الأوروبي - كبطء اتخاذ القرارات، والمفاوضات التي لا تنتهي، والتسويات المعقدة - تعد، على نحو غير متوقع، مصادر قوة لأوروبا. فتوزيع السلطة بين الحكومات والبرلمانات والمحاكم ومؤسسات الاتحاد الأوروبي يجعل من الصعب السيطرة على النظام، وتميل التسويات إلى أن تكون راسخة.

تكمّن قوة الاتحاد الأوروبي في قدرته على التكيف رغم الخلافات، ومساعدة الدول على تحقيق ما يسمى «السيادة الفعلية». السيادة الاسمية هي الحق في اتخاذ القرار منفرداً، حتى وإن كان هذا القرار - كما اكتشفت المملكة المتحدة على حسابها منذ خروجها من الاتحاد بهدف استعادة سيادتها - لا يحدث تغييراً يذكر.

أما السيادة الفعلية فهي القدرة على التأثير في نتائج قضايا الطاقة والتجارة والهجرة والدفاع التي لا تستطيع أي دولة أوروبية التحكم بها بمفردها.

وقد تكيف الاتحاد الأوروبي نفسه: فأعضاؤه المسددون لاشتراكاتهم بالكامل ما زالوا يشكلون النواة، بينما تشارك دول غير أعضاء، مثل النرويج وسويسرا، في سياسات الدفاع والأمن والطاقة والاقتصاد.

وللإتحاد الأوروبي مصلحة في إعادة بريطانيا إلى تعاون أوثق، وإن لم يكن تماماً كما كان قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

لكن لا ينبغي الاستهانة بمرونة الاتحاد الأوروبي. فالمفاوضات الجارية بشأن ميزانية السنوات السبع

الصين، تتطلب مزيداً من التعاون الأوروبي، حتى مع تزايد صعوبة ذلك في ظل تعقيدات السياسة الوطنية. وتواجه الحكومات مطالب شعبية بتوفير الأمن والازدهار، في حين تتضاءل قدرتها على القيام بذلك بشكل مستقل. وهذا يضع أوروبا أمام سؤال صعب: كيف يمكن للدول التي يعاني قاداتها من صراعات داخلية متزايدة أن تجد أرضية مشتركة ضرورية للعمل معاً على الصعيد الدولي؟ لو لم يكن الاتحاد الأوروبي موجوداً، لكان لدى الأوروبيين كل الأسباب لاختراعه. فمجتمعة، تشكل الدول الأعضاء سوقاً تضم ٤٥٠ مليون نسمة واقتصاداً يقارب ١٩ تريليون يورو، وهو ثالث أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة والصين.

ولا تقترب أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي بمفردها من هذا الحجم. فألمانيا، أكبر الدول الأعضاء، يبلغ عدد سكانها ٨٤ مليون نسمة واقتصادها يعادل سدس

حجم اقتصاد الولايات المتحدة تقريباً.

ويبلغ عدد سكان ٢٠ دولة من أصل ٢٧ دولة عضواً أقل من ١٢ مليون نسمة، أي أقل من نصف عدد سكان شنغهاي. في عالم تفرض فيه التعريفات الجمركية وضوابط التصدير، يعد الحجم هو العامل الحاسم في ضمان مكانة مؤثرة.

لكن هذا المنطق للتعاون لا يجعل بقاء الاتحاد الأوروبي أمراً حتمياً، فقد وصف هذا المشروع السياسي مراراً بأنه على وشك الانهيار؛ وتشمل أحدث الأزمات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وجائحة كورونا، وصدمات الطاقة. ومع ذلك، فقد أثبت الاتحاد قدرة ملحوظة على الصمود، واستجاب بحلول مرتجلة بدت في

أوروبا تبحث عن معادلة جديدة للقوة والتعاون

يواجه الشباب الأوروبيون، على وجه الخصوص، حالة متزايدة من عدم اليقين بشأن آفاقهم الاقتصادية، بدءاً من إيجاد سكن بأسعار معقولة وصولاً إلى تأمين وظائف مستقرة. وحتى الآن، لم يترجم هذا التشاؤم إلى رفض واسع النطاق للاتحاد الأوروبي. وتشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أن الشباب الأوروبيين ما زالوا من بين أقوى مؤيدي الاتحاد الأوروبي، حيث يؤيد ٩٠٪ منهم تعزيز الوحدة بين الدول الأعضاء، ويرغب ٧٨٪ منهم في أن يمتلك الاتحاد الأوروبي المزيد من الموارد للتحرك.

يمنح هذا أوروبا فرصة، بل ومسؤولية، لتحويل هذا الدعم إلى تحسينات ملموسة في حياة الناس. هذا هو الاختبار الحقيقي في السنوات المقبلة.

ستتضمن القرارات المتعلقة بالدفاع والسياسة الصناعية والحماية الاجتماعية مفاضلات صعبة، ولن يستفيد الجميع

بالتساوي. ولكن إذا أصبح التعاون الأوروبي أكثر كفاءة في الحفاظ على المؤسسات من الاستجابة لمخاوف المواطنين، فإن السخط الذي يتصاعد الآن إلى الشوارع قد ينقلب بشكل متزايد ضد الاتحاد الأوروبي نفسه. لقد أثبت الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا قدرته على تجاوز الأزمات السياسية. والآن، يجب عليه ضمان أن يتمكن الناس الذين يعيشون في ظل هذه الأزمات من تحقيق أكثر من مجرد تلبية احتياجاتهم الأساسية.

***كاثرين دي فريس أستاذة العلوم السياسية في جامعة IE في مدريد. وهي مؤلفة مشاركة مع ألكسندروس كينتيكيلينيس لكتاب «كيف تنجو أوروبا».**

المقبلة ، والتي تبلغ قيمتها قرابة تريليوني يورو، تظهر مدى صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء. فبينما يتفق الجميع على ضرورة تعزيز الأمن الأوروبي والتنافسية الاقتصادية، لا تستطيع الدول الاتفاق على الجهة التي ستتحمل التكاليف، ففرنسا، على سبيل المثال، تسعى لفرض ضرائب جديدة على مستوى الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعارضه آخرون.

مع ذلك، فإن تزايد عدم الاستقرار السياسي الداخلي لا يعني بالضرورة شللاً في بروكسل، بل على العكس تماماً، فهو يحفز على العمل. ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية الفرنسية، حث إيمانويل ماكرون القادة الآخرين على التوصل إلى اتفاق بشأن

الميزانية بحلول عيد الميلاد، محذراً من أن هامش المناورة السياسية سيتقلص في العام الجديد إذا خلفته مارين لوبان.

لم تعد لوبان تتحدث عن إخراج فرنسا من

منطقة اليورو أو إجراء استفتاء على غرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. لكن برنامجها الانتخابي من شأنه تقويض الاتحاد من الداخل، وتحويل الاتحاد الأوروبي إلى «أوروبا من الأمم»، والتهديد بتقليص مساهمة فرنسا في ميزانية الاتحاد الأوروبي.

سواء أكان التغيير السياسي عبر الانتخابات أو الاحتجاجات أو التسويات الجديدة في بروكسل، فإن السخط الشعبي لا يمكن تجاهله بالتفاوض. وهذا ما يعيدنا إلى الشوارع. فالمواطنون الفرنسيون والإيطاليون والإسبان يطالبون بخدمات عامة فعالة، وسكن ميسور التكلفة، وأمن اقتصادي ووطني، وشعور بأن لهم بعض السيطرة على مستقبلهم.



فرانسيس فوكوياما:

روح الديمقراطية لا تزال قوية

ينبغي الاحتفاء بالأخبار القادمة من البرازيل وصربيا وفنزويلا، لكن من السابق لأوانه الجزم بقدرة هذه الانتصارات على الاستمرار وترسيخ نتائجها.

منصة Persuasion/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

بعد جولة أولى كان فيها الأخير قد حصل على أكبر نسبة من الأصوات بين المرشحين. وبهذا الفوز، وضع لولا حدا لسلسلة من سبعة انتصارات متتالية لليمين في الانتخابات الرئاسية بأمريكا اللاتينية. وقد دعا فلاديو بولسونارو إلى إلغاء الانتخابات، ولا يزال من غير الواضح في هذه المرحلة كيف سيكون رد فعل أنصاره على فوز لولا.

بعد الانتهاء من إعداد المقال أدناه، وردت أنباء عن تطور ثالث ربما كان أكثر أهمية حتى من التطورين اللذين جرى تناولهما، وهو فوز لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، المعروف باسم لولا، في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية البرازيلية. فقد جاء فوزه على الشعبوي اليميني فلاديو بولسونارو، نجل الرئيس السابق جاير بولسونارو، مفاجئاً،

خوض الانتخابات، وانتهى به الأمر إلى تحقيق فوز بفارق كبير ونحن نعرف ذلك لأن المعارضة الديمقراطية احتفظت بسجلات أصوات الناخبين في كل مركز اقتراع في البلاد، ونشرتها قبل أن يتمكن النظام من إعلان نتائج المزورة التي زعمت فوز مادورو.

واضطرت ماتشادو بعد ذلك إلى مغادرة البلاد والعيش في المنفى لتسلم جائزة نوبل للسلام، وظلت تقيم خارج فنزويلا حتى نهاية الأسبوع الماضي. وقد تميزت عودتها باستقبال حاشد من الجماهير الغفيرة التي احتشدت لتحيتها والتهاف لها بحماسة كبيرة، تماما كما فعلت خلال حملتها الانتخابية قبل عامين ونصف العام.

إن الوضع الراهن في فنزويلا، في أعقاب اعتقال إدارة ترامب لمادورو مطلع كانون الثاني، وضع غير قابل للاستمرار وغير عادل، فقد أبرم ترامب اتفاقا مع ديلسي رودريغيز، نائبة مادورو وأحد أبرز أعضاء دائرته المقربة، بهدف تحقيق الاستقرار في البلاد، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تسعى إلى بسط سيطرتها على الأصول النفطية الفنزويلية.

ومنذ ذلك الحين، ظلت فنزويلا تدار من قبل المجموعة السلطوية نفسها التي كانت تحكمها سابقا، مع إحلال رودريغيز، التي أبدت مرونة واستعدادا للتعاون، محل مادورو الذي اتسم بالمقاومة وعدم الاستجابة.

ولم يحاول ترامب حتى التظاهر بأن أيا من هذه الإجراءات كان يهدف إلى تحقيق مصلحة الشعب الفنزويلي، بل تفاخر بدلا من ذلك بأنه وضع الولايات المتحدة في موقع السيطرة على نفط البلاد.

وكما قال أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول: «الغنائم تكون من نصيب المنتصرين».

والأخطر من ذلك أنه لم تتوافر أي شفافية بشأن الجهة التي تذهب إليها عائدات النفط، أو حتى بشأن حجم تلك العائدات.

كما كشفت الإدارة الأمريكية أنها تعمل مع رجل

من فنزويلا إلى صربيا.. انتكاسات السلطوية تعيد الأمل للديمقراطية

ومع ذلك، ونظرا إلى حجم البرازيل وأهميتها على الساحة العالمية، فإن هذا التطور يمثل حدثا لافتا ومبعثا للأمل، وقد يشير، بالاقتران مع التطورات في فنزويلا وصربيا، والانتخابات النصفية الأمريكية المقبلة، إلى انعطاف كبيرة في مسار موجة الانتصارات التي حققتها الحركات الشعبية السلطوية في مختلف أنحاء العالم.

- فرانك -

شهد يوم الأحد ٢٥ تشرين الأول حدثين باعثين على الأمل، وقعا في منطقتين مختلفتين من العالم. ويمنحنا هذان الحدثان قدرا من التفاؤل بأن التراجع الديمقراطي ليس أمرا حتميا، وأن مقاومة المد المتصاعد للسلطوية أمر ممكن.

الحدث الأول: عودة ماريا كورينا ماتشادو إلى فنزويلا

وكان الحدث الأول هو عودة ماريا كورينا ماتشادو إلى فنزويلا. فمن حق ماتشادو أن تكون رئيسة لفنزويلا اليوم. فقد سعت إلى خوض الانتخابات الرئاسية في مواجهة نيكولاس مادورو خلال انتخابات تموز ٢٠٢٤، واستقطبت حشودا جماهيرية غفيرة ومتحمسة في مختلف أنحاء البلاد خلال حملتها الانتخابية التمهيدية.

ونظرا إلى التهديد الذي مثلته للنظام، جرى استبعادها من خوض الانتخابات بقرار من السلطة الحاكمة. وتولى إدمونдо غونزاليس، الذي حل محلها مرشحا للمعارضة،

عودة ماتشادو وانتصار الطلاب.. مؤشرات على انحسار المد السلطوي

الخطورة عليها.

وينبغي لماتشادو أن تقود ما يمكن أن يتحول إلى حركة احتجاجية مناهضة للفساد. ومن المرجح أن تكتسب الاحتجاجات المناهضة للولايات المتحدة، وكذلك المناهضة لديلسي رودريغيز، زخماً متزايداً. وعند تلك اللحظة فقط، قد يدرك المسؤولون في واشنطن أن إجراء انتخابات شرعية ونزيهة هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

يعتقد ترامب أنه يمسك بزمام الأمور وسيسيطر على الوضع، لكنه ليس كذلك؛ فالشعب الفنزويلي وحده يمتلك الحق، وفي نهاية المطاف القدرة، على إقامة حكومة شرعية تحظى بقبوله وتمثله.

الحادث الثاني: انتصار الحركة الطلابية في صربيا

أما الحادث الثاني، الذي يمكن وصفه بأنه معجزة أخرى، والذي وقع يوم الأحد، فهو فوز «القائمة الطلابية» على الحزب التقدمي الصربي الحاكم (SNS) في الانتخابات البرلمانية الصربية، وإقرار الزعيم القوي ألكسندر فوتشيتش بالهزيمة.

لقد كان معظم المراقبين المطلعين يتمنون بشدة هزيمة فوتشيتش، لكنهم كانوا يعتقدون أنه وحزبه يمتلكان في نهاية المطاف ما يكفي من أدوات النفوذ والضغط لترهيب النخبين والتلاعب بالعملية الانتخابية. وكان فوتشيتش قد ظل في السلطة، بصفة أو بأخرى،

الأعمال أليخاندر بيتانكور، المعروف على نطاق واسع في فنزويلا بتورطه في قضايا فساد.

وفي هذه الأثناء، عمل ترامب على تهميش ماتشادو، مدعياً أنها «لا تحظى بالاحترام داخل البلاد». لكن الحقيقة، على النقيض من ذلك، أنها كانت بفارق كبير الشخصية السياسية الأكثر شعبية في فنزويلا.

وزعمت وزارة الخارجية الأمريكية أن انتخابات ديمقراطية ستجرى في نهاية المطاف، من دون أن تحدد جدولاً زمنياً لذلك. كما أجرت محادثات مع عدد من جماعات المعارضة المختلفة، استبعدت منها ماتشادو ولم يسمح لها النظام الفنزويلي ولا الولايات المتحدة بالعودة إلى بلادها، وحتى هذه اللحظة لا نعرف كيف تمكنت من العودة.

إن عودتها تضع كلا من نظام رودريغيز وإدارة ترامب في موقف بالغ الصعوبة. فمهما كانت رغبتهما في ذلك، لا يستطيع أي منهما تحمل تبعات اعتقال أكثر الشخصيات السياسية شعبية في البلاد أو إسكاتهما بأي وسيلة أخرى، ولا سيما في ظل الحشود الجماهيرية الغفيرة والحماس الكبير الذي استقبلها به أنصارها.

ومنذ كانون الثاني، أمضت ماتشادو وقتها في محاولة استرضاء ترامب وكسب رضاه، إذ قدمت له جائزة نوبل للسلام التي حصلت عليها، وامتنعت عن توجيه انتقادات علنية للولايات المتحدة، لكن هذا النوع من سياسة الاسترضاء لم ينجح قط مع هذا الرئيس، الذي لا يبدي أي اهتمام بالديمقراطية الفنزويلية.

وفي المقابل، يتزايد الغضب الشعبي تجاه الولايات المتحدة بين المواطنين الفنزويليين العاديين، الذين يريدون، بطبيعة الحال، معرفة الجهة التي تذهب إليها الأموال المتأتية من الثروة النفطية لبلادهم.

وقد تتمكن ديلسي رودريغيز من شراء فترة من الهدوء المؤقت، لكن الصفقة الفاسدة التي أبرمتها مع ترامب ستتحول، مع مرور الوقت، إلى عبء سياسي بالغ

الديمقراطية في مواجهة الشعبوية.. هل بدأت موجة التراجع السلطوي؟

كان السكان المتعاطفون معهم في المناطق الريفية يستقبلونهم في كثير من الأحيان بحفاوة وترحيب. وعندما شرعوا في الاستعداد للانتخابات التي جرت يوم الأحد، تعمدوا عدم إدراج السياسيين البارزين أو أحزاب المعارضة القائمة ضمن «القائمة الطلابية». والواقع أن عددا كبيرا من أعضاء هذه القائمة هم من الأكاديميين والأساتذة الجامعيين.

كما أن الحركة لم تكشف عن الشخصية التي يحتمل أن تتولى منصب رئيس الوزراء في حال فوزها بالانتخابات. ردا على هذا الحراك الشعبي الواسع، استخدم نظام فوتشيتش جميع الأدوات التي باتت مألوفة اليوم لدى الأنظمة السلطوية الصاعدة. فقد شهدت العملية الانتخابية نفسها عمليات تلاعب واسعة النطاق، إلى جانب استبعاد العديد من الشخصيات التي تحظى بشعبية كبيرة.

ويعيش عدد هائل من الصرب خارج البلاد، وكان كثيرون منهم متعاطفين مع القائمة الطلابية، إلا أن الحكومة جعلت مشاركتهم في التصويت أمرا بالغ الصعوبة.

كما فرضت الدولة سيطرتها على معظم وسائل الإعلام التقليدية في صربيا، من خلال وضع الصحف والقنوات التلفزيونية في أيدي رجال أعمال نافذين موالين للنظام، الأمر الذي جعل إيصال المعارضة رسائلها إلى الجمهور أمرا بالغ الصعوبة.

ومع ذلك، يبدو أن الطلاب استفادوا بوضوح من التحول الجيلي الذي يشهده العالم في أنماط استهلاك وسائل الإعلام. فقد أصبح الشباب يحصلون على معظم معلوماتهم عبر الإنترنت، ومن مصادر تقع خارج نطاق سيطرة النظام، كما أتقنوا خلال عامين من الاحتجاجات فن تنظيم الحراك الجماهيري دون قيادة مركزية.

غير أنه بعد فوز القائمة الطلابية في الانتخابات البرلمانية، فإن الأساليب ذاتها التي مكنتها من تحقيق هذا الانتصار ستتحول إلى عبء كبير عليها. إذ ستصبح

إذ استقال مؤخرا من منصب رئيس الجمهورية لكي يتولى منصب رئيس الوزراء في حكومة يقودها الحزب التقدمي الصربي. وقد بلغ الأمر أن كثيرا من الشباب الصرب لم يعرفوا قائدا سياسيا آخر غيره طوال حياتهم.

وتعود جذور انتصار القائمة الطلابية إلى الحركة الطلابية التي انطلقت عقب الانهيار المميت لسقف محطة للسكك الحديدية في مدينة نوفي ساد، في تشرين الثاني ٢٠٢٤.

وكانت المحطة، التي أنشئت ضمن مشروع صيني، تعاني من تفشي الفساد المرتبط بالنظام الحاكم، الأمر الذي دفع الطلاب في مختلف أنحاء البلاد إلى البدء بتنظيم تحركات احتجاجية.

وكانت صربيا قد شهدت في السابق العديد من الحركات الاحتجاجية، بما فيها الحركة التي أطاحت بسلوبودان ميلوشيفيتش في تشرين الأول عام ٢٠٠٠.

غير أن هذه الحركة اتخذت، على خلاف سابقتها، أسلوبا تنظيميا متعمدا يحد من الإجراءات والتدابير التي يمكن للنظام اتخاذها ضدها. فلم يكن لها قادة، ولم يظهر فيها أي تسلسل هرمي واضح للقيادة.

كما لم تطرح مطالب سياسية فورية، باستثناء المطالبة بإنهاء الفساد. وعلى هذا الأساس، تمكنت الحركة من تنظيم احتجاجات جماهيرية ضخمة في بلغراد ومدن صربية أخرى.

وفي عام ٢٠٢٥، بدأ الطلاب بتنظيم مسيرات جابت مختلف أنحاء البلاد، وتوقفوا في القرى والبلدات، حيث

من الشارع إلى صناديق الاقتراع.. حراك شعبي يختبر مستقبل الأنظمة السلطوية

بصورة خاصة على بناء وتعزيز قدرة القائمة الطلابية على إدارة الحكم.

وعلى الرغم من أن فوز القائمة الطلابية وعودة ماتشادو إلى فنزويلا يمثلان تطورين يبعثان على الأمل، فإن هناك عددا هائلا من الخطوات التي ينبغي اتخاذها في كلا البلدين خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، حتى يتحول أي من هذين التطورين إلى انتصار ديمقراطي مستدام.

وفي غضون ذلك، يمكننا أن نستمتع بحقيقة أن روح الديمقراطية لا تزال حية في مناطق مختلفة من العالم.

أما الانتخابات الأهم على الإطلاق، فستجري في الولايات المتحدة، حيث ستتاح للناخبين الأمريكيين فرصة رفض الحزب الجمهوري الذي هيمن عليه دونالد ترامب، صاحب التوجه السلطوي اليميني.

وإذا حدث ذلك، فسيكون لدينا دليل واضح على أن الديمقراطية، خلافا للاعتقاد بأنها عقيدة آخذة في الاحتضار، لا تزال تمتلك القوة والحيوية في أجزاء عديدة ومختلفة من العالم.

*فرانسيس فوكوياما هو زميل أول يحمل كرسي أوليفيه نومييليني في جامعة ستانفورد. وآخر كتبه هو In the Realm of the Last Man (في عالم الإنسان الأخير). كما يكتب عمود «Frankly Fukuyama» الذي انتقل إلى منصة Persuasion امتدادا لعموده السابق في مجلة American Purpose.

الأغلبية البرلمانية الجديدة مسؤولة فعليا عن إدارة شؤون البلاد وحكمها، وهي مهمة لا يمكن الاضطلاع بها من دون وجود هيكل قيادي واضح أو برنامج سياسي محدد وملمس.

لقد تمكنت القائمة الطلابية من استقطاب تحالف واسع من المؤيدين، لأنها لم تحدد بصورة واضحة طبيعة توجهاتها ونواياها. لكن من الواضح أن توترات وخلافات ستنشأ بين المجموعات المختلفة التي تدعمها.

كما أن النهج الانتخابي القائم على تجنب إشراك السياسيين القائمين وأعضاء الأحزاب الأخرى يعني أن أيًا من أعضاء القائمة لا يمتلك خبرة فعلية في إدارة حكومة أو تسيير شؤون الدولة.

وقد أخفقت في نهاية المطاف حركات أخرى تأسست على منظمات المجتمع المدني، مثل الحركات التي شهدتها أوكرانيا عام ٢٠٠٤ ومصر عام ٢٠١١، بسبب عجزها عن الانتقال إلى مرحلة تحمل مسؤوليات الحكم وإدارة الدولة.

إن هذه التحديات الواضحة تدفعني إلى التساؤل عما إذا كان فوتشيتش قد تصرف بذكاء عندما أقر بالهزيمة بهذه السرعة.

فلو أنه حاول التثبيت بالسلطة من خلال اللجوء إلى الأساليب المعتادة من تهريب وتزوير، لواجه احتجاجات متواصلة لا تتوقف. وربما كان قد حسب أن القائمة الطلابية تشبه ذلك الكلب الذي ظل يطارد سيارة حتى أدركها أخيرا، لكنه لم يعرف ماذا يفعل بها بعد أن أمسك بها.

وقد يؤدي فشل عملية الانتقال إلى الحكم، في هذه الحالة، إلى تهيئة الظروف التي تسمح له وللحزب التقدمي الصربي بالعودة مجددا إلى السلطة.

نأمل ألا يكون الأمر كذلك. وفي هذه المرحلة، يتعين على أصدقاء صربيا في الخارج تقديم كل أشكال الدعم الممكنة لها، مع التركيز



د. عدالت عبد الله:

توتر العلاقة بين ترامب ووسائل الإعلام الأمريكية

تباهي ليزودوا عنها هم ايضاً مستقبلاً، خاصة وأننا كنا قبل نحو ٢٠ عاماً شواهد ومشاركين، إلى جانب العشرات من الصحفيين والأكاديميين والقانونيين، في صياغة تلك البنود والمواد القانونية التي نعي مدى تدرجها في مصلحة الحريات الديمقراطية في العراق وإقليمه كردستان.

ومن بين النقاط المشرقة، على سبيل المثال: أن الصحافة حرة ولا توجد أي رقابة مسبقة على المطبوعات، أو أن للصحفي الحق في عدم الكشف عن مصادر معلوماته إلا بقرار قضائي، أو تلك النقطة التي تنص على: أن للصحفي الحق في حضور المؤتمرات

ضمن سلسلة من المحاضرات حول "قانون وأخلاقيات العمل الإعلامي"، التي نقدمها كدروس نظرية لطلابنا في قاعات التدريس، تناولنا في الأيام الماضية قانون الصحافة في إقليم كردستان رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٧، والذي أعتقد أنه أحد القوانين المميزة والمعاصرة، لا سيما إذا ما تم الدفاع عنه فعلاً وتطبيقه كما هو.

نحن نستحضر أحياناً أمثلة على مجموعة من البنود والمواد التي تعزز وتدعم حرية العمل الصحفي وتمنح إعلاميين بعض الحقوق الأساسية، ونرى أنه من الصالح أن يتعرف عليها طلابنا في الجامعات والمعاهد كمصدر

هذه التوترات تدل بوضوح على استمرار وحيوية المطالبة بحرية العمل الصحفي

أثناء النزاعات والحروب، أو لكونه يمثل إعلاما يعمل لصالح مالكيه من الشركات العملاقة.

كل هذه الحقائق قديمة تماما، وفي هذا المضمير تناولت شخصا في كتابي المعنون (الإعلام والملفات المعاصرة) الصادر عن (دار العلوم العربية) في بيروت ٢٠١٦، جوانب جلية وخفية عديدة من تلاعبات الخطاب الإعلامي الأمريكي. أي أننا في النهاية لسنا بغافلين عن ذلك الجانب من تجربة إعلام هذه القوة العظمى، خصوصا وأنه كان لسنوات نموذجا للنقاشات الأكاديمية والفكرية في العديد من المراكز العالمية وكنا نناقشه في الجامعة مع الأساتذة المختصين.

ولكن برغم ذلك الجانب الذي يجلب بلا شك الانتقاد لصيت الإعلام الأمريكي في مراحل ما، إلا أن وسائل الإعلام في هذا البلد تبقى فريدة في مجالات عديدة، أبرزها التأثير السياسي، وصناعة الرأي العام، وكشف الأسرار، وتغطية ملفات الفساد، وتزويد المتلقي بأكبر قدر من المعلومات، بل وحتى تعرية الكثير من فضائح الشخصيات السياسية.

في هذه الأيام، أعادت الموجة الجديدة من التوتر بين البيت الأبيض، وتحديدًا دونالد ترامب، وعدد من الشبكات الإعلامية الكبرى في ذلك البلد، فتح هذا الموضوع وتأجيجه مجدداً! وبرأينا إن هذه التوترات، إن دلت على شيء ما، فإنما تدل بوضوح على استمرار

والنشاطات العامة. ولا شك إن التذكير بهذه البنود لا يعني عدم وقوع انتهاكات في الواقع العملي، لا، إطلاقاً، فالانتهاكات كثيرة ومختلفة وتغطي نقابة الصحفيين في الإقليم ومرصد "ميترو" سنوياً، جزءاً كبيراً منها، وذلك بغية حماية الصحفيين وحقوقهم وحياتهم.

وفي هذا الصدد، نقول دائماً: كلما كان الإعلام والصحافة مهنيًا أكثر، صارت السلطة الرمزية التي يتمتع بها أمتن وأقوى، بل وتتجاوز أحياناً مصطلح "السلطة الرابعة" لتظهر نمطياً وكأنها "السلطة الأولى"، لاسيما حين تؤثر في وضع المسؤولين وقراراتهم ومؤسسات الدولة ومراكز صنع القرار عموماً.

ولأجل ذلك، غالباً ما نستحضر لطلابنا أمثلة حية من تجربة حقلي السياسة والإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي هذا البلد، ورغم كل الانتقادات الجذرية، التي يوجهها مفكرون من أمثال نعوم تشومسكي وإدوارد هيرمان وإدوارد سعيد، لا يزال الإعلام هنا يشكل منبعاً لإلهام الإعلاميين المحترفين والتواقين للحرية في العالم في مجالات عدة، وخاصة من حيث التأثير في السلطة السياسية أو الحرص على القضايا المحلية بلدهم. صحيح أن الإعلام الأمريكي نفسه قد قدم خدمات جليلة للسلطة وهيمنة هذه الدولة في العالم، وصحيح أنه يتعرض غالباً لانتقاد حادة بفعل تبعيته للخطاب الصادر عن وزارة الخارجية والبنطاون

كلما كان الإعلام مهنيا أكثر، صارت السلطة الرمزية التي يتمتع بها أمتن

بموجب القانون رقم ٣ لمكافحة الإرهاب لسنة ٢٠٠٦. ثانيا: القرار الصادر قبل أيام من قاض فدرالي أمريكي داخل البيت الأبيض نفسه، والذي أعاد حق الدخول إلى البيت الأبيض لشبكات CNN و MSNBC وجريدة Politico، بعد أن كان رئيس الولايات المتحدة قد منع دخولهم.

ثالثا: تاريخ الدعم الذي قدمته تلك الوسائل الإعلامية الأمريكية العملاقة ذاتها لترامب ولأعماله التجارية والاستثمارية وأخباره ونشاطاته الشخصية، قبل مجيئه إلى البيت الأبيض كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٦. إن هذه الأمثلة الثلاثة تفيد بوضوح إن التوترا لا يتصل، كليا أو جزئيا، بالبعدين السياسي والقانوني بقدر ما يرتبط بعجز تكهنات الرئيس الأمريكي وتوقعاته في الحصول على دعم تلك الشبكات الإعلامية الجماهيرية الكبرى له، سواء في مرحلة الحملات الانتخابية لعام ٢٠١٦ ولاحقا ٢٠٢٠م، أو في فترة رئاسته في الولاية السابقة وهذه الولاية.

أما الوجه الآخر للتوتر فهو أن كل تلك الشبكات الإعلامية الأمريكية تمتك، بنسب متفاوتة، خطابا نقديا تجاه العديد من الملفات الدولية والمحلية لبلادها خلال فترة رئاسة الرئيس ترامب، وهو ما دفع الرئيس لتفسير تلك الوسائل الإعلامية على أنها وسائل إعلامية مضللة ومخادعة.

وحيوية المطالبة بحرية العمل الصحفي وعدم الاستسلام أمام هذه القيم العظيمة، مثلما تعد دليلا على تأثير الإعلام الأمريكي في مركز القرار في ذلك البلد ورؤسائه. صحيح أن خلفية هذا التوتر قديمة وترجع إلى عام ٢٠١٦ إبان حملات ترامب الانتخابية ضد هيلاري كلينتون مرشحة الديمقراطيين، إلا أن التوتر ذاته، ولا سيما مع وسائل الإعلام الكبرى مثل: CNN، CBS، ABC، FOX News، و NBC News، وقبلها مع The New York Times و The Washington Post وبعض وسائل الإعلام الجماهيرية الأمريكية الأخرى، يعطي مؤشرا واضحا على أن وسائل الإعلام تستطيع التغطية بالشكل الذي تتطلبه ابجديات المهنة، لا بالاتجاه الذي يطلبه رئيس البلاد أو البيت الأبيض.

في الحقيقة، إن القضية ليست سياسية أو قانونية بقدر ما يحاول الرئيس ترامب إضفاء هذين البعدين عليها، والذريعة على ذلك تتضح في ثلاثة أمثلة:

أولا: تكليف وزارة العدل الأمريكية من قبل الرئيس ترامب للتحقيق مع تلك الشبكات الإعلامية الكبرى بتهمة خرق قانون شيرمان لحظر الاحتكار Sherman Antitrust Act، في وقت لا يتصل فيه هذا القانون بالعمل الإعلامي بشكل مباشر بل يتعلق بحظر الاحتكار وحماية المنافسة العادلة في السوق (تماما كما يحدث معنا أحيانا في اقليم كردستان حين يسجن صحفيونا



www.marsaddaily.com

اختر لغتك واقراً العالم بطريقتك

تجربة قراءة متعددة اللغات سهلة وسريعة



1		الإنجليزية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الإنجليزية	English
2		التركية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة التركية	Türkçe
3		الفرنسية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الفرنسية	Français
4		الصينية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الصينية	中文
5		الروسية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الروسية	Русский
6		الإسبانية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الإسبانية	Español
7		الألمانية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الألمانية	Deutsch
8		الكرمانجية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الكرمانجية	Kurdancî



لغات متعددة
8 لغات عالمية



تبدیل سریع
تجربة سلسة وسريعة



موثوق وأمن
محتوى دقيق وموثوق



متوافق مع الجميع
على جميع الأجهزة

اختر لغتك ... واعش الخبر بطريقتك

إصدارات "المرصد" في شهر أكتوبر

(8) مجلات تحليلية توثيقية

